الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص تحليل اقتصاد التنمية

بعنوان :

الفساد الإداري و المالي و آثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

من إعداد الطالبة: وإشراف الأستاذ:

سدار خيرة. بن يشو فتحي

لجنة المناقشة:

_د.بلدغم فتحي رئيسا

_أ.بن يشو فتحي مشرفا

_د.بومدين حسين ممتحنا

السنة الجامعية :2014-2015

كلمة شكر

عملا بقوله عليه الصلاة و السلام

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وعليه أشكر الله عز وجل الذي وفقني وسدد خطاي لانجاز هذا العمل المتواضع.

ومن باب الامتنان و الاعتراف بالجميل أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ :بن يشو فتحي الذي قبل الإشراف على هذه المذكرة ،وعلى المجهودات التي بذلها أثناء انجازنا لهذا العمل فشكرا جزيلا له .

كما أشكر لجنة المناقشة التي سمحت لنا بطرح هذه المذكرة و الإشراف عليها .

كما أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذه المذكرة .

الإهـــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام

على من كان رحمة للعالمين .

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع :

إلى الوالدين الكريمين ....حبا و برا

إلى عائلتي ...محبة ورفقا و إخلاصا

إلى أساتذتي الكرام ...احتراما وامتنانا

مقدمـــــة عامة

تمهيد

تعد ظاهرة الفساد الإداري و المالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه المجتمعات،فهي ظاهرة قديمة عرفتها البشرية على مر كل الأزمنة ،فوجودها لا يقتصر على مجتمع ما أو دولة دون أخرى ،حيث أخذت تنخر في جسم المجتمعات التي تهدد عملية البناء و التنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد و القدرة المالية و الإدارية ، مما يعمل على زيادة حدة الفقر و عدم الاستقرار الاقتصادي و السياسي ،كما وينتج عنه انتهاك لحقوق الإنسان و تفاقم التفاوت الطبقي ،و يمثل السلوك غير القانوني للمسئول كاستغلال الصلاحيات و النفوذ و الابتزاز و استغلال الأموال العامة في خدمة المصالح الشخصية و غيرها ،فهو يفقد المجتمع حاضره و يجني على مستقبله .

قد حظيت ظاهرة الفساد الإداري و المالي في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع، في البحث عن الأسباب و التي يقف ورائها و الآثار المترتبة عنها و ضرورة مكافحة هذه الظاهرة للحد من سرعة تفشيها و كل ما يتعلق بضياع فرص التقدم و الازدهار.

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي تعاني من استفحال و انتشار واسع هذه الظاهرة في جميع المجالات و القطاعات حيث وصل الفساد إلى مستويات قياسية .فبالرغم من امتلاك الجزائر موارد مالية هائلة إلى أنها لم تستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ،حيث مازالت تعرف مستويات مرتفعة للفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة لفئات واسعة من الشعب، وذلك يرجع أساسا إلى الاستخدام الغير الكفء لهذه للموارد، حيث يتم هدرها وسرقتها واختلاسها، مما يؤثر سلبا على أداء الاقتصاد الجزائري .

تعددت طرق و سبل ممارسة الفساد الإداري و المالي في الجزائر، فقد ظهرت العديد من الفضائح المالية التي تم فيها ضياع المال العام و عرقلة سبل التنمية الاقتصادية. لهذا سعت الجزائر و غيرها من الدول و المنضمات المتخصصة بهذا الشأن في محاولة الحد من تفشي أثارها على مسار تنميتها الاقتصادية .

إشكالية الدراسة:

تسعى الجزائر اليوم إلى تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة، إلا أن هناك مجموعة من العوائق التي أثرت على سرعة تحقيق هذه التنمية ،و لعل أهمها و أكثرها خطورة و هي ظاهرة الفساد الإداري و المالي بأنواعه المختلفة ،فهي تعتبر العدو الأكبر للخطط و البرامج التنموية. وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية :

كيف يؤثر الفساد الإداري و المالي على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات أهمها:

- ✓ ما هو الفساد الإداري و المالي؟
- ✓ ما هي أنواع و أسباب تفشي الفساد الإداري و المالي؟
- ✓ ما هي متطلبات التنمية الاقتصادية؟
- ✓ ما هي أهداف و معوقات التنمية الاقتصادية؟
- ✓ ما هي آثار الفساد الإداري و المالي على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- ✓ كيف كانت جهود الجزائر في محاولة الحد من أثار الفساد الإداري و المالي على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

ولغرض الإجابة عن الإشكالية البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- ✓ إن الفساد الإداري ظاهرة تتفاقم خطورته من بلد إلى آخر و من قطاع إلى آخر.
- ✓ تقف أسباب وراء تفشي ظاهرة الفساد الإداري و المالي التي من شأنها أن تزيد من حدته و تختلف حسب أنواعه.

- ✓ يعتبر الفساد الإداري و المالي هدر لأموال الدولة و ممتلكاته .
- ✓ يوثر الفساد الإداري و المالي على استقرار مناخ الاستثمار.
- ✓ محاولة الجزائر إلى وضع أساليب و سياسات للحد من تفشي ظاهرة الفساد الإداري و المالي.

أسباب اختيار الموضوع:

وقع اختيارنا على هذا الموضوع لعدة استجابة لعدة عوامل نذكر:

عوامل ذاتية : تتمثل هذه العوامل في ميل و رغبة ذاتية في دراسة هذا الموضوع ماله من أهمية كبرى في حياة الإفراد و المجتمعات و الاقتصاد ككل، أملين الوصول إلى التعريف بالآثار السلبية للفساد الإداري و المالي،و من اجل الحد من تفشيها و دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

عوامل موضوعية:بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر هناك عوامل موضوعية أخرى أهمها:

- ✓ تنامي الاهتمام من طرف الباحثين بشكل كبير في معرفة أسباب الفساد الإداري و المالي باعتباره موضوعا حساسا.
- ✓ تبيان ظروف تفشي ظاهرة الفساد الإداري و المالي .
- ✓ زيادة نشر الوعي للأفراد و المنضمات و المجتمعات في ما يخص مخاطر هذه الظاهرة .
- ✓ محاولة تسليط الضوء على ضرورة اهتمام الدولة بالآثار التي يلحقها الفساد الإداري و المالي
- ✓ تحول الفساد الإداري و المالي إلى ظاهرة دولية عابرة للحدود و متنوعة الإشكال.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة بالتعرف على ماهية الفساد الإداري و المالي و أنواعه و أسبابه، و كذلك تبرز أهمية دراسة هذا موضوع نظرا درجة اتساعه وشموليته، فهو يمس الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن حصرها في ما يلي:

- التعرف على ظاهرة الفساد من خلال التركيز على مفهومه و أنواعه.
- فهم أسباب انتشار الفساد الإداري و المالي و تنوعه.
- تسليط الضوء على بعض الأساليب التي تنتهجها الجزائر لمواجهة هذه الظاهرة.

المنهج المتبع في الدراسة

اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل ظاهرة الفساد الإداري و المالي ،من خلال توضيح أسبابها ،أنواعها المختلفة و تحليل أثارها السلبية على مسار التنمية في الجزائر،فقد اعتمدنا على ما هو موجود في الكتب و الدوريات و البحوث العلمية المتخصصة حول الفساد الإداري و المالي.

تقسيم الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني: الفساد الإداري و المالي و علاقته بالتنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث: آثار الفساد الإداري و المالي على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر.

صعوبات الدراسة :

مما لا شك فيه أن البحث العلمي تواجهه بعض الصعوبات، ففي هذه الدراسة فقد واجهتنا بعض الصعوبات يمكن إجمال أهمها في ما يلي:

- ✓ نظرا لحساسية الموضوع و صعوبة البحث فيه و نقص التصريحات من طرف الهيئات الحكومية في ما يخص حجم الفساد الإداري و المالي.
- ✓ قلة الكتب و المراجع التي تناولت ظاهرة الفساد الإداري و المالي في الجزائر عموما .
- ✓ صعوبة قياس مؤشر الفساد الإداري و المالي في الجزائر.

الدراسات السابقة:

نشير أننا و بمناسبة معالجة هذه الدراسة توقفنا على بعض الدراسات العلمية و متخصصة السابقة و التي تتعلق بموضوع الفساد الإداري و المالي و نذكر منها:

_حاحة عبد العالي "الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام .جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012..2013،حيث تناولت تحليل وتشخيص دقيقين لظاهرة الفساد الإداري من حيث تعريفها وأسبابها وآثارها ،و استعراض الآليات الإدارية والرقابية لمكافحة الفساد الإداري.

_ سارة بوسعيد "دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا"مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف2012_2013 حيث تناولت إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في كل من الجزائر وماليزيا ودورها في استدامة التنمية.من خلال تحديد مفهوم لكل من الفساد الاقتصادي و الحكم الراشد ،و توضيح واقع الفساد في كل من الجزائر و ماليزيا.

_بن يحلف الزهرة"الرشوة في الجزائر دراسة ميدانية حول الظاهرة"،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،حيث تناولت تحليل ظاهرة الرشوة من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية التي تهدف إلى تقييم تصور المتعاملين الاقتصاديين حول الظاهرة.

الفصل الأول :عموميات حول االتنمية الاقتصادية.

مقدمة

لقد استحوذ مفهوم التنمية على اهتمام الكثير من الاقتصاديين المعاصرين ،حيث أصبحت قضية التنمية تمثل إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتبار أنها الخيار الوحيد للتحرر من التخلف الاقتصادي و الاجتماعي. و لهذا يعتبر محور التنمية من أبرز الخطط التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها، وهذا لما تحتويه من ركائز وأسس هامة لتحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي للمجتمع... الخ ،و عليه يجب تحقيقها و العمل بجدية أكبر لجعل كل فرد من أفراد المجتمع يشعر بالراحة والرفاهية وكذا المساواة و تحقيق العدالة الاجتماعية.

و من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى التنمية الاقتصادية حيث سنتناول ماهية التنمية الاقتصادية بعد تبيان مفهوم النمو الاقتصادي و كذا مفهوم التخلف،مع توضيح أهم أهداف التنمية الاقتصادية التي يجب الوصول إليها, و الإشارة إلى أهم المعوقات التي تحول دون الوصول إلى هذه الأهداف.

المبحث الأول :ماهية التنمية الاقتصادية .

إن موضوع التنمية الاقتصادية ليس حديثا بل هو موجود منذ فترة طويلة من الزمن، فبروزه كان مع نهاية الحرب العالمية الثانية و لا يزال هذا الموضوع يحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية. لقد تباينت الآراء و وجهات النظر بالنسبة للعلماء و المفكرين و الباحثين حول تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية, و ترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجهات الفكرية و الإيديولوجية، و كذلك اختلاف تخصصات العلماء و الباحثين حتى أصبح من الصعب وضع تعريف محدد و دقيق للتنمية الاقتصادية.قبل تحديد مفهومها سوف نتطرق أولا إلى تعريف النمو الاقتصادي و كذا تعريف التخلف.

المطلب الأول:تعريف النمو و التخلف الاقتصادي

إن كثيرا من الدول على اختلاف قوتها و درجة تقدمها تهدف إلى تخفيف نسب الفقر و السعي إلى تحسين الظروف المعيشة لمواطنيها ،و ذلك من خلال تحقيق نسب عالية من النمو الاقتصادي و التخلص من التخلف،حيث يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب ،إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشًرا من مؤشرات رخائها.[1]

أولا_ تعريف النمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، حيث اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات. فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل و الأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح، التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال.[2]

هناك العديد من التعريفات للنمو الاقتصادي و التي يمكن أن نذكر أهمها:

---

[1] www.alukah.net

[2] كبداني سيدي أحمد"**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**": دراسة تحليلية وقياسية ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2013.ص16،17

"يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي و زيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن"، و بالتعمق في هذا المفهوم، فإنه يتعين التأكيد على[1]:

✓ زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني. و كثيرا ما يزيد الناتج القومي أو الدخل القومي في بلد ما إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد ،فعلى الرغم من زيادة الناتج القومي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا، و وفقا لذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي =معدل نمو الدخل القومي-معدل النمو السكاني

✓ إن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية و ليست نقدية :لا بد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود ،أي استبعاد معدل التضخم ،و وفقا ذلك فإن :

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي =معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي –معدل التضخم

✓ أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكون على المدى الطويل،و ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، بعبارة أخرى أننا لابد و أن نستبعد ما يعرف النمو العابر الذي يحدث نتيجة لعوامل عارضة [2].

و يعرف S ,Kuznets "النمو الاقتصادي للدولة بأنه "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع و الخدمات لسكانها ،و تكون هذه الزيادة المتنامية في الُقدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها ويكون بذلك النمو نتيجة مترتبة على التغييرات الاقتصادية التي نتجت عن عملية التنمية"[3].

هذا التعريف يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية غاية في الأهمية و هي:

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ،سحر عبد الرءوف القفاش ،علي عبد الوهاب نجا **"التنمية الاقتصادية و مشكلاتها"** دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع ،مصر،2013 ص6،8.

[2] المرجع نفسه ،ص8

[3] محي الدين حمداني **"حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل** دراسة حالة الجزائر" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان،2009،ص35.

-إن استمرار الزيادة في الناتج الوطني هي تبيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع، وهي إشارة للنضج الاقتصادي.

-التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط لمسبق لاستمرار النمو الاقتصادي كشرط ضروري وليس كشرط كاف.

-لتحقيق النمو لمرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة التي تتطلب وجود تعديلات مؤسسية وإيديولوجية . فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء.

ثانيا:التخلف الاقتصادي.

من الصعب إيجاد تعريف محدد و متفق عليه بين الاقتصاديين بخصوص التخلف الاقتصادي، ذلك أن مشكلة التخلف بحد ذاتها مشكلة مركبة و معقدة .بحيث كونها مركبة فتأتي من أنها تتصل بعوامل و جوانب متعددة اقتصادية ،اجتماعية و سياسية .أما كونها معقدة فتأتي من أن هذه العوامل و الجوانب تتبادل التأثير فيما بينها ،أي أن كل منها يؤثر و يتأثر بالآخر في تشكيل حالة التخلف ،إضافة إلى أن الأقطار التي تعاني من وطأة التخلف تتباين من حيث أوضاعها و ظروفها و من حيث الإمكانيات و الموارد المتاحة لديها.

2 :تعريف التخلف الاقتصادي :

نتيجة لما سبق و نظرا لاختلاف و جهات نظر الكتاب فقد أخذ كل منهم ينظر إلى مشكلة التخلف من زاوية معينة فمنهم من يرى أن [1]:

- البلد المتخلف هو ذلك البلد الذي يعاني من ندرة شديدة في رأس المال و أن حالة التخلف يرافقها وجود مثل هذه الندرة.
- البلد المتخلف هو البلد الذي يعاني من الافتقار للموارد بشكل عام و الموارد الطبيعية منها بشكل خاص أو من سوء استخدام هذه الموارد أو الاثنين معا.
- البلد المتخلف هو البلد الذي يسيطر الإنتاج الأولي فيه على نسبة مهمة من الناتج القومي و تنخفض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين هذا الناتج .

[1] د.فليح حسن خلف **"التنمية و التخطيط الاقتصادي"** جدارا للكتاب العالمي ،الأردن 2006 ص،ص 16،17

و يقترح Kuznets, S ثلاثة تعريفات و هي[1] :

- التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظرا لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.
- قد يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة.
- قد يعني التخلف الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.

2 :مظاهر التخلف.

تنقسم مظاهر تخلف الدول إلى مظاهر اقتصادية و أخرى اجتماعية و ثقافية و سياسية ،وكذلك مظاهر ديموغرافية و تكنولوجية ،و يمكن إيجاز أهم مظاهر التخلف في النقاط التالية[2]:

- مظاهر اقتصادية:

تتسم الدولة المتخلفة بانخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد و بالتالي انخفاض معدل الادخار و نصيب الفرد من مخزون الأصول الرأسمالية في الاقتصاد ، بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل أو بعده عن العدالة ، إلى جانب اعتماد الاقتصاد على تصدير المواد الخام و انخفاض نصيب الصناعة و ارتفاع نصيب الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي.

_مظاهر اجتماعية سياسية:

يغلب على الدول المتخلفة انتشار الأمية خاصة بين النساء و الشيوخ و ارتفاع معدل البطالة الظاهرة و المقنعة ، و تردي مستوي الخدمات العامة كمياه الشرب النقية و الصرف الصحي و التعليم و الصحة، و انتشار الأمراض الوبائية و المستوطنة و عدم توفر المسكن الصحي ،كما تعاني معظم الدول هذه المجموعة من انعدام الاستقرار السياسي.

-مظاهر ديموغرافية :

---

[1] http://bohothe.blogspot.com/2008/11.

[2] د.فريد بشير طاهر **"التخطيط الاقتصادي"**،دار النهضة العربية للنشر و الطباعة بيروت1998 ،ص42،43

غالبا ما تكون نسبة الخصوبة مرتفعة في الدول المتخلفة في الدول المتخلفة بالرغم من ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال الرضع و انخفاض عدد سنوات العمر المتوقع عند الولادة في تلك الدول ، و المحصلة هي ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول المتخلفة.

- مظاهر تكنولوجية

و يقصد بها التخلف في التقنيات المستخدمة في الإنتاج، فالنشاط الإنتاجي متركز أساسا في القطاعات التقليدية على الرعي و الزراعة، و أساليب الإنتاج المتبعة تعتمد على العمل اليدوي مما يحد من حجم النشاط الإنتاجي و يجعله مقيدا بما تملك الأسرة من القوى العاملة .كما أن إنتاجية الأرض في الدول المتقدمة تفوق بأضعاف كثيرة إنتاجية الأرض في الدول المتخلفة بفضل استخدام التقنية المتطورة من أسمدة و مبيدات و سلالات عالية الإنتاجية غير متوفرة للمنتجين في الدول المتخلفة.[1]

[1] د.فريد بشير طاهر **"التخطيط الاقتصادي"**،مرجع سابق ص44

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية و متطلباتها.

أولا_تعريف التنمية الاقتصادية.

لقد استحوذ مفهوم التنمية على اهتمام الاقتصاديين العاصرين، و أثار جدلهم لذا تشهد الأدبيات المعاصرة حول التنمية محاولات عديدة لتحديد هذا المفهوم، ولهذا سنحاول أن نوجز أهم التعريفات الشائعة المتعلقة بالتنمية :

_ يعرفها *(F.Perroux)* "إن التنمية هي التنسيق بين المتغيرات الفكرية الاجتماعية للسكان، تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة؛ وذلك لأنه مهما كان النظام الاقتصادي المطبق فإن النمو -الذي هو ضروري للتنمية -المتصل أو الدائم والحقيقي في هذه الاقتصاديات تعوقه عديد من السمات الفكرية والاجتماعية للسكان[1].

_ أقرت هيئة الأمم المتحدة التنمية في عام 1956 تعريفا مميزا للتنمية على "أنها تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين و الحكومة، لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات، و لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"[2].و يعد هذا التعريف بمثابة دعوى للحكومات في الإسراع بالقيام بعمليات التنمية، و ذلك في تحفيز المواطنين و الالتفاف حولهم للقيام بالعمليات اللازمة في أقصر الأوقات و بطريقة جماعية تنصهر فيها الحكومات داخل شعوبها.

و على العموم فإن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي و زيادة متوسط نصيب الفرد منه، و هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج

---

[1] محي الدين حمداني"**حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل دراسة حالة الجزائر**" مرجع سابق،ص13

[2] د.قادري محمد الطاهر"**التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق**" مكتبة حسن العصرية للنشر و التوزيع،لبنان،2013،ص25

و نوعية السلع و الخدمات المنتجة. إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء، و على ذلك فإن عملية التنمية تحتوي على العناصر التالية[1]:

_جميع ما انطوت عليه أشكال النمو و التي تتمثل في:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقة و ليست نقدية.
- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

_عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية و تتمثل في:

- إجراء تغيرات في الهيكل و البنيان الاقتصادي :إن التنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، فبالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة يتعين الاهتمام بالصناعة ، و بذلك يزيد النتاج المحلي و يتنوع الإنتاج في المجتمع ، و تزداد فرص العمل و تحرر الدولة تدريجيا من تبعيتها للعالم الخارجي.
- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل: تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ، و هذا كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي ، حيث بالرغم من أن عديدا من الدول قد ينجح في تحقيق معدلات عالية للنمو،و ما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تستأثر بها الطبقات الغنية ، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة ،أما في حالة التنمية الاقتصادية ، فان من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء [2].
- الاهتمام بنوعية السلع و الخدمات المنتجة: تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع و الخدمات المنتجة و تعطي أولويات أكبر للأساسيات و خاصة التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة ،كالسلع

[1] محمد عبد العزيز عجمية ،سحر عبد الرءوف القفاش ،علي عبد الوهاب نجا **"التنمية الاقتصادية و مشكلاتها"**مرجع سابق، ص11.

[2] المرجع نفسه ، ص12

الغذائية الضرورية و المساكن الاقتصادية ،فضلا عن الخدمات الأساسية من تعليمية ،صحية و اجتماعية [1].

جدول يوضح الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النُّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
• يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. • يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. • لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. • لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	• عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. • تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. • تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. • تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر :ناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي** - دراسة نظرية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، 2008 - 2009، ص4

[1] محمد عبد العزيز عجمية ،سحر عبد الرءوف القفاش ،علي عبد الوهاب نجا **"التنمية الاقتصادية و مشكلاتها"**مرجع سابق ، ص 14.

ثانيا_ متطلبات التنمية الاقتصادية.

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات من أبرزها ما يأتي:

1-تجميع رأس المال :يشير معظم الاقتصاديين إلى أهمية عملية تجميع رأس المال في تحقيق التنمية،و هذه العملية يتطلب وجودها توفر حجم مناسب من الادخارات الحقيقية بحيث يتم من خلاله توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك ،و كذلك وجود قدر من الادخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات،و أن يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد و الجهات المختلفة [1].

2- الموارد الطبيعية: اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا وحاسما في عملية التنمية ويربطون بين تحقيق النمو في بعض الأقطار المتقدمة مثل إنكلترا وفرنسا وألمانيا وأمريكا ووفرة الموارد الطبيعية في هذه الأقطار، في حين يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره ، ويدللون على ذلك أن هناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول المتخلفة موارد طبيعية وفيرة ، إلا أنها لم تستطع أن تحقق التنمية حتى الوقت الحاضر، أو أن خطواتها في سعيها لتحقيق التنمية لازالت دون المستوى المطلوب .

ورغم أهمية الموارد الطبيعية ووفرها لعملية التنمية، لكن الذي يلاحظ أن قدرة البلدان المتقدمة على التعويض عن النقص في توفير الموارد الطبيعية تفوق قدر البلدان المتخلفة على ذلك، ويعود السبب أساسا إلى أن البلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها، تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث تحل العنصر الإنتاج الوفير لديها محل العنصر الإنتاج النادر[2].

---

[1] د.فليح حسن خلف **"التنمية و التخطيط الاقتصادي"** جدارا للكتاب العالمي ،الأردن 2006.ص184،ص185.

[2] المرجع نفسه،ص188_189.

3- الموارد البشرية: تعد الموارد البشرية هي احد العناصر الأساسية في العملية الإنتاجية ،فكما يؤكد الفكر التنموي الحديث على أن البشر هم صانعو التنمية و هدفها.بعبارة أخرى فان الموارد البشرية هي عنصر أساسي في العملية التنموية ، فيما يعد التعليم و التدريب أساس تنمية هذه الموارد ،فهما يساعدان أفراد المجتمع على تنمية و تطوير معارفهم و مهاراتهم، مما ينعكس بالنتيجة على نمو و تقدم الدولة[1].

4-التكنولوجيا:إن التكنولوجيا هي الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية وتبرز أهمية التكنولوجيا بكونها تسهم في:

-زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق اكتشاف وإضافة موارد جديدة، أو من خلال ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على الكشف عما موجود من موارد طبيعية.

-إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية، سمح بزياد القيمة الاقتصادية للموارد، أي زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي منها.

-اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين النوعية وقليل الكف وما إلى ذلك[2].

5- منظومة القيم:إن عوامل الإنتاج تتفاعل بجانبيها الكمي و النوعي في تحديد مستوى النمو الاقتصادي ضمن محيط من النظم الاقتصادية ،الاجتماعية ،السياسية و الثقافية التي تمارس تأثيراتها المباشرة على العوامل الاقتصادية المحددة للتنمية . لابد أن تتضمن عملية التنمية جملة من التغيرات في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية ، و هذه التغيرات تستهدف مالي[3]. :

- تحقيق الاستقلال السياسي و الاقتصادي.
- خلق تنظيم سياسي فعال يمثل مصالح الشعب الحقيقية لضمان المشاركة الجماهيرية الفعالة في عملية التغيير الاقتصادي و الاجتماعي.
- توفر القيادات و الكوادر السياسية القادرة على قيادة الجماهير و التمتع بثقتها.

---

[1] د.هاشم الشمري ود/إيثار ألفتلي"**الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية**"مرجع سابق. ص80،ص81.

[2] **د.**فليح حسن خلف "**التنمية و التخطيط الاقتصادي**" ص197،ص198.

[3]. المرجع السابق ص83

- تطوير التشريعات و القوانين و المؤسسات القائمة بما يخدم العملية التنموية

ثالثا_ أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تختلف من بلد إلى أخر ومن فترة إلى أخرى للبلد الواحد، و ذلك نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول، ومع ذلك فإن هناك أهداف أساسية مشتركة تسعى إليها جميع الدول النامية والتي من أهمها ما يلي[1]:

1.زيادة الدخل القومي الحقيقي:الدول النامية تعطي الأولوية لزياد الدخل القومي الحقيقي فمعظمها تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للتخلص منه وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمة المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

2.رفع مستوى المعيشة:يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل و ملبس ومسكن و غيرها، و تحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات .

3.تقليل التفاوت في الدخول والثروات:يعتبر قليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية ، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد ،تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات. و هذا يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع، هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى إحداث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع.

---

[1] خلادي إيمان نور اليقين **"دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر"** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2011-2012،ص20،ص21.

4 .التوسع في الهيكل الإنتاجي: في البلاد المتخلفة تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي فهي مجال الإنتاج ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان كما و أنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي ، وسيطرة الزراعة على اقتصاديات هذه البلاد بهذا الشكل يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية نتيجة تقلب في الإنتاج والأسعار، يجب أنت تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، و لهذا يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة .

5.تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي:وتعبر هذه الأهداف عن مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي، وقد يكون فك الارتباط النقدي بدولة أجنبية في مقدمة هذه الأهداف، وهذا ما استهدفته دول العالم النامي ومنها الدول العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال[1].

المبحث الثاني: معوقات و مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

المطلب الاول: معوقات التنمية الاقتصادية.

حدد Albert Hirschman (1965) عوائق التنمية الاقتصادية بأنها"مجموعة من العوامل أو المتطلبات التي تحتاجها التنمية الاقتصادية و الغير موجودة في الدول النامية بينما هي متوفرة في الدول المتقدمة"[2]. و من هذا التعريف نجد إن عدم وصول اقتصاديات الدول النامية إلى حالة متقدمة من النمو و التطور، هو بلا شك بسبب وجود مجموعة من العوامل التي حالت أو مازالت تحول دون الوصول إلى هذه الحالة ، هذه العوامل هي في مجملها مجموعة العوائق التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية و هي:

1- معوقات اقتصادية :يرى بعض الاقتصاديين أن أهم العوائق الاقتصادية التي قد تعطل عملية التنمية في البلدان النامية يتمثل في:

-الدائرة المفرغة للفقر : إن صاحب هذه الفكرة هو الاقتصاديNurkse الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا .إن أصل الفكرة يعود إلى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب

---

[1] خلادي إيمان نور اليقين **"دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر"** ،مرجع سابق ،ص22

[2] د.علي جدوع الشرفات**"التنمية الاقتصادية في العالم العربي** "دار جليس الزمان 2010,الطبعة الأولى 2010،ص168.

انخفاض مستوى الاستثمار الناتج عن انخفاض المدخرات وانخفاض مستوى الدخل إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي[1]

إن مضمون الحلقة المفرغة يشير إلى أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة بل أنها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، إذ أن أي عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر بالعقبات الأخرى، أي أن كل عقبة من هذه العقبات هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه للعقبات الأخرى، مما يزيد من حدّ هذه المشكلة في هذه الدول هو النمو السكاني المرتفع فيها الأمر الذي من شأنه الإبقاء على حالة الانخفاض في المستويات الاقتصادية والاجتماعية أي بقاء البلد المتخلف في حالة توازن عند مستوى منخفض مستوى التطور الاقتصادي و الاجتماعي في المجالات المختلفة.[2]

يمكن تصوير الحلقة المفرغة الرئيسية كما يأتي:

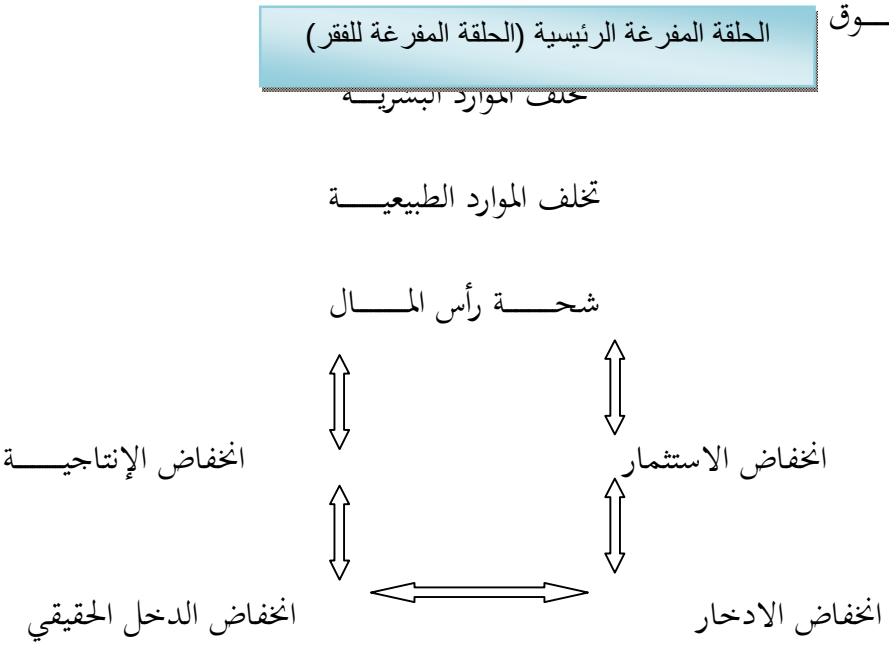

المصدر :التنمية و التخطيط و الاقتصادي ،د.فليح حسن خلف،ص 205.

[1] خلادي إيمان نور اليقين **"دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر"** مرجع سابق ص24

[2] فليح حس خلف" **تنمية و التخطيط الاقتصادي"** مرجع سابق ، ص 204.

و تشير هذه الحلقة إلى أن الدول المتخلفة تعاني من عقبات عديدة، تعترض عملية التنمية فيها من أبرزها نواقص السوق، التخلف في الموارد الطبيعية ،التخلف البشري و قلة رأس المال و هذه السمات بمجموعها تشكل أسبابا مهمة في انخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي، و بالتالي انخفاض الادخار و الذي ينجم عنه انخفاض الاستثمار و الذي يؤدي بدوره إلى استمرار سمات التخلف المتمثلة بنواقص السوق ،و التخلف في الموارد الطبيعية و التخلف البشري و ندرة في رأس المال.[1]

حيث يؤدي انخفاض الدخول في الدول النامية إلى تدني معدل الادخار في تلك الدول، وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار. و بذلك تعاني الدول النامية الفقيرة من انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يتضافر مع الزيادة السكانية السريعة في هذه الدول فينخفض الدخل الشخصي عام بعد آخر و بالتالي يؤدي إلى انخفاض الادخار،تستمر هذه الحلقة المتصلة لتحول دون هذه الدول و تحقيق طموحاتها التنموية،و لكسر حلقة الفقر وآثارها السلبية على التنمية تلجأ الدول النامية ، سواء بالاعتماد على التمويل الخارجي عن طريق المعونات من الدول المتقدمة و الغنية أو القروض من الدول والهيئات المهتمة بالتنمية كالبنك الدولي.فقد أدت سهولة انتقال رؤوس الأموال إلى إضعاف نظرية حلقة الفقر كسبب لتخلف الدول .فبالإمكان دائما إذا سمحت باقي العوامل الاعتماد على رأس المال من مصادر خارجية.

غير أن النمو لا يعتمد على وفرة رأس المال فحسب بل و يعتمد كذلك على كفاءة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة ،فالمشكلة في بعض الدول النامية هي مشكلة تدني الطاقة المستغلة. كما أن الاستثمار لا يعتمد على وفرة المدخرات فحسب بل أيضا على وجود الفرص الاستثمارية المدروسة و المجدية اقتصاديا، و هي عادة غير متوفرة في الدول النامية[2].

-ضيق حجم السوق المحلية:تقتضي عملية التنمية إنشاء المصانع بالحجم الكبير للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل و الاستفادة من التطور التقني في خفض تكلفة إنتاج الوحدة ،و تحقيق الكفاءة من الموارد المستغلة ،و عادة ما يتعذر إنشاء المصانع بالحجم الكبير في الدول النامية بسبب ضيق الأسواق المحلية أو قصور الطلب في الأسواق المحلية عن استيعاب إنتاج الطاقة القصوى لهذه المصانع

[1] فليح حس خلف" **تنمية و التخطيط الاقتصادي"** مرجع سابق، ص 205

[2] فريد بشير طاهر **"التخطيط الاقتصادي"**،مرجع سابق ،ص51،ص52

.يرى البعض أن بإمكان الدول النامية التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية بانتهاج سياسة التنمية المتجهة إلى الخارج و الاستفادة من ضمانات منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة.و قد لا تنجح هذه السياسة بسبب المنافسة و فرق الجودة و الشهرة التجارية بين إنتاج الدول النامية و إنتاج الدول المتقدمة[1].

- نقص الادخار: إن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يفق على الاستهلاك وبما أن الدخل القومي في الدول المتخلفة منخفض، فإن هذا يترب عليه انخفاض متوسط الدخل الذي يحصل عليه الفرد في هذه الدول، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الميل إلى الاستهلاك وانخفاض الميل إلى الادخار، وما يقود إليه ذلك من انخفاض الادخارات المتاحة في البلدان المتخلفة.[2]

2_معوقات سياسية.

_ عدم الاستقلال السياسي :لقد ارتفعت الأصوات في بعض الدول التي عانت من التخلف بسبب الاستعمار بما فرضه من تمزق في هيكلها الاجتماعي، وسيطرة المستعمر على التجارة الداخلية و الخارجية ، و منع انتشار التعليم و منع التحول نحو التصنيع.و في الوقت الحاضر تطالب الدول الصناعية بالإسهام في دعم التنمية في دولهم تعويضا لها عن تضحياتها السابقة من اجل التنمية.[3]

-عدم الاستقرار السياسي:من مهام الحكومة أن تسعي إلى تهيئة المناخ الاقتصادي السياسي،و الأمني للمستقر للمستثمرين ،فعلى الدولة أن تتجنب الاضطرابات الداخلية كما يجب عليها إن تتحاشى الدخول في الحروب الخارجية بل و عليها أن تسعى إلى تقليص خلافاتها الدولية .كذلك فإن على الحكومات إن تسعى إلى إقامة نظام سياسي يضمن استقرار الحكومات لفترة معقولة.[4]

3_معوقات أخرى:من أبرز هذه المعوقات تلت المتصلة بالعوامل الاجتماعية و الكفاءة الإدارية و الظروف الدولية:

---

[1] [1] فريد بشير طاهر "**التخطيط الاقتصادي**"،مرجع سابق ،ص51،ص52

[2] **د.**فليح حسن خلف "التنمية و التخطيط الاقتصادي"، مرجع سابق، ص210

[3] فريد بشير طاهر "التخطيط الاقتصادي"، مرجع سابق ،ص52

[4] المرجع نفسه ،ص54

-العوامل الاجتماعية: بالنسبة للعوامل الاجتماعية تبرز خصائص السكان الكمية و النوعية في البلدان المتخلفة، يلاحظ أن الكثير من هذه البلدان تعاني من كثافة سكانية مرتفعة، أي ارتفاع معدلات نمو السكان يفوق كثيرا معدلات نمو الدخل.كذلك تعاني البلدان المتخلفة من انخفاض المستويات الثقافية و الاجتماعية، و وجود بيئة ثقافية لا تساعد على تحقيق التنمية، بل تساعد على استمرار حالة التخلف متمثلة في انتشار الأمية و انخفاض المستويات التعليمية و ضعف ارتباط التعليم بالمجالات العلمية و خاصة الإنتاجية منها و عدم توفر الإمكانات الكافية للتدريب وانخفاض ما متاح منها من حيث كفاءتها في توفير تدريب ناجح، وانخفاض دوافع الأفراد و محدودية طموحاتهم ، هذا ينعكس بشكل انخفاض في درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد المستخدمة وانخفاض القدرة على إيجاد موارد جديدة ، وتطوير وتحسين ما موجود من موارد، كذلك فان انخفاض المستويات الصحية والمعيشية وغيرها، يؤدي بالضرورة إلى انخفاض قدرات الأفراد الإنتاجية.

و هذا ينعكس بشكل انخفاض في مستوى الإنتاجية عموما وفي انخفاض إنتاجيته خصوصا إضافة إلى ضعف القدرة على الحركة والتغيير المهني والجغرافي، الأمر الذي يترتب عليه جمود النشاطات الاقتصادية وضعف درجة طورها، إضافة إلى الجهل الاقتصادي وقلة المنظمين، وما إلى ذلك.[1]

- العقبات التنظيمية والإدارية: أما انخفاض مستوى وكفاءة القدرات الإدارية والتنظيمية فهي ظاهرة واضحة سواء على مستوى المشروعات الخاصة، أو على المشروعات الحكومية والمؤسسات الخدمية، وبما أن ا الحكومات في البلدان النامية قد اتجهت لأن تأخذ على عاتقها القيام بعملية التنمية أساسا بسبب عجز المشروعات الخاصة عن القيام بها بقدرة وفاعلية.ولذلك تواجه الحكومة عقبة انخفاض القدرات الإدارية والتنظيمية، وتمثل هذه العقبة في جانب كمي ونوعي ، ففي الجانب الكمي يلاحظ عدم توفر الأجهزة الحكومية التي تكتفي للقيام بالمشروعات الإنتاجية المجالات المختلفة، إضافة إلى القيام بتأدية الخدمات العامة. أما الجانب النوعي فيتمثل في ضعف القدرة الإدارية والتنظيمية على وضع السياسات المختلفة و كذلك ضعف قدرتها على تنفيذ هذه السياسات، بسبب انخفاض مستوى الجدية والحرص والأمانة في

[1] د.فليح حسن خلف **"التنمية و التخطيط الاقتصادي"**، مرجع سابق، ص220،-221

العديد من جوانبه، وكذلك ضعف ملائمة النظم والتشريعات وجمود الكثير منها، وعدم متابعتها للتغيرات التي تحصل في الواقع مما يؤدي إلى إعاقة العمل و انتشار الفساد الذي يقف أمام تحقيق التنمية[1].

-العقبات الدولية.

هذه المعوقات مرتبطة بالظروف الدولية والعلاقات الخارجية للبلدان المتخلفة مع البلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية والمالية، وتكمن هذه المعوقات في سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على السوق الدولية، وكذا شروط التجارة الخارجية بالنسبة لهذه الدول، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير للبلدان النامية على التخصص في تصدير سلعة أو مادة واحدة. الذي أخل بالتوازن القطاعي ويضاف إلى ذلك عقبة الاستغلال الاحتكاري للتكنولوجيا من فنون ومعدات إدارية، وكذلك خضوع حركة انسياب رؤوس الأموال إلى البلدان المتخلفة من قروض مساعدة ومنح هبات إلى الاعتبارات السياسية التي تخدم بالدرجة الأولى اقتصاديات الدول المتقدمة، وكذا الشركات الاحتكارية(الشركات المتعدد الجنسيات)[2].

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

تعتبر مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على اتجاهات هذه التنمية و للحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما ،و غالبا ما يتم اللجوء لمؤشرات التنمية بهدف المقارنة بين تقدم اقتصاد دولة أو مجموعة من الدول مقارنة باقتصاد دول أخرى .إن مؤشرات التنمية الاقتصادية من هذا المنطلق هي تعبير كمي عن المتغيرات التي تحدث في الاقتصاد سواء كان هذا التغير ايجابيا أو سلبيا.و يمكن للمؤشر أن يقيس مباشرة أي عامل من العوامل المتمثلة للتنمية الاقتصادية. وتعرف مؤشرات التنمية الاقتصادية بشكل عام بأنها مقاييس إحصائية تعطي دلالة عن مستوى التنمية الاقتصادية[3].

---

[1] [1] د.فليح حسن خلف **"التنمية و التخطيط الاقتصادي"**، مرجع سابق، ص 223

[2] خلادي إيمان نور اليقين **"دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر"** مرجع سابق،ص31

[3] د.علي جدوع الشرفات**"التنمية الاقتصادية في العالم العربي** "دار جليس الزمان 2010,الطبعة الأولى 2010،ص113

1- الناتج المحلي الإجمالي: الناتج المحلي الإجمالي هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية ، و الذي ما زال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال، و هو أهم المقاييس المستعملة لقياس النمو. بهذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي مؤشر للتنمية الاقتصادية ،يمكن الاستدلال عليه من خلال الناتج المحلي الإجمالي، و من المعروف أنه كلما ارتفع هذا المؤشر كلما كان ذلك دلالة على تقدم اقتصاد الدولة[1].

2-نصيب الفرد من الناتج المحلي: هذا المؤشر يعبر عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و هذا المؤشر تعبير تقريبي لقيمة السلع و الخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما.و هو يساوي مجمل الناتج المحلي مقسوما على عدد السكان، أي كلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي كلما دل ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل.[2]

3.نسبة الاستثمار إلى الناتج الإجمالي:هذا المؤشر يقيس مجمل الاستثمارات إلى مجمل الناتج المحلي، فهذا المؤشر يساوي صافي الاستثمارات مقسوم على مجمل الناتج المحلي مضروبا في100%. و هذا المؤشر يقيس الحوافز التي تحفز التنمية الاقتصادية ،و يعكس المعدل الذي تحول من خلاله رؤوس الأموال لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية .لذا فان ارتفاع هذا المؤشر يعني تمويل جيد للنشاطات الهادفة إلى تحقيق تنمية اقتصادية و بالتالي تحقيق هذه التنمية.

4.نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يمكن اللجوء إلى نسبة الدين الخارجي العام لأية دولة إلى مجمل إنتاجها المحلي الإجمالي كمؤشر مهم من مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه الدولة، و من الأفضل للتنمية الاقتصادية أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها.

5.مستوى التضخم: يعرف مستوى التضخم بأنه المعدل السنوي للتغيير في الأسعار في سنة معينة مقارنة بأسعار السنة السابقة. هذا المؤشر هو مؤشر لارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل واضح مما يؤثر على الظروف المعيشة للمواطن. و كلما انخفض مستوى التضخم كان ذلك دليلا على تقدم الاقتصاد.

---

[1] د.علي جدوع الشرفات"**التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، المرجع السابق، ص114.

[2].المرجع نفسه ،ص121.

6.مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي: تعتبر مساهمة القطاع الصناعي المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي دليلا مهما على تحقيق التنمية الاقتصادية .

7.مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي: تعتبر مساهمة القطاع الزراعي المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي دليلا مهما على تحقيق التنمية الاقتصادية.

8. مشاركة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي:تعتبر مساهمة القطاع السياحي المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي دليلا مهما على تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

9.الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي: الميزان التجاري لدولة ما هو الفرق بين القيمة النقدية لصادرات هذه الدولة و القيمة النقدية لوارداتها خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة.و الميزان الفضل هو ما يسمى بالفائض التجاري الذي تكون فيه الصادرات اكبر قيمة من الواردات، بينما الميزان غير المفضل للدولة هو ذلك الذي تكون فيه الواردات اكبر من قيمة الصادرات و هو ما يسمى بالعجز التجاري. و كلما كانت نسبة الفائض في الميزان التجاري أعلى كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية في الدولة.

10.مستوى الفقر : الفقر هو أدنى مستوى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء، و يسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة "خط الفقر". و هو معيار أو مؤشر يمكن من خلاله الحكم على مقدار التطور في التنمية الاقتصادية في أي دولة.فكلما ارتفع مستوى الفقر في دولة ما كلما كانت بعيدة عن التنمية الاقتصادية، و يقدر خط الفقر على أساس مفهوم الدخل أو على أساس الإنفاق الحكومي.

11.مستوى البطالة: إن ارتفاع مستوى البطالة دلالة على انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية[2].

أن الدراسات قد أثبتت قصور الاتجاه التقليدي في قياس التنمية وقد جاءت الانتقادات من زوايا متعددة نوجزها في ما يلي:[3]

---

[1] علي جدوع الشرفات"التنمية الاقتصادية في العالم العربي " مرجع سابق ص125-144

[2] المرجع نفسه، ص148-155

[3] شيخاوي سنوسي"**هجرة الكفاءات الوطنية و إشكالية التنمية في المغرب العربي:دراسة حالة الجزائر2010 1999**" مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية2010 /2011،ص34

-إن اعتماد الناتج القومي الإجمالي، والمؤشرات التابعة له وخاصة معدل النمو يمكننا من قياس الزيادة في الناتج دون التحقق من كونها ناتجة عن زيادة حقيقية و مستمرة في قدرة المجتمع على الإنتاج، فقد تكون هذه الزيادة ناتجة عن تقلبات عارضة في التجارة الدولية أو اكتشافات جديدة بترولية كما هو الحال في الدول النفطية دون أن تعكس تغير حقيقي في الفرص المتاحة إمام الإفراد من أجل تحسين مستواهم المعيشي.

-كما أن الرفاهية الاجتماعية لا تعتمد على حجم الناتج القومي الإجمالي فحسب، بل تعتمد أيضا على محتوى هذا الناتج وعلى توزيعه على الفئات الاجتماعية المختلفة.

-التقدير الجزافي عند مقارنة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في دول مختلفة، نتيجة لصعوبة تحديد مستوى الدخل، الذي يمكن من خلاله الفصل بين التخلف والتقدم بشكل قاطع.

شهدت ستينيات القرن الماضي استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية و التي استخدم في قياسها الناتج القومي الإجمالي و ما استخرج منه من مؤشرات مثل ارتفاع مستوى الدخول و النهوض بالبنية الأساسية و زيادة معدلات الادخار. ثم ظهر مصطلح التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و الذي مهد لبزوغ مفهوم التنمية الشاملة، فالتنمية تعني نقل المجتمع من حالة اقتصادية و اجتماعية متخلفة إلى حالة اقتصادية و اجتماعية متقدمة[1].

و تشمل هذه التطورات المؤشرات التالية:

1-المؤشرات الاجتماعية : يقصد بالمؤشرات الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية الإفراد المجتمع، فهناك الجوانب الصحية، الجوانب التعليمية، الثقافية، و الجوانب الخاصة بالتغذية، و كذلك الجوانب التي تعكس مستوى المعيشة. و تنقسم المعايير أو المؤشرات الاجتماعية إلى نوعين أحداهما معايير فردية تعكس جانب واحد من جوانب الحياة، و الأخرى تعكس أكثر من جانب من جوانب الحياة، و أهم هذه المؤشرات التي تعبر عنها كما يلي:

[1] محمد عدنان وديع"مؤشرات التنمية" المعهد العربي للتخطيط –الكويت-المجلد1-العدد-2-2002،ص3

- **المعايير الصحية** من أهم مؤشرات قياس مدى التقدم الصحي:
  - ✓ نسبة الوفيات من السكان.
  - ✓ نسبة الوفيات من الأطفال.
  - ✓ عدد الأفراد لكل طبيب من السكان.
  - ✓ معدل توقع الحياة عند الميلاد.

إن انخفاض أو ارتفاع هذه المؤشرات يعني زيادة درجة التقدم و التطور في الخدمات الصحية في المجتمع، و بالتالي زيادة درجة النمو و التقدم به و العكس صحيح[1].

- **المعايير التعليمية** : من أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المستوي التعليمي و الثقافي بالمجتمع و هي:
  - ✓ نسبة الذين يعرفون القراءة الكتابة من أفراد المجتمع
  - ✓ نسبة المقيدين في المراحل المختلفة من أفراد المجتمع.
  - ✓ نسبة المنفقات على التعليم إلى الدخل القومي،أو إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

إن ارتفاع هذه النسب يعني زيادة درجة التقدم و التطور في التعليم في المجتمع، و بالتالي زيادة درجة النمو و التقدم به و العكس صحيح.

- **معيار نوعية الحياة المادية:** و هو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة و يتكون هذا المعيار من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:
  - ✓ توقع الحياة عند الميلاد
  - ✓ معدل الوفيات بين الأطفال
  - ✓ معرفة القراءة و الكتابة.

و يستخدم هذا المعيار في مقارنة درجة التقدم فيما بين الدول و بعضها، غير أن هذا المعيار يعاني من بعض أوجه القصور و هي انه :

- ✓ يركز على بعض و ليس كل جوانب الحياة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية ،سحر عبد الرؤوف القفاش ،علي عبد الوهاب نجا "التنمية الاقتصادية و مشكلاتها" مرجع سابق، ص24

- ✓ يهتم بالنتائج دون أن يتعرض للجهود المبذولة في تحقيقها.
- ✓ يهمل المؤشرات الاقتصادية و المتمثلة في مستويات الدخل و الناتج[1].

2_ دليل التنمية البشريةIDH: قد جرت محاولات عديدة لإنقاذ المقياس التقليدي الذي يقوم على فكرة الناتج القومي الإجمالي كوسيلة لتصنيف الدول وفق معيار التنمية، وقد جاءت هذه المحاولات من منطلقات متشعبة كالسعي إلى تصحيح معدل النمو التقليدي من الزاوية التوزيعية، ثم معدل نمو الرفاهية الاجتماعي بالتركيز على الزيادة في الرفاهية و ليس الرفاهية في حد ذاتها، كما انه من الصعب جدا التوصل إلى مقياس دقيق يقيس الرفاهية بشكل مباشر، وذلك نظرا لتنوع جوانب هذه الأخيرة وعدم إمكانية قياس كل هذه الجوانب بمعيار مادي .ونتيجة قصور الاتجاه التقليدي والتطور الحاصل في مفهوم التنمية سوف نعتمد في التطرق إلى قياس التنمية على مؤشرات قياس التنمية البشرية على أساس أنها الأكثر استعمالا في تصنيف الدول سواء من قبل الهيئات الدولية، بدءا بمنظمة الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي و التقارير السنوية الصادرة عنها، أومن قبل الهيئات و معاهد الدراسات مختصة.لقد صدرت حتى الآن مجموعة من تقارير التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية وقد شملت هذه التقارير مجموعة صيغ مختلفة لقياس التنمية البشرية، تعرضت للكثير من الانتقادات أنتجت تعديلات جوهرية، تباينت بين المؤشرات الجزئية لقياس التنمية البشرية ومحاولة إيجاد مؤشر مركب وعملي لقياس التنمية البشرية خلال مدة زمنية معينة[2].

يعتبر دليل التنمية البشرية مقياس حديث نسبيا توصل إليه برنامج الأمم المتحدة من قبل Amartya Kumar Sen في عام 1990، ويعد هذا المقياس من المعايير المركبة ،حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية و هي:

1. -معيار العمر المتوقع عند الميلاد(ق)(مؤشر صحي).
2. -معيار التحصيل العلمي(ع)(مؤشر تعليمي).و يتكون بدوره من معيارين جزئيين و هما :

[1] محمد عبد العزيز عجمية ،سحر عبد الرءوف القفاش ،علي عبد الوهاب نجا **"التنمية الاقتصادية و مشكلاتها"** مرجع سابق ،25،26.

[2] شيخاوي سنوسي"هجرة الكفاءات الوطنية و إشكالية التنمية في المغرب العربي:دراسة حالة الجزائر2010 1999"،مرجع سابق،نقلا عن تقرير التنمية البشرية2007-2008 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،ص34

- معرفة القراءة و الكتابة بوزن نسبي $\frac{2}{3}$
- متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية بوزن نسبي $\frac{1}{3}$.

3. معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي . (ل)مؤشر اقتصادي.

و يتم حساب الأدلة الجزئية الثلاثة في الدولة المراد حساب دليل التنمية بها،و قيمة دليل فرعي

و يتم حساب دليل التنمية البشرية في الدولة كمتوسط حسابي بسيط للأدلة الفرعية الثلاثة سالفة الذكر.

$$\text{دليل التنمية البشرية في الدولة(ت)} = \frac{\text{ق+ع+ل}}{3}$$

و تتراوح قيمة دليل التنمية البشرية فيما بين الصفر و الواحد الصحيح ،و كلما اقترب الدليل من الواحد يعكس أن الدولة أكثر تقدما في مجال التنمية ، و العكس صحيح [1].

و بالتالي فإن دليل التنمية البشرية بكونه مقياسا جديدا لتقييم أداء الدول اجتماعيا واقتصاديا، لا يقتصر على النمو الاقتصادي أو مستوى دخل الفرد بل يعبر عن كل ما تم تحقيقه من تقدم لتحسين حياة الناس عن طريق المزج بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ويتم تصنيف الدول حسب دليل التنمية البشرية إلى ثلاث مستويات:

المستوى الأول : تنمية بشرية مرتفعة يكون دليل التنمية البشرية فيها ت ≥ 0.8

المستوى الثاني :تنمية بشرية متوسطة دليل التنمية البشرية بين $0.5 \leq$ت < 0.8

المستوى الثالث :تنمية بشرية منخفضة تكون قيمة ت <0.5

لقد حظي دليل التنمية البشرية الذي جاءت به تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باهتمام أكاديمي و إعلامي ، لكن ذلك لم يمنع تعرضه للكثير من الانتقادات خاصة تلك الصادرة عن البلدان النامية التي

[1] محمد عبد العزيز عجمية ،سحر عبد الرءوف القفاش ،علي عبد الوهاب نجا **"التنمية الاقتصادية و مشكلاتها"** مرجع سابق ،ص27

تعتبره قائما على قيم غربية و مبني انطلاقا من مستوى الدول المتقدمة. أما الانتقادات الخاصة بالمؤشرات فيحد ذاتها فيمكن تلخيصها في ما يلي[1]:

1-مؤشر طول الحياة ينصرف إلى قياس الحياة الطويلة مع خلوها من الأمراض، أي الحياة الصحية اللائقة بحياة البشر، ولكن يتغاضى عن المعوقات الأخرى المعنوية التي تتأثر بها حياة البشر الطويلة كالحريات وحقوق الإنسان، وان كان هذا المؤشر ينصرف حقيقة للإشارة إلى العديد من مظاهر التنمية.

2-مؤشر المعرفة لا يعبر بقدر كبير عن المعارف العلمية والتقنية والمهنية لكونه يعتمد على قياس معدلات الأمية ونسب الالتحاق بالسنوات التعليمية، فانخفاض نسبة الأمية ليست دائما دليلا على مجتمع المعرفة، ومن جهة ثانية إن مؤشر المعرفة لا يعكس ارتباط ما يتعلمه الفرد بحاجته المجتمعية ، كما إن ضمان قدر كبير من المعرفة مرهون بمدى تجديد هذه المعارف سواء العلمية منها أو التقنية خاصة في ظل ثورة المعلومات .

3-أما مؤشر الدخل ، فإنه من الصعوبة بمكان تحديد العوامل الحقيقية لارتفاع الدخل المحلي أو الدخل الفردي ، فقد يكون نتيجة تحويلات خارجية أو نتيجة لاستنزاف الموارد الطبيعية كما هو الحال في الدول النفطية ،بدل الاهتمام بالأصول المادية الإنتاجية الأخرى وتوزيعها .

وأمام هذه الانتقادات الموجهة إلى دليل التنمية البشرية و مؤشرات التنمية البشرية جاء المدخل الكلي للبنك الدولي أو ما يسمى بالإطار الشامل للتنمية الذي يجمع بين الجوانب الاقتصادية من جهة،و الجوانب المؤسسية و الاجتماعية من جهة أخرى، في محاولة لرصد التطور في هذه المجالات على مستوى الأطراف الفاعلة في مجال التنمية و المتمثلة في : الحكومة،القطاع الخاص،المجتمع المدني ،المؤسسات[2].وذلك من خلال الوقوف على التطورات في المجالات التالية:

---

[1] شيخاوي سنوسي"**هجرة الكفاءات الوطنية و إشكالية التنمية في المغرب العربي:دراسة حالة الجزائر2010 1999**"،مرجع سابق،نقلا عن تقرير التنمية البشرية2007-2008 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،ص35

[2] شيخاوي سنوسي"**هجرة الكفاءات الوطنية و إشكالية التنمية في المغرب العربي:دراسة حالة الجزائر2010 1999**"،مرجع سابق،نقلا عن تقرير التنمية البشرية2007-2008 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،ص37-36

1. الحكم الراشد:

عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD[1])على انه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم" .

وفي تعريف البنك الدولي (The World Bank, 1992)فهو يُعبر عن "التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام ، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة و رصدهم واستبدالهم وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها".

كذا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 1995) عرفت الحكم الراشد بأنه "استخدام السلطة والرقابة في المجتمع فيما يخص إدارة موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية".

نظراً لاختلاف مفهوم الحكم الراشد بين الجهات المختلفة تتباين معاييره باختلاف أهدافه . فتقرير التنمية الإنسانية العربية يركز على المعايير الإنسانية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على المعايير السياسية ، و البنك الدولي يركز على المعايير الاقتصادية ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تركز على المعايير الإدارية بحدد البنك الدولي معايير للحكم الرشيد على مستوى دول العالم و التي تُعتبر عن مبادئ الحكم الرشيد ، وعلى النحو الآتي:

(1) المشاركة والمسألة : وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير

[1] Programme de Développement des Nations Unies

الأساسية لحقوق الإنسان ، وأن يكون جميع المسئولين ومتّخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء [1].

(2) الاستقرار السياسي وغياب العنف : وتعني استقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة به ، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومةكما يتضمن هذا المعيار حجم العنف الم ُ عبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء من الموالين للحكومة أو المعارضين لها .

(3) فعالية الحكومة : أي فاعلية إدارة مؤسسات الدولة ، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع ، وقدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام ، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية .

(4) جودة التشريع :وتتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع ، وتضمن سلامة وحقوق الأفراد مهما كانت توجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع . وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة .[2]

(5) **سلطة القانون** : يعني أن الجميع ، حكّاماً و مسئولين ومواطنين ، يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه ، وهناك أطر قانونية وآليات النزاع القانوني وضمان حق التقاضي, واستقلال القضا ، وأن تطبّ ق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحري ّات الإنسان . ويجب أن تكون كافة الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد ومن تطبيقها .

---

[1] د. محمد محمود العجلوني **"أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية"** المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي2013.ص20.

[2] المرجع نفسه،ص 23

(6) مراقبة الفساد ومحاربته: وتعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين و محاسبتهم .[1]

إن تطبيق هذه المبادئ سوف يؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة والمشاركة وحرية المسألة وحماية حقوق الملكية والحد من استغلال السلطة وزيادة الثقة في الاقتصاد القومي بما يُسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وإدامة التنمية .

2. التنمية المُستدامة :لقد كانت وما تزال التنمية الاقتصادية والعوامل المؤدية لها محل اهتمام علم الاقتصاد منذ نشأته،فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة والاستقرار والعدالة في توزيع الدخل القومي، يحتل النمو في الناتج القومي الإجمالي (GNP) مركز القلب في التنمية الاقتصادية ، لأن النمو يعني التشغيل والاستقرار ولكنه لا يضمن عدالة التوزيع . وهذه مسألة مهمة خاصة في الدول النامية ومنها الدول العربية، حيث سوء توزيع الدخل سمة هذه الدول. ومن هنا ظهرت الأهمية لتعريف التنمية لتشمل ما هو أشمل من النمو الاقتصادي الحالي ليتضمن العيش الكريم للجميع والقدرة على الاستمرار الدائم والموثوق والعادل في المستقبل ، أي التنمية المُستدامة .

قد ظهر أول تعريف لها في تقرير المفوضية العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، المعروف باسم تقرير براندتلاند (Brundtland Report)بأنها تلك التنمية التي تُلبي الحاجات الحالية بدون أن تنتقص من قدرة الأجيال اللاحقة على تلبية متطلباتها . وبالتالي فإن جوهر التنمية المستدامة وفقا لهذا التعريف هو تحقيق الاحتياجات الأساسية والاعتراف بالآثار على البيئة والمساواة بين الأجيال[2] .

يُمكن تحديد أربعة أهداف للتنمية المُستدامة هي:[3]

---

[1]. محمد محمود العجلوني "أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية" المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي2013،مرجع سابق،ص 34.

[2]. المرجع نفسه،ص45

[3].المرجع نفسه ،ص 47.

(1) التنمية الاجتماعية التي تعترف باحتياجات جميع أفراد المجتمع بالتساوي .

(2) الحماية الفعالة للبيئة والحفاظ عليها وحماية صحة وسلامة الإنسان من الأضرار البيئية.

(3) الاستخدام الحكيم والكفء للمصادر الطبيعية بما يضمن استمرارها بدون ضرر أو زوال أو تدمير.

(4) المحافظة على نمو اقتصادي عالي وتشغيل كامل مستمر ومستقر .

وبالنظر إلى هذه الأهداف ، فإن قياس الاستدامة يجب أن يرتكز على الترابط الهيكلي طويل الأمد بين الاقتصاد والطاقة والبيئية والمجتمع . وبالتالي فإن مؤشرات الاستدامة يجب أن تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والحضارية والسياسية والصحية والتربوية والأمنية .

ولعل من أهم **مؤشرات التنمية** المستدامة نذكر :[1]

(1) التمكين السياسي لكافة أفراد المجتمع .

(2) الاندماج الاجتماعي بما يؤدي إلى التعاون في تلبية رغبات الأفراد وتحقيق التفاعل الاجتماعي الضروري.

(3) العدالة في توزيع الدخل والفرص والتعليم والصحة والخدمات .

(4) تلبية الاحتياجات الحالية دون التأثير سلبا في تلبية الاحتياجات المستقبلية .

(5) الحق في الحياة بدون تهديد الأمان الشخصي من الأمراض المعدية أو الكوارث البيئية أو القمع أو التهجير .

[1]. محمد محمود العجلوني "أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصاادية ُ ستدامة في الدول العربية" المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي2013،مرجع سابق.ص 88

الفصل الثاني :الفساد الإداري و المالي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل

لقد عانت المجتمعات من عدة ظواهر أدت إلى شلل حركة نموها و تطورها عبر العصور، و من بين هذه الظواهر ظاهرة الفساد بكل أشكاله وأنواعه ، فالفساد ليس حكرا على نظام دون آخر فهو موجود في كل النظم السياسية ،و إن عملياته و ممارساته هي تصرفات غير شرعية تصدر عن المسئول تتضمن سوء استغلال الصلاحيات و النفوذ و السلطة المخولة له في استخدام الأموال الغير فتوجه في غير محلها المعدة لها ،أو تذهب لأغراض ومنافع شخصية بشكل منافية للقوانين و الأعراف و القيم الأخلاقية و الإنسانية و الدينية و الثقافية ...الخ ،فقد تكون هذه الممارسات الفاسدة عن طريق الرشوة ،الابتزاز،المحسوبية، و الاحتيال و النصب... و غيرها، و التي من شأنها التأثير سلبا على حياة الفرد و المجتمع و العالم ككل.

ومن خلال الفصل سنحاول إلقاء الضوء على أهم أنواع الفساد و اشد خطورة و هو الفساد الإداري و المالي ،الذي بات يهدد التنمية الاقتصادية .

المبحث الأول:مفاهيم حول الفساد.

يعتبر الفساد من الظواهر العالمية التي أخذت الطابع الاقتصادي و الاجتماعي، و حتى السياسي على المستوى المحلي و الدولي .[1] فالفساد ظاهرة مستمرة و مستجدة و ذات تصرفات و ممارسات غير شرعية و تحولت إلى جرائم منظمة تشل من قدرة المنضمات و الدول في التطور و الرقي و الازدهار ،لذلك فقد تعددت وجهات النظر و التعريفات التي تناولت مفهوم الفساد بتعدد و اختلاف وجهات نظر الباحثين و تخصصاتهم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية ...الخ.إضافة إلى تأثر الفساد بالعديد من المتغيرات الثقافية و الحضارية.[2]

المطلب الأول :تعريف الفساد وأشكاله.

أصبح الحديث عن انتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات الحديثة لاسيما في البلدان النامية أمرا شائعا ،نظرا للآثار الكارثية التي يخلفها انتشار هذه الظاهرة و تفاقمها على الأوضاع السياسية، الاقتصادية ، الاجتماعية و حتى النفسية لمختلف فئات المجتمع[3] .

أولا.تعريف الفساد:يقتضي الاتفاق في معظم البحوث الأكاديمية على تحديد معنى المصطلحات المستخدمة و مضمونها ،ومن أجل ذلك سنتطرق أولا إلى تحديد معنى الفساد في اللغة و الاصطلاح و بداية الفساد في القران الكريم :

*الفساد في القرآن الكريم :

لقد تناول القرآن الكريم جانب الفساد, وتعددت الآيات التي وردت لفظة الفساد في عدة مواضع وتختلف معانيه بحسب مواضعه وموقعه ،فهو(الجدب أو القحط)، كما في قوله تعالى: ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾[4]سورة الروم الآية 41 ،

---

[1].بن رجم محمد خميسي .حليمي حكيمة ،الفساد المالي و الإداري :**مدخل لظاهرة غسيل الأموال و انتشارها ،الملتقى الوطني حول :حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري** ،يوم 7.6 ماي 2012،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،ص 3.

[2]. د/طاهر محسن منصور الغالبي .د/صالح مهدي محسن العامري **"المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال و المجتمع"**،دار النشر وائل ،مصر ،ط1،2008،ص 76.

[3].أمير فرج يوسف ، الحوكمة و مكافحة الفساد الإداري و الوظيفي و علاقته بالجريمة ،مكتبة الوفاء القانونية،الإسكندرية،مصر ،ط1،2011،ص 134.

[4].القرآن الكريم (الآيات :القصص،النحل،البقرة ،الدهر ،الأنبياء).

وهو الطغيان والتجبر،كما في قوله تعالى : ﴿ لِ لَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ﴾ سورة القصص الآية 83 ، كما جاء مصطلح الفساد مرادفا للكفر والشرك باللّه تعالى لقوله:﴿ الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله زدناهم عذابا فوق العذاب بما كانوا يفسدون ﴾سورة النحل الآية88

وكذلك في الانطباع الأول الذي تبادر عند الملائكة حينما خلق الله آدم , وأخبرهم أنه جاعل في الأرض خليفة كان استفهاما استغرابيا عن إنشاء هذا المخلوق الجديد , وذلك بقولهم : ﴿ قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ﴾ سورة البقرة : الآية 30, ومعنى ذلك بأن الأرض كانت مكانا يسوده الاطمئنان والسلام والهدوء لا فساد فيها ولا خراب ولا تجاوز ولا تعدٍ حتى كان هذا المخلوق المكّرم عند الله هو مبدأ الفساد وسفك الدماء , وكان الرد الرباني على هذا الاستغراب الملائكي : ﴿ قال إني أعلم ما لا تعلمون ﴾ سورة البقرة الآية 30, إشارة إلى سر في هذا المخلوق وحكمه في وجوده على الأرض وطبيعته ومسيرته وتكامله فيها , ولعل في الجواب الإلهي للملائكة إقرارا بهذا الجانب في الظاهرة الإنسانية وكأن الفساد وسفك الدماء ملازمان لطبيعة الإنسان بما يملكه من قدرة على الاختيار والإرادة والتجاوز : ﴿ إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا ﴾ سورة الدهر الآية 3 .

ومما سبق نخرج بحقيقة أن الفساد ظاهرة إنسانية تحكمها قوانين الإنسان فردا ومجتمعا , وأن ما يقابل هذه الظاهرة هو الصلاح والإصلاح، وأن حركة التضاد الموجودة بين هاتين الظاهرتين هي من العوامل التي تحكم مسيرة الأمم على الأرض ومن ثم تحكم مسيرة الإنسان ونهاية الأرض[1] : ﴿ ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون ﴾ سورة الأنبياء الآية 105 .

***الفساد لغة .**

[1]. هناء اليماني **"الفساد الإداري و علاجه من منظور إسلامي"**،مجلة الفرقان،عدد يوم :16 جوان 2014،عدد 908،ص 21.

لقد وردت مفردة "الفساد"في الكثير من المعاجم العربية للاتفاق كلها في الأخير على أن الفساد هو نقيض الصلاح. ففي لسان العرب لابن منظور[1]: فَسَدَ،يفسِدُ، فساداً ،و الفساد نقيض الصلاح ،فهو فاسد و فسيد فيهما ، ولا يقال أنفسد و أفسدته أنا وقوله تعالى : ﴿ يسعون في الأرض فسادا ﴾ و أفسده و استفسد فلان إلى فلان ،و تفاسد القوم تدابروا و قطعوا الأرحام .

و جاء ذكر الفساد في معجم الوسيط [2] على أنه الخلل و الاضطراب.و يقال أفسد الشيء أي أساء استعماله ، المفسدة ضد المصلحة . و المتتبع لاستخدامات العرب لهذه اللفظة يجد أنها تطلق على التلف ، العطب ، الاضطراب ،الخلل ،الجدب ،القحط ...الخ .

و لا يختلف الأمر كثيرا في اللغات الأجنبية فالفساد في اللغة الفرنسية تعددت معانيه و تختلف دلالاته باختلاف استعمالاته فهو ضد النزاهة ،أو تدل على وسيلة لرشوة قاض أو حاكم ،أو تحريفا لنص ،أو تشويها للحقيقة،أو تحريفا لعقد أو الظلم الواضح و الانحلال و التعفن كما قد يعني السرقة و الاختلاس و الابتزاز.

أما في اللغة الانجليزية فله دلالات واستعمالات متعددة أيضا، حيث اشتق مصطلح الفساد (Corruption) من الفعل اللاتيني Rumpére أي كسر شيء ما ،و قد يكون هذا الشيء المراد كسره هو بمدونة لسلوك أخلاقية أو اجتماعية أو غالبا ما تكون قاعدة إدارية للحصول على كسب مادي،و تعد الرشوة Briberyمن أكثر المعاني تعبيرا عن مصطلح الفساد ي اللغة الانجليزية و هو يحدث عادة نتيجة تدهور المبادئ و القيم الأخلاقية و ذلك بانتقالها من الحالة الحسنة إلى الحالة السيئة إذ تغيب النزاهة و الاستقامة و تضيع الأمانة و ينتشر الغش و الشر ، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى تدمير و تخريب هذا المجتمع[3].

---

[1]. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور،" **لسان العرب**" دار المعارف، القاهرة، المجلد الخامس، ص، 3412

[2]." معجم الوسيط "إصدار مجمع اللغة العربية ،القاهرة ،ط 3،1998،ص3128

[3].عنترة بن مرزوق، "**المقاربة الإسلامية في تحديد مفهوم الفساد**" ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 30،مركز الدراسات الوحدة العربية ،2011 ص95*96

و بناء على ما سبق من أقوال علماء اللغة يتبين أن الفساد جاء في اللغة نقيض الصلاح وأنه يفيد الخروج عن الاعتدال وأن المفسدة ضد المصلحة، فالإنسان مثلا خلق ليسلك في الدنيا السلوك الإيجابي النافع، فإذا تحول إلي ممارسة السلبيات الضارة عندها يكون قد فسد وأفسد لأنه خرج عن وظيفته التي خلق للقيام بها. كما والفساد أمر مرفوض عند الوجدان السليم والفطرة المستقيمة فالإنسان بفطرته يكره الفساد ويميل إلى الصلاح[1].

2_ الفساد في الاصطلاح.

على الرغم من اختلاف الباحثين حول مفهوم الفساد ،إلا أنهم يتفقون على آثاره و نتائجه ،ومن بين التعريفات التي اتفق عليها جل العلماء و الباحثين حول إيجاد تعريف شامل للفساد نجد :[2]

- مجموعة من الإعمال المخالفة للقوانين و الهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة و قراراتها و أنشطتها بهدف الاستفادة المالية المباشرة أو الغير المباشرة.
- سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية.
- استغلال موظفي الدولة لمواقعهم و صلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع لتعذر تحقيقها بطريقة مشروعة.
- سلوك استثنائي تفرزه الفجوة الكبرى بين ما ينبغي أن يكون و ما هو كائن في دنيا الإدارة أو الفجوة بين النظرية و التطبيق .
- سلوك إداري غير رسمي بديل للسلوك الإداري الرسمي تحتمه ظروف واقعية و يقتضيه التحول الاجتماعي و الاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات.

---

[1]. حاحة عبد العالي ،**الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام، تحت إشراف الأستاذ الدكتور :الزين عزري، جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012/.2013 ص 20.

[2]. هاشم الشمري ود/إيثار ألفتلي، **الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية**، دار النشر اليازوري ،الطبعة الأولى، 2011.ص 3 ،نقلا عن إبراهيم غرايبية <<الفساد الحاضر الأول في الإدارة الغائب الأول في الإصلاح>>

كما يعرف بأنه :"النشاطات التي تتم داخل الجهاز الإداري الحكومي ،و التي تؤدي فعلا إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة ،سواء كان ذلك بصفة متجددة أم مستمرة و سواء كان بأسلوب فردي أم بأسلوب جماعي منظم "[1] .فهذا التعريف ركز على الانحراف الإداري و لم يشر إلى الموظف العام و دوره في هذه النشاطات التي تؤدي إلى فساد الجهاز الإداري .

عرفه Huntington بأنه: "سلوك الموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف و غايات خاصة " فهذا التعريف يحصر الفعل الفاسد في سلوك الموظف العام الذي يخرج عن المعايير المحددة له.

كما وردت العديد من التعارف التي تهتم بموضوع الفساد ومن أهمها:

عرف البنك الدولي الفساد على أنه: " سوء استخدام السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب خاصة"[2] تحت هذا التعريف تندرج كل ممارسات الاستغلال السيئ للوظيفة الحكومية أو الخاصة عندما يتعلق الأمر بالشركات الكبرى كالعمولات و الرشاوى و التهرب الضريبي و الجمركي و الغش الجمركي و إفشاء أسرار العقود و الصفقات ، و ذلك عندما يعرض وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة .

أما مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 فقد عرفت الفساد بأنه:"القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب أو إساءة استغلال لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال توقعا لمزية أو سعيا للحصول على مزية يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر ..."[3]

-موقف المشرع الجزائري من تعريف الفساد:

بعد تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد رقم 128المؤرخ في 19 أفريل 2004، كان لزاما عليها 2004 / بموجب المرسوم الرئاسي رقم04 تكييف تشريعاتها الداخلية بما يتلاءم

---

[1]. حاحة عبد العالي ،**الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**،مرج سابق،.ص 21.

[2]. هاشم الشمري ود/ايثار ألفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق،ص 20.

[3]. هاشم الشمري ود/ايثار ألفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق،ص 18.

وهذه الاتفاقية، فصدر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 01/06المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم و الذي جرم الفساد بمختلف مظاهره.وبالرجوع إلى القانون المذكور أعلاه نجد أنه اختار المشرع الجزائري عدم تعريف الفساد تعريفا فلسفيا أو وصفيا، بأن انصرف إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى صوره ومظاهره ، وهذا ما تؤكده الفقرة أ من المادة 02 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته "[1].

ثانيا : أشكال الفساد.

تتعدد أشكال الفساد و صوره و أنواعه و لا يمكن حصرها بشكل كامل و دقيق فهو يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصالح التي يسعى إلى تحقيقها ،فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة رسمية .و قد يهدف إلى تحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو مكسب اجتماعي ، فهو يتغلغل في كافة بنيان المجتمع سياسيا ،اقتصاديا و اجتماعيا،و نجد :

- ✓ **الفساد الأخلاقي** :وهو يعني انحطاط القيم و المبادئ و الأخلاق الحميدة و استبدالها بعادات و قيم شاذة وغريبة عن القيم الوطنية ،وينتج عن ذلك انتشار للسلوكيات المخالفة للآداب العامة.[2]

وهو بذلك مجموع الانحرافات الأخلاقية و السلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصية و تصرفاته،كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل كان يجمع ين الوظيفة و أعمال أخرى خارجية دون إذن إرادته أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة و الجدارة .[3]

✓ **الفساد السياسي**:عرّفت الأمم المتحدة الفساد السياسي بأنه استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ،أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين فمتى تم تقديم المصالح الخاصة لصانعي القرار على مصالح العامة كان ذلك دليل على وجدود الفساد السياسي.[4]

---

[1].حاحة عبد العالي **"الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"**مرجع سابق ،ص24.

[2]. د.محمد الأمين البشرى**"الفساد و الجريمة المنظمة"** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض، ص 50.

[3]. أمير فرج يوسف ،**الحوكمة و مكافحة الفساد الإداري و الوظيفي**،مرجع سابق ،ص 108.

[4].المرجع نفسه ،ص 50.

فهو بذلك يتعلق بمجمل الانحرافات المالية و مخالفات القواعد و الأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي في الدولة ،فهو يشمل بذلك فساد الزعماء و فساد التشريع و التنفيذ و القضاء و فساد الأحزاب السياسية و قضايا التمويل [1].

ومع أن هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج في نظامها السياسي أساليب الديمقراطية و بين الدول التي يكون فيها الحكم شموليا و دكتاتوريا ،لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد السياسي في الحكم الشمولي الفاسد و فقدان الديمقراطية ،فقدان المشاركة ،فساد الحكام،سيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد و تفشي المحسوبية .[2]

- ✓ **الفساد المالي** :و يتمثل في مجموع الانحرافات المالية و مخالفة القواعد و الأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري و المالي في الدولة و مؤسساتها و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات و أموال الحكومة،الهيئات ،المؤسسات العامة و الشركات .[3]

ويمكن ملاحظة في مظاهر الفساد المالي أنها تشمل : استغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب مادية و الاعتداء على المال العام عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية أو استئجارها لفترة زمنية طويلة بمبالغ زهيدة ،و التهرب الضريبي و الجمركي بدفع الرشاوى مقابل حصولهم على تخفيض أو إعفاء جمركي من خلال التلاعب على القوانين ، تزوير العملة النقدية...[4]

- ✓ **الفساد الثقافي** :ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة، مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي، وهو عكس الأنواع الأخرى من الفساد إذ يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجرمه، لتحصنه وراء حرية الرأي والتعبير والإبداع[5] .

---

[1] منتديات متن الساحل ،الفساد و الإصلاح،(الفساد الإداري و المالي و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية ،مرجع سابق ،ص23).

[2]. أمير فرج يوسف، الحوكمة و مكافحة الفساد الإداري و الوظيفي و علاقته بالجريمة ، مرجع سابق ،ص22.

[3]. حاحة عبد العالي ، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر،مرجع سابق،ص 29.ص 30.

[4]. بن رجم محمد خميسي .حليمي حكيمة ،الفساد المالي و الإداري :مدخل لظاهرة غسيل الأموال و انتشارها ،مرجع سابق ،ص 3.

[5].هناء اليماني ،الفساد الإداري و علاجه من منظور إسلامي،مرجع سابق ،ص 33.

- ✓ **الفساد الاجتماعي:**هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته، كالأسرة والمدرسة والجامعات ومؤسسات العمل، كما أن التنشئة الفاسدة تؤدي حتما إلى فساد اجتماعي مستقبلي، يتمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي، وعدم احترام الرؤساء وعدم تنفيذ الأوامر و الإخلال بالأمن العام .
- ✓ **الفساد القضائي :**هو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية مما يؤدي إلى ضياع الحق وتفشي الظلم، ومن أبرز صوره :المحسوبية والواسطة، وقبول الهدايا والرشاوى، وشهادة الزور. فالفساد القضائي بهذا الشكل هو من أخطر ما يهلك الحكومات والشعوب، لأن القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة .
- ✓ **الفساد التربوي و التعليمي** :إن النظام التربوي و التعليمي يعد ركيزة أساسية لأي مجتمع من المجتمعات و إذا أصاب الفساد النظام التعليمي فانه سيؤدي إلى إنتاج سلسلة مترابطة من عوامل الفساد المستقبلي لذلك تحرص الدول على متابعة النظام التعليمي بشكل دقيق و تتصدى إلى أي ممارسات فاسدة و غير مسئولة حفاظا على قوة و فعالية هذا النظام سواء في المدارس أو الجامعات أو مراكز البحوث .[1]
- ✓ **الفساد الاقتصادي:**يتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة والاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال، التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الاقتصادي[2] .أو هو الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون، كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في الأسواق والرشاوى التي تمنحها الشركات الأجنبية، تهريب الأموال، الفساد الجمركي، التهرب الجمركي .....الخ.

---

[1].د/طاهر محسن منصور الغالبي .د/صالح مهدي محسن العامري ،المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال :الأعمال و المجتمع،ص384.

[2].حسين محمود حسن"الإطار القانوني و المؤسسي لمكافحة الفساد الإداري في مصر" ،المؤتمر السنوي العام "نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد"المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،مصر،جويلية ،2010. ص 37.

✓ **الفساد الإداري** :ويقصد به مجموع الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وكذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات و القوانين و الضوابط و منظومة القيم الفردية و يشمل الرشوة و المحاباة و المحسوبية و الاحتيال.[1]

فهو بذلك نزعة شيطانية تتصارع في إطارها قيم الخير و العدالة و الحقوق مع قيم الشر و الرذيلة، فهو ظاهرة مرفوضة يجب معالجتها و التخلص منها وحماية المجتمع من آثارها السلبية و شرورها .[2]

المطلب الثاني:التطور التاريخي لظاهرة الفساد .

إن الفساد آفة تنخر جسد المجتمع والدولة والتي تعاني منها البشرية أجمعها، لم تظهر هكذا دفعة واحدة، وإنّما مرت بتطورات عديدة وعرفت منذ القدم.وإذا تمعنا في مختلف الوثائق و المصادر التاريخية نجد أن بدايتها كانت مع النشأة الأولى للمجتمع الإنساني ،و إن أول قصة فساد ظهرت على الأرض هي قصة ابني ادم عليه السلام قابيل و هابيل[3]،بمعنى آخر منذ أن هبط الإنسان على سطح الأرض شرع في ارتكاب تلك السلوكيات الفاسدة مدفوعا بعوامل متعددة منها اجتماعية ،اقتصادية ،سياسية...الخ.لقوله تعالى:﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة أية 30.

و تحدث العديد من المصلحون و المفكرون و الفلاسفة عن الفساد ،فنجد في كتابات أرسطو 384_322 قبل الميلاد إلى ما يشير إلى هذه الظاهرة بشكل و بأخر حيث أشار إلى الإشكال الشرعية و غير الشرعية في كسب النقود (بعض الناس يحولون كل سجية أو فن أو وسيلة للحصول على النقود ،فذلك يتصورون انه الغاية و من اجل تحقيق الغاية يجب تسخير كل شيء) ،كذلك يشير ابن خلدون في القرن 14م إلى سلبية هذه الظاهرة مبينا الآثار الضارة للفساد عندما يتفشى في المجتمع فيقول (يقع تخريب

[1].هاشم الشمري .إيثار الفتلي،الفساد الإداري و المالي و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية،مرجع سابق ،ص23.

[2].د/طاهر محسن منصوري الغالبي .د/صالح مهدي محسن العامري ،المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال و المجتمع،مرجع سابق،ص 358.

[3].المرجع السابق،ص 61.

العمران فتبقى تلك الأمة كأنها فوضى ،مستطيلة أيدي بعضها على بعض ،فلا يستقيم لها عمران وتخرب سريعا ...).[1]

لقد حظي الفساد باهتمام كبير وواسع من قبل الديانات السماوية و من بينها الإسلام حينما ذكره بصورته الشمولية في مواضيع كثيرة في القران الكريم مبينا خطورته و نتائجه السيئة و محذرا المفسدين في 47 أية تضمنت شتى أنواع الفساد ،لقوله تعالى ﴿وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ سورة الأعراف 142، و قد حرم الله كل إشكال الفساد و الإفساد و كل ما يؤدي إليه فهو محرم كالغش و الرشوة و الهدية المقصودة منها الرشوة و أكل المال بالباطل...الخ.[2]

بعبارة أخرى إن النصوص القرآنية الكريمة تدل على إن الفساد هو انتهاك لكافة النظم الاجتماعية و القيم الإنسانية النزيهة و يعمل على نشر الفوضى و التخريب المادي و المعنوي، و الذي يتجسد في إعطاء الأولوية و الإخلاص للمصلحة الشخصية وإهمال المصلحة العامة التي نص مرارا و تكرارا على خدمتها و التضحية في سبيل تحقيقها.

وإذا تمعنا في مختلف الوثائق و المصادر التاريخية نجد ما يلقي الضوء على بعض صور الفساد والتي كانت منتشرة في الحضارات القديمة، مثل حضارة بلاد الرافدين وحضارة بلاد النيل،والحضارة الإغريقية والصينية والرومانية، كما انتقل الفساد من الحضارات القديمة إلى العصور الوسطى ومنها إلى العصر الحديث، انتهاء بعصرنا الحالي، والذي يشهد استفحال و انتشار لظاهرة الفساد في مختلف دول العالم المتقدم منها والمتخلف[3].

و إن الفساد يتقاطع مع فكرة الالتزام التي تشكل القلب النابض للدين و إن العامل الديني يبعث في ضمير الإنسان الالتزام الأخلاقي التلقائي و بناء الشخصية الإنسانية المتكاملة ،لكي يسهم الإنسان في تقويم مجتمعه و بالتالي توفير فرص الاستثمار الأفضل للموارد و الطاقات بأحسن كفاءة و فاعلية ممكنة ، و إقامة العدالة و المساواة و الحرية في سبيل سيادة السياسة التي تكفل للمجتمع الرقي و الاستقرار. لقد

---

[1].د/طاهر محسن منصوري الغالبي .د/صالح مهدي محسن العامري ،المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال و المجتمع،مرجع سابق،ص 63 و65.

[2]. حاحة عبد العالي "الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر" ،مرجع سابق ،ص 38.

[3]. حاحة عبد العالي "الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر" ،مرجع سابق ،ص 35.

صاحب الفساد النهضة الصناعية التي عرفتها اروبا في القرن 18،حيث كانت الرشوة و مظاهر الفساد الأخرى منتشرة في كل مكان ،وقبل ذلك في انجلترا انتشرت ظاهرة ابتزاز الأموال،حيث كان أمين صندوق الحرب كان يحصل على 16000 جنيه سنويا علاوة على راتبه، حيث يحافظ على أسماء الجنود الموتى في قوائم الجيش ويضع مخصصاتهم في جيبه ويبيع الملابس المخصصة لهم ،[1]

و امتدت ظاهرة الفساد على العصور و الأزمان فكانت هناك بعض الظواهر العالمية للفساد مثل الرشاوى و العمولات مقابل تسهيل الحصول على الخدمات و المنافع في معظم دول العالم، فأصبح قضية عالمية و انتشرت في جميع العالم المتقدم و النامي، فتزايد الوعي بضرورة مكافحتها و فقد بدأ الاهتمام رسميا بهذه الظاهرة على مستوى العالمي منذ عام1975 ، وذلك بعد أن قدمت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة توصية تدين الممارسات الفاسدة، وفي عام 1992 قام المجلس الأوربي بإنشاء فريق متعدد الاختصاصات يعنى بمكافحة ومحاربة الفساد،واستمر الاهتمام بمكافحة هذه الظاهرة حتى عام1993حيث تم إنشاء منظمة الشفافية العالمية، وفي عام 1997 قدمت هيئة الأمم المتحدة إعلانها الأول لمكافحة الرشوة، وفي عام 1999 عقد المنتدى العالمي الأول لمكافحة الفساد في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

و عليه يمكن القول بان مفهوم الفساد لاحظ تطور كبير بعد أن كان يتمثل في مفهوم الرشوة التقليدي و المتمثل في كونه مال نقدي غير مشروع يتم تداوله بين طرفين معنيين هدفه تسهيل أمر أو جلب منفعة غير مشروعة أو استغلال نفوذ لحاق باطل ...الخ ،فهذا المعنى لم يعد الآن هو المعبر الحقيقي عن الفساد و انتشاره ،فمع الترويج للعولمة و انفتاح الأسواق و إزالة القيود أمام حركة الأموال حدث تطور مماثل في مفهوم الفساد ،فالرشوة و إرسال الهدايا أصبحت من مخلفات الماضي و إن كانت موجودة إلا أن المتداول اليوم ضمن ثقافة الفساد على نحو احترافي يدخل في باب العولمة و التسهيلات و النسب المئوية ...الخ ،وهذه الألفاظ في المفهوم المعاصر هي مصطلحات تجاري و مهنية محترمة تستخدم لتسهيل أعمال الشركات الكبرى و تدخل في عالم الأعمال تحت عنوان (الضرائب غير قانونية) و التي أصبحت سمة الاقتصاد الحر و العاملون في مجالها يطالبون بها علنا لقاء تأديتهم لخدمات و تسهيلات معينة و التي تشمل

[1].هاشم الشمري ،الفساد الإداري و المالي و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية ،مرجع سابق ،ص62.

[2]المرجع نفسه ،ص 64.

في بعض الأحيان دفع تكاليف رحلات ترفيهية و منح دراسية و إقامة حفلات تكريمية و مآدب و مكافآت ....الخ.

المبحث الثاني :الفساد الإداري و المالي .

بحسب التعريف السائد للفساد بأنه استخدام المنصب الرسمي في أجهزة الدولة لتحقيق منافع شخصية تتمثل أهم فرص الفساد في التنافس على المنافع الحكومية مثل عقود الواردات و الصادرات الحكومية و بيع المنشآت التابعة للدولة و الدفع للحصول على مناصب رسمية ،و يترتب على ظاهرة الفساد عواقب سلبية عديدة تتمثل في انخفاض معدل النمو الاقتصادي و سوء تخصيص المواهب و الكفاءات وهدر الإيرادات الضريبية وتدني الإنفاق الحكومي .

المطلب الأول : مفهوم الفساد الإداري و المالي و أنواعه.

إن ظاهرة الفساد الإداري و المالي ظاهرة تختلف درجاتها على اختلاف تطور مؤسسة الدولة ففي بلدان العالم الثالث فان فساد مؤسسات الدولة و تدني المستويات الاجتماعية تصل إلى أقصى مادياتها،وهذا ناتج عن درجة التخلف و ازدياد معدلات البطالة .فالفساد قد ينتشر في البنية التحتية في الدولة و المجتمع .[1]

أولا: تعريف الفساد الإداري و المالي.

يختلف الفساد الإداري و المالي باختلاف الزاوية التي يتم النظر إليه من خلالها ،ففي حين ينظر علم الاجتماع إلى انه علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك لقواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة ،و أن الفساد يرجع إلى عدم استقامة ذاتية للشخص الذي يمارسه،و من ثم فهو انتهاك لقيم المجتمع الذي يمارس الفساد ،أما القانونيون فينظرون إليه على انه انحراف في الالتزام بالقواعد القانونية.[2]

فمصطلح الفساد الإداري مركب إضافي أي أنه يتكون من مصطلحين :الفساد، و الإدارة، فالفساد قد تطرقنا إليه في المبحث السابق ،أما الإدارة (ADMINISTRATION) فهي مشتقة من فعل يدير و أدار بمعنى يخطط و ينظم و يوجه و يراقب أنشطة و أعمال الناس الذين يجتمعون حول مهنة

---

[1].أمير فرج يوسف ،الحوكمة و مكافحة الفساد ،مرجع سابق ،ص 126.

[2]. حسين محمود حسن"الإطار القانوني و المؤسسي لمكافحة الإداري في مصر" ،المؤتمر السنوي العام "نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد ،مرجع سابق ،ص 34.

معينة أو هدف معين .و اصطلاحا تعني "فن أو علم توجيه و تسيير و إدارة عمل الآخرين بقصد تحقيق أهداف محددة" و الإدارة قسمان:

أ _**الإدارة العامة** :ويقصد بها "أي مؤسسة أو منظمة على مستوى قاري إقليمي وطني ومحلي تطبق سياسات عامة أو تقوم بمهام خدمة عامة".

ب_**الإدارة الخاصة :**و يقصد بها مجموع الأجهزة والأساليب وطرائق تسيير المشروعات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص مثل الشركات التجارية الخاصة أو المؤسسات العامة الاقتصادية[1] ...

اختلف العلماء في تحديد مفهوم واضح للفساد الإداري و المالي ؛لاختلاف مرجعيات المعرفين و تباين تخصصاتهم العلمية و الفلسفية ،إضافة لتفاوت المعايير المجتمعية و الحضارية التي تستخدم في تحديد ما هو الفساد من الممارسات و السلوكيات وما هو مقبول منها.فمنهم من كان متساهلا ،ومنهم من كان متشددا حيث عرف الفساد الإداري و المالي عند المحافظين (المتشددين) بأنه :سلوك بيروطراقي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية ،و الفساد الإداري و المالي عند المتساهلين (الميسرين) يعرف على انه سلوك إداري غير رسمي بديل للسلوك الإداري الرسمي تحتمه ظروف واقعية و يقتضيه ظروف التحول الاجتماعي و الاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات .[2]

أما البنك الدولي فقد عرف الفساد الإداري و المالي بأنه :إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ،فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة ،تقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين و تحقيق إرباح خارج غطاء القوانين ،كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى رشوة و ذلك بتعيين الأقارب أو السرقة أموال الدولة مباشرة.[3]

---

[1].حاحة عبد العالي ،الآليات القانونية لمكافحة الفساد في الجزائر ،مصدر سابق،ص 50.

[2].جمال صالح محمد أبو غليون "استراتيجيات الحد من ظاهرة الفساد الإداري ."المؤتمر السنوي العام "نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد"،مرجع سابق ،ص 162.

[3].المرجع نفسه ،ص 163.

و انطلاقا من ذلك فان الفساد الإداري و المالي هو ممارسة سلوكية لا تخضع إلى ضوابط أو معايير معينة و خاصة التنظيمية و البيروقراطية في إطار عمل منظمات الأعمال ،كذلك يشمل الفساد الإداري و المالي جميع المحاولات التي يقوم بها المدراء و العاملون و يضعون من خلالها مصلحتهم الخاصة غير المشروعة فوق المصلحة العامة أو متجاوزة للمثل و القيم التي تعهدوا باحترامها و خدمتها و العمل على تطبيقها، و في هذا الإطار فان هذه الممارسات الفاسدة و المخلة بالمصلحة العامة أو منظمة أو مصلحة المجموعة يمكن أن تبقى عرضة للاختلال بسبب عدم الاتفاق عليها .

و لا يشمل المفهوم المجرد للفساد الإداري و المالي ماهية الممارسات المقصودة للإخلاص بالمصلحة العامة بصورة يمكن الاتفاق عليها في جميع الحالات ،فهي تخضع لطبيعة المجتمع و لمفهوم المثل العليا و المصلحة الاجتماعية المقصودة،بل إن مظاهر الفساد الإداري و المالي (كالرشوة مثلا) لا تعتبر في كثير الأحيان عن حقيقة الأسباب المؤدية إلى الفساد أو الكامنة وراء ذلك الفساد كالتداعيات الإدارية الناتجة عن الوهن في الإدارة ،و هنا يمكن القول بان كل مخالفة تتم بسوء نية للقوانين و الأنظمة المرعية، و كل استهتار بالقيم و التقاليد الخيرة المتعارف علها في المجتمع ،تعتبر فساد بمفهوم الممارسة العلمية .[1]

ومع تطور و انتشار ظاهرة الفساد الإداري فقد تباينت الرؤى النظرية و الفكرية لهذا المفهوم وظهرت مداخل عديدة لتحديد المفهوم يمكن إجمالها بالآتي:[2]

* **المدخل القيمي السلوكي** :يعتبر الفساد ظاهرة قيمة و سلوكية تتجسد بحالات سلبية و ممارسات ضارة وهدامة يتطلب الأمر الوقاية منها و معالجتها و مكافحتها بشتى الطرق و الأساليب .إن الفساد الإداري هو انحراف عن المعايير الأخلاقية و المسؤولية الصادقة سواء حددت هذه المسؤولية من قبل المجتمع أو الدولة أو المنضمة أو المجموعة ،إذ هذا المدخل لا يرى تبرير لهذه الممارسات مهما كانت أسبابها و مهما صغرت نتائجها.[3]

---

[1].محمد الصيرفي ،الفساد بين الإصلاح و التطوير الإداري مؤسسة حورس الدولية للنشر و التوزيع ،الإسكندرية ،2008،ط 1،ص30.

[2]. د/محسن منصور الغالبي .د/ صالح مهدي محسن العامري "المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال و المجتمع " مرجع سابق،ص351

[3]. محمد الصيرفي ،الفساد بين الإصلاح و التطوير الإداري مرجع سابق ،ص353

* **المدخل الوظيفي:** و يطلق عليه البعض المدخل العلمي أو التبريري ،وفق هذا المدخل الفساد الإداري و المالي لا يفترض بالضرورة إن يكون انحرافا عن النظام القيمي السائد بل هو انحراف عن قواعد العمل و إجراءاته و قوانينه و تشريعات.و يأتي هذا الانحراف نتيجة أسباب عديدة ليشكل خرقا لهذه القواعد المعتمدة في النظام الإداري ،لذلك يرى فيه البعض مدخلا تبريريا للفساد الإداري و السلوكيات المرتبطة به على اعتبار أن قواعد العمل هذه قد تكون أسست على منظور غير سليم و أقيمت على افتراضات خاطئة كذلك فإن إجراءات العمل و أساليبه و طرقه لا توضع دائما بدقة متناهية ما هو مطلوب فعلا من الموظف و بالتالي قد تكون سببا للتوتر و القلق .[1]

وتظهر الرغبة لدى الموظف لتجاوزها و الخروج عنها مبررا ذلك بأسباب عديدة و في إطار اجتهاد شخصي لتحسين الأداء و تقويم العمل بشكل أفضل.و عليه يمكن القول أن الفساد الإداري يمثل تصرفا استثنائيا أفرزته الظروف المحيطة بواقع العمل و طبيعته و ما يحيط بالموظف من اشتراطات و ظروف نفسية و سلوكية و واقعية .

ويبدو أن هذا المدخل متأثرا بالأسباب و النتائج المترتبة على حالات الفساد الإداري و ذلك من خلال طرح تبريرات تبدو واقعية و منطقية أدت إلى ممارسة حالات الفساد من قبل العاملين و كذلك ملاحظة النتائج المترتبة على هذه الممارسات بكونها نتائج محصورة تستفيد منها الأطراف المشتركة في التفاعل و الممارسة و لا تحدث ضررا بمصالح فئات و أطراف أخرى.

* **المدخل الثقافي:** ضمن هذا المدخل فإن الفساد الإداري يمكن أن يشكل ظاهرة متعددة الأبعاد و الأسباب و النتائج و لكونها ظاهرة فإنها يمكن أن تأخذ طابعا منظما له القدرة على الاستمرار و البقاء بحيث تخلق مجموعة كبيرة من النظم الفرعية الفاسدة سواء وفق المعايير القيمة أو المعايير الوظيفية .[2]

وعليه يمكن تعريف الفساد بكونه انحرافات و سلوكيات غير أخلاقية تحت على إشاعة التطبيقات غير المنضبطة بمعايير قانونية أو أخلاقية أو سلوكية يمكن أن تبرر تبريرات متعددة.

---

[1].د/محسن منصور الغالبي .د/ صالح مهدي محسن العامري "المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال و المجتمع " مرجع سابق،ص 353.

[2]. د/محسن منصور الغالبي .د/ صالح مهدي محسن العامري "المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال و المجتمع " مرجع سابق ،ص355

* **المدخل الحضاري** :يرتبط مفهوم الفساد بمنظور حضاري بكل مكوناته السياسية و الثقافية و الاجتماعية و السلوكية حيث يفترض أن الفساد الإداري ظاهرة مركبة تتجلى من خلال التخلف بشكله الواسع و مجمل الممارسات الفردية و الجماعية و المنظمية بل و المجتمعية و تؤدي إلى خيارات يشوبها الكثير من النقص و القصور بحيث لا تعطي دفعا و تطورا على الصعيد العام أو الخاص .[1]

وفي هذا المجال فان عدم النضوج السياسي و التخلف الاجتماعي و الثقافي يجعل من ظاهرة الفساد حالة تلقائية بل إن الممارسات الصالحة في بعض الحالات تبدو لهذه المجتمعات هي الاستثناء و تلقى عدم القبول كما هي الحال في ظاهرة الوساطة في المجتمعات التي تكون فيها العشيرة أو القبيلة هي المرجع الرئيس للفرد.

و نلاحظ أن التعاريف السابقة تتفق حول اعتبار استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية من ضمن أعمال الفساد الإداري،واستنادا للتعاريف السابقة يمكن تعريف الفساد الإداري بأنه استغلال الوظيفة العامة ونفوذها لتحقيق مكاسب شخصية (مادية أو معنوية)،بشكل يتعارض مع القوانين سواء تم ذلك بشكل فردي أو جماعي ويتميز الفساد الإداري بوصفه تعبيرا عن انتهاك الواجبات الوظيفية وممارسة خاطئة تعلي من شان المنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة.[2]

ثانيا:أنواع الفساد الإداري و المالي.

تختلف أنواع الفساد الإداري و المالي تبعا للزاوية التي ينظر له منها، فهناك من يرى بان أنواع الفساد تختلف طبقا للحيثيات المرتبطة بها و هي كالأتي :

1.من حيث الحجم.[3]

✓ **الفساد الصغير** :و هو الفساد الذي يتعلق بأداء الوظائف و الخدمات الروتينية و يمارس من قبل فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين و يظهر بين الموظفين في القطاعات المختلفة و أساسه الحاجة

---

[1].المرجع نفسه ،ص 356.

[2]. د .عز الدين بن تركي. أ .منصف شرفي. الفساد الإداري :أسبابه، آثاره وطرق مكافحته -إشارة لتجارب بعض الدول ،الملتقى الوطني حول :حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ،جامعةمحمد خيضر ،بسكرة ،2012، ص 12.

[3]. هاشم الشمري و د/إيثار الفتلي "الفساد الإداري و المالي و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية"مرجع سابق ،ص 45.

الاقتصادية (المادية) إذ يقوم العامل بأخذ الرشوة عن أي خدمة يقدمها للمواطن كما يمكن أن يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة و ذلك بسرقة أموال الدولة مباشرة (الاختلاس) ،أو بتعيين الأقارب (الوساطة و المحسوبية).

✓ **الفساد الكبير:** و هو الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين و المسئولين كرؤساء الدول و الحكومات و الوزراء و من في حكمهم ،و أساس هذا النوع من الفساد الجشع ،أما هدفه فيتمثل بتحقيق المصالح المادية أو الاجتماعية الكبيرة و ليس مجرد رشوة صغيرة و إنما يتمثل هذا النوع بالرشاوي الكبرى التي يشارك فيها المسئولين الكبار و ترتبط غالبا بالتأثير على صانعي و متخذي القرارات و هو يشمل اخطر أنواع الفساد الإداري و المالي لأنه اعم و اشمل و يكلف الدولة مبالغ ضخمة حيث يرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات و تجارة السلاح و الحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسيات.

2. من حيث الانتشار:

-الفساد المحلي : و يقصد به ما تنتشر من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد و لا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين و الأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدولة أخرى وعلى الرغم من أن الفساد ظاهرة عالمية منتشرة بشكل واسع إلا إن ذلك لا يخفف من شدة خصوصها وكثافتها في المجتمعات.[1]

-الفساد الدولي: و هو الفساد الذي يأخذ أبعادا واسعة و كبيرة تصل إلى نطاق عالمي ،و قد تترابط الشركات المحلية و الدولية و القيادة السياسية فتأخذ شكل منافع ذاتية متبادلة يصعب التفريق بينهما .و في هذا النوع تكمن الخطورة العظمى على المدى الواسع. و قد يأخذ أشكالا مختلفة فقد يكون في صورة رشاوي و مدفوعات غير مشروعة في إطار التجارة و المساعدات الأجنبية و تدفقات الاستثمار بين الدول ،أو في صورة مزايا تفضيلية في فرص التجارة أو التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة أو استبعاد بعض العملات من نطاق المعاملات الدولية بالخداع و قد يظهر في صور أكثر خطورة على المجتمعات مثل الاتجار بالمخدرات و الإنسان و السلاح و تبيض الأموال...الخ.

[1].هاشم الشمري ود/إيثار ألفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ، ص45-46-48

3.من حيث نوع القطاع.

✓**فساد القطاع العام** :لقد وجد قطاع الدولة لكي يبقى ،و إن بقائه مرهون بأدائه و فاعليته ، و تحقيق الأهداف التي وجد من اجلها أصلا لخدمة المجتمع و أفراده ،و لكن الشكوى كانت و ما زالت من الفساد و الهدر الغالب على مؤسسات الدولة حتى إن من هم في السلطة يعانون من هذه الظاهرة و هذا ما يظهر واضحا في و تصريحاتهم الداعية للإصلاح و محاربة الفساد .إذ يبدو أن القطاع العام يعد مرتع خصبا للانحرافات الإدارية و السرقات المالية،لان الحافز الفردي غائب و المصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة ،و إن مؤسسات الدولة تدفع التزاماتها المالية القانونية تجاه المجتمع (كالخدمات العامة ،تأمينات اجتماعية ،تأمين الأمن الداخلي و الخارجي للمجتمع...الخ) ،بينما القطاع الخاص متحرر من كل هذه الالتزامات و يتهرب على الأغلب من كامل الضرائب المستحقة عليه.

✓**فساد القطاع الخاص:**أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية و الصينية و الألمانية، و تزداد هذه الدول في شرق آسيا و أمريكا اللاتينية.

في الوقت الذي يشير فيه تقرير خاص لصندوق النقد الدولي أن هناك نسبة كبيرة من الأموال اقترضتها البنوك الأمريكية للدول النامية تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة وسويرا و تودع في بنوكها بحسابات شخصية لمسئولين من تلك الدول بالإضافة إلى مظاهر الإسراف الكبير في استخدام هذه الأموال و استغلالها .[1]

المطلب الثاني :مظاهر و أسباب الفساد الإداري و المالي.

يرتبط الفساد الإداري و المالي بفكرة أساسية هي الربح أو الإثراء على حساب المال العام و الخدمات العامة إما من خلال أخذ أموال أو فوائد دون وجه حق أو الحصول على الخدمات بطرق غير قانونية و على حساب أفراد آخرين من خلال محاولة استمالة الموظفين كل الطرق المتاحة لذلك .

أولا:مظاهر الفساد الإداري و المالي.

[1]. هاشم الشمري ود/إيثار ألفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ، ص 51.

هناك العديد من الممارسات التي تعبر عن ظاهرة الفساد الإداري و المالي و عادة ما تكون متشابهة و متداخلة و يمكن تقسيم هذه الممارسات كالآتي:

1_ الانحرافات التنظيمية : ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهمات وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل , ومن أهمها :

- **التراخي و عدم احترام العمل:** عندما يتصرف الموظف بعدم مسؤولية تجاه الوقت أو بحسب تفضيل العلاقات فأنه بذلك يصرف وقتا هو ملكا للدولة بالمراجعين من خلال سرقته لوقتهم و تأخيره إنجاز معاملاتهم ،مما يؤدي إلى الفساد الإداري و المالي لان المراجع سيلجأ في مثل هذه الحالة إلى البحث عن مصدر غير قانونية لتسريع معاملته حتى قبل المراجعة .
- **امتناع الموظف عن تأدية العمل المطلوب منه** :قد يمتنع الموظف أو يتهرب قي بعض الأحيان من ممارسات الصلاحيات المخولة له و هذا ناتج عن عدم ثقة الموظف بقدراته و خوفه من الوقوع في الخطأ و تحمل نتائجه مما يترك أثار سلبية و أزمة ما بين المواطنين و المال تقود إلى الفساد.
- **عدم تحمل المسؤولية** :إن تخوف العاملين و عدم تحملهم للمسؤولية يدفعهم إلى تجزئة إجراءات المعاملة الواحدة بين عدة أشخاص ،لاعتقادهم أن زيادة عدد متخذي القرار يتناسب عكسيا مع احتمال التعرض للمسؤولية.

2_ الانحرافات السلوكية. ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه , ومن أهمها :[1]

- **سوء استعمال السلطة** :يعد سلوكا غير أخلاقي و سببا رئيسيا في الإطاحة بالعديد من الحكومات ،إذ يستغل الموظفون العموميون مواقعهم و صلاحياتهم في ظل غياب الرقابة التي تقود إلى سوء استغلال السلطة.
- **الاحتيال والنصب** وتعني القيام بالأفعال الاحتيالية التي تنطلي على الآخرين بممارسة عمل وظيفي هام ليستغل به الآخرين ويعمل على ابتزازهم.

[1]. هاشم الشمري ود/إيثار ألفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ، ص 51.

- **المحاباة و المحسوبية**:تعتبر من أكثر مظاهر الفساد خطورة و الأصعب علاجا ،فهي تنجم عن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد الشخصية دون وجه حق ،فهو فساد ناتج عن سوء نية و سوء قصد مع سبق الإصرار عليه لإعطاء حق من يستحق إلى من لا يستحق ،وأساس التمييز هو الصلة و بذلك تستغل الموارد و تشغل المناصب من قبل غير المؤهلين مما يؤدي إلى تراكم ثروات هائلة لدى بعض الإفراد،فتنشا أثارا سلبية تنعكس على حياة المجتمعات نتيجة هذه الممارسات .[1]

- **الوساطة** :تعد الوساطة من الظواهر الاجتماعية العامة التي تسود المجتمعات إلا إنها تختلف من مجتمع لآخر و تعرف على إنها أداة أو وسيلة يستخدمها الفرد للوصول إلى شخص يملك سلطة القرار لتحقيق مصلحة لشخص أو أكثر ،و هي خارج القنوات و اللوائح التنظيمية الرسمية.

و ترجع أسباب الوساطة إلى :

_ دور التنظيمات البيروقراطية الرسمية و واجباتها .

_ التفاوت الاجتماعي و الاقتصادية لفئات المجتمع.

_ مستوى انتشار التعليم.

_ الو لاءات و القيم ضمن المجتمع.

3_ الانحرافات المالية : ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف , وتتمثل هذه المخالفات فيما يلي :

- **اختلاس الأموال العامة :** وهي صورة من صور جرائم الفساد المالي والإداري ولها انعكاسات اقتصادية خطيرة تتمثل في كونها تبديدا لأموال وممتلكات المجتمع وتعتبر ضربا من ضروب خيانة الأمانة للموظف الذي عهدت إليه الأموال العامة بحكم توليه الوظيفة العامة.وأكدت الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في مادتها ١٧ على ضرورة اتخاذ كل دولة ما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم قيام الموظف

[1]. علي سكر عبود، تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري،دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد ١٢ العدد ١ لسنة ٢٠١٠،ص 23.

العمومي عمدا لصالحه أو لصالح شخص أخر باختلاس أو تبديد أي ممتلكات أو أوراق أو أموال عمومية أو خصوصية أو أي أشياء ذات قيمة عهد بها إليه بحكم موقعه أو بتسريبها بشكل آخر[1].

- **مخالفة القواعد والأحكام المالية القانونية:** إن الميل نحو مخالفة القواعد و الإحكام المالية المنصوص عليها بالقانون أو داخل المنظمة و محاولة تجاوزها و خرقها و اعتبار ذلك نوع من الوجاهة أو داخل المنظمة النفوذ و السلطة هو أحد المظاهر البارزة للفساد الإداري و المالي الذي يتعايش معه السلوك الإنساني إلى درجة أن يتحول الفساد من مجرد سلوك يتقبله البعض إلى سلوك متعمد و مبرر من قبل الأكثرية نتيجة لذلك تسود الرغبة في كسر القانون و الاحتيال علي هو الخروج عن أحكامه للحصول على المنافع الشخصية التي تدر على مرتكبيه ،من أبرز هذه المخالفات شيوعا و هي:الاحتيال و التهرب الجبائي الذي يضعف ميزانية الدولة ،و التهرب الجمركي الذي تنافسية الشركات و يحرم الدولة من الإرادات ،و تهريب الأموال الذي يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي و المحلي[2].

- **إخفاء الأموال المتحصل من جرائم الفساد :** إن إخفاء الأموال المتحصل عليها من جرائم الفساد المالي والإداري يشكل بحد ذاته جرما وفسادا يجب المحاسبة عليه لأن الشخص الذي أخفى تلك الأموال مع علمه بمصدرها يكون بذلك قد سهل للجاني الاستفادة من تلك الأموال وعرقلة سير العدالة في الكشف عنها، وجاء في المادة ٢٤ من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد على كل دولة طرف في الاتفاقية أن تنظر في اعتماد ما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى للمحاسبة على جرائم القيام عمدا وعقب ارتكاب أي من الأفعال المجرمة بموجب هذه الاتفاقية دون المشاركة فيها بإخفاء ممتلكات أو مواصلة الاحتفاظ بها وهو يعلم بأن تلك الممتلكات متأتية من الأفعال المجرمة. [3]

- **الإثراء غير المشروع :** وهي صورة من صور الفساد المالي والإداري وفيها يستغل الموظف الثغرات الموجودة بالقوانين أو التعليمات أو الأنظمة لينفذ من خلالها مما يعود عليه بالنفع الكثير فتزداد أمواله وأصوله بشكل لا يتناسب مع مداخليه الحقيقية ، لذا نصت الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد على

---

[1]. المرجع نفسه ،ص 24.

[2]هاشم الشمري ود/إيثار ألفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ، ص 51.

[3]. علي سكر عبود، تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري،مرجع سابق،ص.24.

ضرورة محاربة الثراء غير المشروع من خلال توجيه الدول باتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية ودستورية لتجريم الإثراء غير المشروع والمتمثل بزيادة الموجودات زيادة كبيرة لا يستطيع ذلك المثري تعليلها بصورة معقولة.[1]

- **غسيل الأموال** :تعتبر ظاهرة غسيل الأموال من أقدم الظواهر قدم احتياج الإنسان لإخفاء ثرواته المحصلة من مصادر غير واضحة ،ويمكن سرد أهم تعريفاته ما يلي :"هو جعل الأموال الناتجة عن أصول محرمة في الظاهر بطرق خاصة و هي باقية على أصلها المحرم في واقع الحال " و يعني أيضا "تحويل و نقل الأموال التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة أو المتهربة من الالتزامات القانونية إلى شكل أو أشكال أخرى من الاحتفاظ بالثروة للتغطية على مصادرها و التجهيز بها حتى تأخذ شكل الأموال المشروعة بعد ذلك".[2]

- **الإسراف في استخدام المال العام :**و يعد من ابرز العوامل التي تقود إلى تبديد الثروة القومية و يتمثل في منح التراخيص و الإعفاءات الضريبية و الجمركية لأشخاص أو شركات غير مؤهلة و بدون وجه حق و بشكل غير نزيه و غير عادل هدفه إرضاء من هم في السلطة أو لتحقيق المصالح المتبادلة .[3]

4_ الانحرافات الجنائية .

الانحرافات الجنائية كمصطلح يغطي مجموعة واسعة من الممارسات في السياسية و الاقتصاد و الإدارة المشبوهة و المريبة ،و يشمل مساحة واسعة من الأعمال و التصرفات ومن أكثرها ما يلي :

الرشوة : هي من رشوة و رشى، و هي إعطاء شيء للتوصل من وراءه إلى غرض ما ،أما من الناحية القانونية فهي رشوة الموظف العام الذي يتعهد إليه بالقيام بها للصالح العام وذلك لتحقيق مصلحة خاصة و على ذلك تتمثل الرشوة في انحراف الموظف في أداءه لأعمال وظيفته عن العرض المستهدف من هذا الأداء وهو المصلحة العامة من أجل تحقيق مصلحة شخصية له و الكسب غير المشروع من الوظيفة.[4]

---

[1]. المرجع نفسه،ص 25.

[2].د/بن رجم محمد خميسي .أ.حليمي حكيمة "الفساد المالي و الإداري :مدخل لظاهرة غسيل الأموال و انتشارها"مرجع سابق ،ص 6.

[3]. هاشم الشمري ود/إيثار ألفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ، ص 51.

[4].هنان مليكة "جرائم الفساد"دار الجامعة الجديدة ،الجزائر ،2010،ص 19،20.

وهي صورة واضحة للموظف الذي يريد استغلال وظيفته للحصول على منافع مادية ، وهي معروفة لدى كبار وصغار الموظفين وقد أطلقت عليها تسميات متنوعة منها إكرامية أو مساعدة أو هدية و الغاية من ذلك تلطيف شكلها لكن هي في جوهرها رشوة يحاسب عليها القانون بوصفها جريمة . وقد تدفع الرشوة من صغار الموظفين إلى كبيرهم للتغطية على تصرفاتهم الغير قانونية ، وقد تكون نوعا من المشاركة في ريع الفساد أو قد تدفع إلى من هو أدنى في السلم الوظيفي ثمنا لسكوته على السرقات الكبرى،وجاء في الاتفاقية الدولية[1] بان الرشوة تتمثل في صورتين هما الصورة التقليدية للرشوة عندما تدفع من موظف عام وطني إما بالصورة الثانية التي تقع من موضع عام أجنبي أو موظف في مؤسسة دولية عمومية . ورشوة الموظف العام الوطني ذلك الفعل الذي يتمثل بوعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر لكي يقوم الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بذلك الفعل لدى أداء واجباته الرسمية .[2]

- **الاتجار بالنفوذ :** أشارت الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ إلى صورة ثالثة للفساد المالي والإداري وهي جريمة الاتجار بالنفوذ وتتمثل في قيام الموظف أو أي شخص أخر باستغلال نفوذه الفعلي المفترض للحصول على مزية غير مستحقة .

- **التزوير:**إن التزوير يشكل حالة فساد إداري يهدف في اغلب حالاته إلى الحصول على منافع من خلال تغيير الحقائق و تبديلها أو اختلاقها بالتلاعب بالمستندات و تغيير محتوياتها بالإضافة أو الحذف ،ويترتب على هذا التغيير إمكانية نيل حقوق و امتيازات لا يمكن الحصول عليها بدون هذه الوثائق و المستندات و تشتمل عمليات التزوير صورا متعددة مثل :تغيير الأرقام و تحريف الكلمات و تبديل الأسماء و تزوير العملات النقدية و تقليد الأختام الرسمية و التلاعب بالتواريخ و تقليد تواقيع المسئولين أو تزوير و اختلاق وثائق رسمية و الأوراق الرسمية و المستندات الحكومية و الأوراق الثبوتية و الهويات الشخصية و الشهادات الجامعية وغيرها ....الخ .[3]

---

[1].جمال صالح محمد أبو غليون "استراتيجيات الحد من ظاهرة الفساد الإداري"المؤتمر السنوي العام ،المنظمة العالمية للتنمية الإدارية نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد،مصر،2010.ص 168.

[2]. علي سكر عبود، تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري،مرجع سابق ،ص 25.

[3].د/صالح محسن منصوري .د/صالح مهدي محسن العامري"المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال :الأعمال و المجتمع"مرجع سابق ،ص 369.

و إذا ما شاعت حالات التزوير على نطاق واسع فان ضررها سيكون كبيرا أو مطلقا و مكلفا من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و تكون مدعاة لتدهور سلوكي و أخلاقي كبير.

ثانيا:أسباب تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي

الفساد الإداري والمالي واحدا من أهم أنماط الفساد التي تعاني منها المجتمعات قاطبة وبدرجات متفاوتة نظرا لاختلاف أنمطها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضلا عن تباين هذه المجتمعات في تحليل أسباب الظهور وعليه هناك جملة من الأسباب والعوامل المتنوعة التي تؤدي إلى شيوع الفساد الإداري والمالي في المجتمع وهي كالأتي :[1]

1_العوامل الاقتصادية: تعد من العوامل الرئيسية للفساد وتتمثل في:

_اتساع الدور الاقتصادي للدولة:إن اتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يعد من أحد العوامل الرئيسية لظهور الفساد الإداري والمالي لأن الأفراد يميلون بطبيعتهم إلى منح الرشوة للمسئولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة الروتينية ويظهر التدخل في عدة أشكال منها:

- **سياسات الحماية** :إن حماية الصناعات المحلية بخلق مراكز شبه احتكارية للصناعات الوطنية البديلة للاستيرادات فيصبح من مصلحة المنتجين المحليين إفساد المسئولين الحكوميين والسياسيين المعنيين بالأمر من أجل الاستمرار في عملية الحماية للتخلص أو التقليل من المنافسة .

- **الإعانات الحكومية:**يعتبر منح الإعانات الحكومية مصدرا مهما للبحث عن الربح ولان الفساد يترعرع في ظل السياسات المالية التي لا تصمم بشكل جيد للصناعات المستهدفة بالإعانات، فكلما كانت الإعانات كبيرة ازداد مؤشر الفساد في المجتمع.

[1].د/هاشم الشمري "الفساد الإداري و المالي و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية"مرجع سابق ،ص38_39.

- **التحكم في الأسعار:** يعد من المصادر المهمة أيضا في البحث عن الربح ،فان انخفاض أسعار السلع عن سعر السوق لإغراض اجتماعية أو سياسية من شانه أن يخلق حوافز للأفراد والمجتمعات لرشوة المسئولين وذلك للحفاظ على تدفق مثل هذه السلع والحصول نصيب غير عادل منها.

_**الفقر والأجر المتدني:** يعد الفقر وتدني معدلات الأجور من الأسباب التي قد تؤدي إلى شيوع الفساد في المجتمع وخاصة عندما تكون الدخول تشكل عصب حياة العامل ومع ارتفاع تكاليف المعيشة والرغبة في إشباع الحاجات المتزايدة للفرد قد تقوده إلى القيام ببعض الممارسات غير شرعية كما أن الخلل في مستوى الدخول بين القيادات العليا و العاملين على المستوى التنفيذي قد يكون سببا وراء الفساد حيث يشعر صغار العاملين بعدم العدالة في توزيع المداخيل .

_**التحول السريع نحو القطاع الخاص** وبيع المؤسسات والمرافق الحكومية للشركات الخاصة الوطنية أو الأجنبية مما يسمح للوسطاء والسماسرة والوكلاء بعقد الصفقات ودفع العمولات لشراء الشركات الحكومية بأقل من قيمتها.

_**الأزمات الاقتصادية** التي تتعرض لها المجتمعات بسبب الحروب والكوارث تؤدي إلى قلة عرض السلع والمواد وتزايد الطلب عليها وما يتبعه ذلك من ظهور السوق السوداء بالإضافة إلى التحايل والرشوة لتجاوز القوانين والإجراءات التعسفية التي يتم فرضها في ظل الظروف الاستثنائية .

_**انتشار أنماط جديدة من الاستهلاك** لم تكن موجودة من قبل كنتيجة للتطورات التكنولوجية المتلاحقة وتحرير التجارة العالمية وتنوع السلع والخدمات التي لم تكن موجودة من قبل في الأسواق وتطلع العديد من الفئات لاقتنائها ومع محدودية الدخول قد يلجأ البعض إلى طرق غير مشروعة لاقتنائها بطرق مختلفة .[1]

_**البطالة:** إن انتشار البطالة في مجتمع معين قد يساعد في ازدهار الفساد الإداري والمالي ففي بعض الحالات قد تعالج الدولة هذه الظاهرة بأساليب جزئية غير مخططة تكون سببا في ترهل إداري وبطالة مقنعة

[1].حسين محمود حسن "الإطار القانوني و المؤسسي لمكافحة الفساد الإداري في مصر"مرجع سابق ،ص51.

وانخفاض في الأجور على حساب تشغيل أعداد كبيرة لحل مشكلة البطالة وهذه تؤدي إلى ممارسات فاسدة.

_**تدهور قيمة العملة بسبب التضخم:** إن هذا يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للموظفين وبالتالي فإنهم يسعون إلى تامين متطلباتهم الحياتية عن طريق أساليب غير مشروعة واستغلال مناصبهم ووظائفهم .

_**التهافت على شراء الوظائف** ودفع الرشاوي لتأمينها مما يكون سببا في شيوع الفساد في المجتمع .

_**تعطيل آليات السوق** وتدخل الدولة بشكل كبير مما يشل المبادرات الفردية والخاصة في المساهمة في بناء الاقتصاد ومعالجة الإشكالات الاقتصادية.

_**عدم فعالية نظم الرقابة الاقتصادية والمالية** في المؤسسات وبالتالي قد تكون سببا لفساد إداري ومالي بل التغطية المستمرة للفاسدين وتوفير الحماية لهم [1].

_**عدم تحقيق العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية** على المواطنين مما يؤدي إلى اختلال في توزيع الدخل بين فئات المجتمع وشرائحه فيشرع الأغنياء في استغلال ذوي الدخل المحدود من الموظفين والفقراء لتوريطهم وبالتالي مضاعفة أرباحهم غير المشروعة .

_**تأثير النظام الاقتصادي** السائد في أي مجتمع دور هام ومؤثر في انتشار قيم الفساد وتغلغلها في المجتمع.

2.العوامل السياسية:[2]

تعد العوامل السياسية من أكثر الأبعاد والعوامل تسببا ودعما للفساد الإداري والمالي فهيمنة السياسة والسياسيين الفاسدين على مختلف القرارات هي السبب الكبير في انتشار الفساد ويمكن تشخيص أهم العوامل هي:

[1] منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية "آليات مكافحة الفساد و الرشوة في الأجهزة الحكومية العربية"مصر 2010،ص50

[2] د/صالح محسن منصوري .د/صالح مهدي محسن العامري"المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال :الأعمال و المجتمع"مرجع سابق ،ص42

_**عدم الاستقرار السياسي** وما يتبعه من دكتاتورية وتفرد بالسلطة تجعل من مسئولي الحزب الواحد من اكبر الممارسين لحالات الفساد الإداري والمالي في الدولة.

_ **عدم وجود دستور مؤقت أو دائم** لكن لا يتم احترامه حيث تضيع الكرامات وتقل المساءلة ويضعف الولاء والانتماء للبلد فتزداد حالات الفساد الإداري والمالي ويتم تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة .

_**سيطرة الدولة على وسائل الإعلام وتوجيهها:** إن هذه السيطرة تشل هذه الوسيلة الرقابية المهمة التي يمكن أن تفضح وتكافح حالات الفساد الإداري والمالي بأشكاله المختلفة .

_ **ضعف منظمات المجتمع المدني** بكافة أشكالها والتي تعتبر أداة رقابية فعالة في كثير من دول العالم المتقدم وحتى لو وجدت هذه المنظمات فإنها ستكون ضعيفة حيث تهيمن الروابط العائلية والقبلية على الأحزاب السياسية والنقابات .

3.العوامل الاجتماعية والثقافية:إن الأجهزة الإدارية والمالية لا تعمل في فراغ بل تتأثر بمجمل العوامل الاجتماعية والثقافية المحيطة بها فإذا ما كانت هذه العوامل الاجتماعية غير ناضجة ومشوهة فإنها ستشكل بكل تأكيد مدخلا واسعا لممارسات إدارية فاسدة على مختلف المستويات ومن الضروري الإشارة هنا أن العوامل الاجتماعية الثقافية قد لا يتم الانتباه لها ولأثرها ومن أهم هذه العوامل هي:

_ **نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع:**حيث كلما كانت الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة قوية كلما ازداد الفساد لتفضيل المسؤولين الحكوميين الأقارب والأصدقاء و إعطائهم الوظائف المهمة التي يحققون من خلالها المكاسب الخاصة غير المشروعة وكلما ازداد وعي أفراد المجتمع كلما انخفض الفساد لمساهمة أفراد المجتمع في محاربته[1] .

[1] هـ.هاشم الشمري/إيثار الفتلي "الفساد الإداري و المالي و أثاره على التنمية الاقتصادية "مرجع سابق،ص 43

_شيوع ثقافة الفساد في المجتمع ،في هذه الحالة تتولد قناعة لدى الأفراد بان جميع المسؤولين يمارسون الفساد و انه يمكن انجاز كل المعاملات بدفع الرشاوي و الاستعانة بالوساطة ،و انه لا بديل لهذه الحالة و لا إصلاح.

_فقدان الحراك الاجتماعي و جمود التفكير و التحجر ،و عدم قبول التغيير ،إن الدول المتقدمة تتميز اعتمادها قاعدة ،لان التغيير هو سنة الحياة لذلك نجد هناك الكثير من المنتجات و المفاهيم و الانجازات بشكل يومي تجعل الفرد منفتحا للتغييرات متقبلا لها كحالة واقعة و تساهم في تطوير المجتمع ككل.

_سيادة سلطة القديم و الخوف من كل ما هو جديد ،حيث الحنين الدائم للماضي بكل ما فيه من تفاصيل الأمر الذي الفرد متسما بالسذاجة و الخوف و محدودية التفكير ، حيث إن هذا التنكر للماضي لذا يجب استخلاص العبر و الاستفادة من القيم الايجابية لهذا الماضي لحياة مستقبلية أفضل.

_زيادة أعداد السكان و ندرة الموارد و استنزافها و عدم تجديدها و تنميتها يمكن أن يكون سببا في الدفع باتجاه الفساد .

_دور الصحافة الإعلام في بناء قيم ثقافية أو عكس ذلك و التي تعتبر مؤشر رئيسي في ثقافة الأفراد و حياتهم من خلال طرح وجهات نظر متعددة و أفكار كثيرة.

_دور المؤسسات التربوية و التعليمية: تلعب هذه المؤسسات دورا حيويا في بناء الأجيال و بالتالي فإنها ستسهم سلبا أو إيجابا في خلق ثقافة الفساد فالتعليم القائم على أسس منهجية صحيحة يخلق الشعور بالمسؤولية و الالتزام الفردي و الجماعي باليت و طرق العمل النزيهة و المنافسة الشريفة لغرض الارتقاء بأداء المؤسسات و بالتالي تطوير المجتمع.[1]

4.العوامل المؤسساتية و التنظيمية:

تتعدد العوامل المؤسساتية و التنظيمية التي تقف وراء الممارسات الإدارية و المالية الفاسدة في المنضمات الحكومية و الخاصة ،إن أغلب الأبعاد المؤسسية و التنظيمية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في

[1].طاهر محسن منصور الغالبي/صالح مهدي محسن العامري "المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال و المجتمع"مرجع سابق ،ص 393-396

السلوك الإداري أو التنظيمي بحيث تجعل منه سلوكا منحرفا أو منضبطا ،و يمكن الإشارة إلى أهم هذه العوامل بالاتي:

_ثقافة المنظمة :انعدم وجود ثقافية تنظيمية قوية و متماسكة و ايجابية تؤدي إلى التزام عالمي و التحلي أخلاقيات إدارية سامية ،قد يكون سبا لممارسات فاسدة حيث إن غياب هذه الثقافة التنظيمية غالبا ما يرافقه شيوع ثقافة الفساد في المنظمة أو الإدارة الحكومية.

_حجم المنظمة :غالبا ما يكون كبر الحجم خصوصا في الإدارات الحكومية مرتبطا بوجود ترهل إداري و بيروقراطية عالية و هذه كلها تؤدي بدورها إلى سلوكيات و ممارسات غير قانونية لا يمكن السيطرة علها بسهولة .

_ضعف النظام الرقابي :و هذا عامل مهم جدا حيث يجعل من الممارسات الفاسدة روتينيا ساريا يمر دون مساءلة أو حساب .

_العلاقة مع المسؤولين في الإدارات العليا :و هذه قد تكون سببا لممارسات إدارية و مالية و فاسدة تنتج عن استغلال النفوذ لهؤلاء و الاحتماء بهم سواء كانت العلاقة قرابة أو ارتباط مصالح أو صداقة أغير ذلك.

_طبيعة العمل المؤسس : إن درجة وضوح العمل و أهداف المؤسسات و المنظمات و شفافية عملها له اثر كبير في تقليل حالات الفساد الإداري .

_الهياكل التنظيمية و هياكل السلطة :إن عدم وضوح الصلاحيات و السلطات و عدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل و عدم وجود وصف وظيفي واضح يزيد من احتمال ممارسة الفساد في منظمات من هذا النوع أكثر من غيره.[1]

5.العوامل الشخصية[2].

تتعدد العوامل والأسباب الشخصية التي تساعد الفرد وتدفعه إلى ارتكاب بعض صور الفساد وهذه الأسباب قد تكون موروثة أو مكتسبة .

[1] طاهر محسن منصور الغالبي/صالح مهدي محسن العامري "المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال و المجتمع"مرجع سبق ذكره ، ص ص389-390

[2] .حاحة عبد العالي " الآليات القانونية لمكافحة الفساد في الجزائر ،مصدر سابق،ص56

_**الأسباب الوراثية:**بقصد بالعوامل الموروثة" مجموع الدوافع المتعلقة بالحاجات الأساسية للإنسان والقدرات العامة،والقدرات العقلية الخاصة"، وتتمثل الدوافع المتعلقة بالحاجات الأساسية للإنسان والتي لا غنى للفرد عن إشباعها، حتى يبقى على قيد الحياة في :الحاجة إلى الأكل والشرب، والمسكن...وقد يؤدي النقص في إشباع الحاجات الفسيولوجية إلى إصابته بالقلق والتوتر والتفكير الدائم في كيفية إيجاد مصادر أخرى لإشباع النقص الأمر الذي يوقع الموظف في الفساد الإداري .

بالنسبة القدرات العقلية العامة كالذكاء والغباء فلها تأثير على الأعمال الإدارية للموظف، فإذا انخفض ذكاء الفرد إلى الغباء والقصور العقلي فإن ذلك سيدفع الموظف إلى عدم التمييز بين السلوك السوي والسلوك المنحرف، الأمر الذي قد يوقعه في الفساد الإداري، وهذا الأخير غير مرتبط بالنقص العقلي فقط ولكن نجده وفي كثير من الحالات يرتبط بالذكاء والقدرات العقلية الخارقة، وذلك عندما يتعلق الأمر بجرائم التزوير والاحتيال والرشوة والاختلاس .

أما القدرات الخاصة كالقدرات اللفظية والقدرة على الحساب والكتابة والقدرة اليدوية والتي يحتاجها الموظف للنجاح في عمله، وكلها تؤثر على سلوكه في العمل ، قد يكون لها تأثير كبير على ارتكاب الموظف العام لبعض صور الفساد الإداري.

-العوامل المكتسبة: يمكن إجمال العوامل أو الدوافع المكتسبة في الرغبات والحاجات التي يريد الفرد إشباعها باعتباره فردا في جماعة، كالحاجة إلى كسب الاحترام والتقدير والرغبة في التميز و الظهور وتحقيق الذات، وكل هذه الحاجات تدفع الفرد وتحركه لاتخاذ موقف و سلوك معين يسعى من ورائه إلى إشباع رغباته، وإذا لم تتحقق حاجة الفرد فإن ذلك يخلق نوعا من التوتر والقلق ويحس الموظف بالحسرة والحرمان، الأمر الذي قد يوقعه في الفساد الإداري، كما يؤدي إلى إضعاف روح التعاون بين الجماعة الذي يترتب عليه البطء في العمل الإداري والمقومات التي تلعب دورا أساسيا في التأثير على سلوك الموظفين والمحددة لكيفية استجابة الفرد وتفاعله مع الآخرين وكيفية اختياره للأنماط السلوكية، تتمثل في مجموع القيم المحيطة بالموظف .العام ونظرة الفرد إلى الأشياء والخبرات السابقة ودرجة المرونة والتفتح الذهني .

-**الالتزام الديني :**لا ننكر دور الدين في تذهب النفس و تقليل المفاسد فالفرد إذا كان ملتزما دينيا بشكل صحيح و سليم و ليس بالشعائر فقط سيكون مجسدا لهذه القيم في عمله[1].

المطلب الثالث :آثار الفساد الإداري و المالي على التنمية الاقتصادية.

تحدثنا في العناصر السابقة للبحث عن أسباب الفساد الإداري و المالي ودوافعه، ومن الطبيعي أن يكون لانتشار هذا السلوك الفاسد والمدمر آثار سلبية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية... الخ ،، فهو وإن جني من ورائه بعض المنحرفين إداريا كسبا، إلا أن الآثار السلبية التي تنعكس على المجتمع أكثر بكثير من الفوائد التي يجنيها هؤلاء من وراء الفساد، إذ أنه مرض خطير إذ انتشر في مجتمع ما دمره لا محالة، ويمكن حصر أهم الآثار السلبية فيما يلي.

1.الآثار الاقتصادية[2] :يؤثر الفساد على الأداء الاقتصادي من خلال آليات متنوعة، فرغم أن أنصار الفساد المنتج والفعال يوردون بعض إيجابيات الفساد في هذا الجانب، كانخفاض تكاليف الصفقات إلا أن تأثيره على الاقتصاد كبير، ومن أبرز الآثار السلبية في هذا المجال نذكر ما يلي:

-أثر الفساد على النمو الاقتصادي و يتم من خلال :

- ✓ **.تخفيض معدلات الاستثمار** :إن للفساد الإداري و المالي تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي من خلال خفض معدلات الاستثمار الأجنبي و المحلي على حد سواء ،فالمستثمر يتجنب البيئة التي يشيع فيها الفساد لأنه يضطر على سبيل المثال لدفع الرشوة المادية و العينية التي تمثل للكثير من المستثمرين ضرائب تزيد من تكاليف تنفيذ الإعمال مما يدفعهم إلى تقليل الاستثمار في هكذا بيئة ،ومن ثم ينخفض الطلب الكلي الذي يعمل بدوره على تخفيض معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ **تشوه بنية الإنفاق الحكومي**:هي القناة الثانية التي يؤثر فيها الفساد على النمو الاقتصادي ،حيث أن مشاريع الاستثمار في القطاع العام تهيئ الفرصة الثمينة للمسئول الحكومي في الحصول على الرشوة الضخمة لذا فان الحكومات التي يتغلغل فيها الفساد تكون اكبر ميلا إلى توجيه نفقاتها نحو المشروعات التي يسهل جني الرشوة فيها و إخفائها و ذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق.

---

[1]. حاحة عبد العالي " الآليات القانونية لمكافحة الفساد في الجزائر ،مصدر سابق،،ص388

[2]هاشم الشمري /إيثار الفتلي "الفساد الإداري و المالي و أثاره على التنمية الاقتصادية "مرجع سابق ص89-90

✓ **تفاقم عجز الميزانية** :يعمل الفساد على تقليل الإرادات العامة ويزيد النفقات العامة و ذلك من خلال التهرب الضريبي غير المشروع أو الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة ،كما يزيد من تكلفة بناء و تشغيل المشروعات العامة ،مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة حيث تقل الإرادات الضريبية نتيجة للتهرب فتضعف بذلك قدرة الحكومة على تمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية .

-ضعف كفاءة المرافق العامة ونوعيتها :يعمل الفساد على تقليل نوعية المرافق العامة وكفاءتها عندما يتم إرساء العطاءات بصورة فاسدة، لأنه سيؤدي إلى منح عقود قادرة على رفع الرشاوى فيقلل بذلك من نوعية وكفاءة الخدمات العامة ولا يشجع المشروعات الإنتاجية والتحويلية على الاستفادة من وفرات الحجم من هذه المشروعات والنمو الاقتصادي الناجم عنها.

-تشويه الأسواق وسوء التخصيص في الموارد :يحدث ذلك من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة ونظم التفتيش لتصحيح فشل السوق، مما يفقد الحكومة سيطرتها الرقابية على البنوك والتجارة الداخلية والمستشفيات والنقل والأسواق المالية ..الخ مما يشوه الوظيفة الأساسية للحكومة في تنفيذ العقود وضمان حماية حقوق الملكية، فضلاً عن توجيه الفساد لطالبي الوظائف نحو المجالات التي تتيح لها فرصة توليد دخل إضافي عن طريق الارتشاء كالجباية الضريبية والرسوم الجمركية على الرغم من انخفاض أجورها، كما أن إجراء التوظيف والترقية في القطاع العام يخضع للمحسوبية مما يخفض من نوعية الإدارة ويزيد من القرارات الخاطئة، الأمر الذي يقلل من همة العناصر البشرية المؤهلة والكفأة ويشوه سوق العمل ويضعف كفاءة الموارد المخصصة للتنمية.

-زيادة حدة الفقر وسوء توزيع الدخل :يؤدي الفساد إلى إثراء القلة على حساب الكثرة مما يساعد على تعميق الفجوة بين من يملكون و من لا يملكون ،مما يؤدي إلى خلق حالة من التمييز و الطبقية و عدم العدالة الدخل.[1]

2:الآثار السياسية : تتجلى الآثار السياسية للفساد الإداري و المالي بما يأتي:

_ عدم الاستقرار السياسي :عندما يشيع الفساد في الدول المرتبطة بمعاهدات أو قروض خارجية فهي تكون ملزمة بشروط جزاء إذا ما أخلت بها يترتب عليها نتائج وخيمة منها فقدان الدولة لسيادتها من

[1] هاشم الشمري /إيثار الفتلي "الفساد الإداري و المالي و أثاره على التنمية الاقتصادية "مرجع سابق ،ص92-93

خلال تحكم وتدخل تلك المؤسسات أو الدول المقرضة بسيادة تلك الدولة .فالمفسدون يوجهون القروض إلى مشاريع لا تمت بالصلة إلى التنمية والتطور أو قد توجه إلى حسابات خاصة لأعضاء النخب السياسية[1].

_التأثير على صانع القرار السياسي :يؤدي الفساد إلى افتقار العقلانية للمسئولين الحكوميين الفاسدين في اتخاذهم للقرارات السياسية التي تؤثر في مصير الوطن، وهذا ناجم عن تركز السلطة لدى قمة جهاز الدولة وغياب حكم القانون .مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات السياسية الخطيرة من جانب رئيس الدولة من دون تشاور أو الاستفادة من أجهزة مراكز البحث التي يمكن أن تقدم معلومات مفصلة عن الواقع الذي تواجهه الدولة في مجال محدد، وعن بدائل صنع القرار، وعن تكلفة كل منها، وعن النتائج المترتبة على أي منها .مما قد يكلف الدولة عقوبات دولية، وسمعة دولية سيئة، أو دفع تعويضات مادية يكون الشعب بأمس الحاجة لها.

_ الانكشاف أمام القوى الخارجية :يعمل الفساد على إضعاف الدولة ويجعلها أكثر انكشافاً أمام القوى الخارجية، فهو يقلل من قدرتها لتساوم مع الشركات الدولية، ويفتح الباب أمام تمرير هذه الشركات لعقود غير متوازنة مع كبار المسئولين في هذه الدولة .مما يحرم الدولة من التأييد في المحافل الدولية، فليس من مصلحة دولة أخرى أن تقيم معها علاقات تكون بعيدة الأمد ، لعدم استقرار نظام الحكم فيها، وصعوبة التنبؤ قرارات حكامها.[2]

3.الآثار الإدارية[3]

إن المتتبع لأدبيات الكتابة في مجال الفساد الإداري، يلاحظ بوضوح أنها غالبا ما تركز في دراستها على انعكاسات هذه الظاهرة على الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المقام الأول، وبهذا التوجه فإن الكتابات تغفل إلى حد بعيد الآثار الإدارية السلبية للفساد الإداري، ففيما تتمثل هذه الآثار؟.

ومما لا شك فيه أن للفساد آثار سلبية مدمرة على الجهاز الإداري بالدولة نستعرضها فيما يلي:

_الفساد و أثره على عملية التخطيط:يعتبر التخطيط من أهم وظائف الإدارة العامة في أي دولة، حيث يعد الآلية التي يمكن من خلالها تحديد أهداف المجتمع والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه

[1] هاشم الشمري /إيثار الفتلي "الفساد الإداري و المالي و أثاره على التنمية الاقتصادية "مرجع سابق ،ص100

[2]. د/ ابتهال محمد رضا داود" الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع أشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد"العدد48،ص72

[3]حاحة عبد العالي ،الآليات القانونية لمكافحة الفساد في الجزائر ،مصدر سابق،ص102

الأهداف، ورغما أهمية التخطيط في تفعيل دور الجهاز الحكومي في تحقيقه للأهداف المناطة به، إلا أن انتشار الفساد الإداري قد جعل من التخطيط عملية صورية أو شكلية في كثير من الأجهزة الحكومية، وبالتالي أضعفت دوره في التنمية الإدارية وخاصة في دول العالم الثالث .

لهذا فإن كثير من الأجهزة الحكومية لا تتردد في تقديم خططها على أساس مراجعة خطط السنوات السابقة وإدخال ما يمكن إدخاله من تعديلات بسيطة شكلية، إرضاء لمتطلبات أجهزة التخطيط المركزي و التعود على عمل الروتين السنوي في هذا المجال.

-الحد من فاعلية نتائج جهود التنظيم الإداري (الفساد وأثره على عملية التنظيم) :لا تقل أهمية عملية التنظيم عن التخطيط بالنسبة للجهاز الحكومي لتحقيق أهدافه، ولقد درجت أجهزة القطاع العام في كل دولة على إنتاج أساليب يمكن من خلالها تنظيم أجهزتها الإدارية سواء على المستوى الوطني أو المحلي، وعلى إعداد ومراجعة القوانين والتنظيمات التي تحكم عمل الأجهزة الحكومية، بما يجعلها قادرة على التجاوب ومتطلبات عصرها وتحقيق مبدأ الكفاية والفعالية في أدائها، هذا بالإضافة إلى إعادة النظر في أهداف ومهام ووظائف الكثير من الأجهزة الحكومية بما يحقق الأهداف السابقة.

وإلى جانب ذلك تعتمد الدول على إعادة النظر في الإجراءات الإدارية التي تطبق في الأجهزة الحكومية والتي تعتبر في كثير من الأحيان من إحدى منافذ ومسببات الفساد الإداري بها غير أننا إذا ما نظرنا إلى النتائج الناجمة عن جهود التنظيم في دول العالم الثالث، فإننا سوف نجد للأسف في كثير من الأحيان تنتهي عند حد كتابة التقارير، وهذا مرده لانتشار الفساد الإداري وتأثيره على عمل الأجهزة الحكومية ونشاطاتها، الأمر الذي يؤدي إلى مقاومة أي تغيير أو إصلاح إداري من شأنه أن يساعد على تحسين الخدمات العامة.

-الانحراف بمقاصد القرار عن المصلحة العامة:لا تقتصر آثار الفساد الإداري على مجرد الإخلال بعمليتي التخطيط والتنظيم، بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى الانحراف بالقرار عن المصلحة العامة، حيث يتعمد الموظفون المستفيدون من انتشار الفساد إلى تحقيق مكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة مستعينين في ذلك بالتنظيمات الخاصة غير الرسمية التي تعمل البعض منها داخل الجهاز الحكومي، والتي يطلق عليها بـ "اللوبي "أو"جماعات الضغط"، هذه الجمعيات تمتلك القدرة على الحصول على المعلومات الدقيقة عن

المشاريع المهمة أو تلك التي تنوي الحكومية تنفيذها، وإلى جانب قدرة هذه التنظيمات على الوصول إلى المعلومات فإنه لديها القدرة على بناء شبكة واسعة من العلاقات غير الرسمية التي يمكنها من خلالها، إقناع متخذي القرار بمطالب ورغبات جماعة الضغط، حتى ولو كانت هذه المطالب غير مشروعة ومناقضة للمصلحة العامة[1] .

- إعاقة جهود الرقابة الإدارية:إن استشراء الفساد في القطاع العام أدى إلى تعطيل وعرقلة الأجهزة الرقابية عن القيام بمهامها الفعلية، وذلك من خلال عدم تزويدها بالتقارير المطلوبة عن سير الأجهزة الحكومية، لتتمكن على ضوء هذه التقارير من مراقبة أداء الجهاز الإداري بما يحقق الغاية لإنشائها ، بل إنها وإن زودت بتقارير، فهي في الغالب قديمة يصعب إصلاح ما تتضمنه من أخطاء وملاحظات، ويجعل تتبع هذه التقارير أمرا روتينيا لا يضيف للجهاز الحكومي أي قيمة فعلية، إن لم يكن يساعد على توطيد الفساد.

4.الآثار الاجتماعية[2] :إن للفساد الإداري و المالي عدة آثار اجتماعية وخيمة لا تقل خطورتها عن الآثار السياسية أو الإدارية يمكن إجمالها في الآتي :

_هروب الكفاءات العلمية و الكفاءات الفنية بمختلف مستوياتها و أنواعها و بالتالي فان من يسيطر هم الممارسين لحالات الفساد و المتورطين معهم و يخلق هذا الأمر تشوهات اجتماعية كبيرة في المجتمع .

_إفساد القيم الصحيحة المرتبطة بثقافة تدعو إلى الممارسات النزيهة و الشفافة و العادلة و إبدالها بقيم فاسدة تدعو إلى عكس ذلك.

_ظهور طبقة طفيلية غير منتجة تتكدس لديها ثروات و تبني لنفسها نوع من الوجاهة و الموقع الاجتماعي بطرق غير مشروعة لكون هذه الطبقة لا تعترف بالممارسات الإنتاجية و الاختيار للموقع حسب الكفاءة و الأحقية و القدرة .

_بروز حالة من ضعف الشعور بالمسؤولية و انتشار اللامبالاة و عدم الالتزام ،الأمر الذي لا يبقي حرمة للمال العام أو الاهتمام المصلحة العامة بل يتولد شعور الاهتمام بالمصالح الخاصة الضيقة بعيدا عن تفاعل هذه المصلحة مع مصالح الطبقات الأخرى.

---

[1]. د/ ابتهال محمد رضا داود" الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع أشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد"العدد48،ص72

[2]طاهر محسن منصور الغالبي/صالح مهدي محسن العامري "المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال و المجتمع"مرجع سبق ذكره،ص400-401

_ازدياد حالات الصراع الطبقي وتمزق النسيج الاجتماعي مما يضعف التكافل الاجتماعي وعلاقات التعاون وما يتبع ذلك من ممارسات مشوهة على مستوى الأفراد والجماعات داخل المؤسسات ومنظمات الأعمال.

_زيادة معدلات الفقر وتعميق الفجوة بين طبقات المجتمع حيث تستحوذ الطبقة الفاسدة من كبار السياسيين والعسكريين والموالين لهم ومن يرتبط بهم من منتفعين على ثروات المجتمع وتسخيرها لمصالحهم الخاصة بعيدا عن الاعتبارات الإنسانية والوطنية .

_التشجيع على الكسب غير المشروع أخلاقيا وقانونيا بشكل كبير حيث أن الفساد الإداري و المالي يمكن أن يغطي عليه ويوفر له بيئة خصبة ،فانتشار الرشوة كمظهر من مظاهر الفساد الإداري و المالي تساعد على تمرير صفقات مخدرات أو تبييض أموال وغيرها من الأعمال .

_تعميق وانتشار حالات الجهل والسذاجة في المجتمع والتصديق بالادعاءات والمعلومات الكاذبة و إقدام عامة الناس على التشبث بوسائل غير شريفة وبطرق غير قانونية حتى في حالة الحصول على استحقاقاتهم ناهيك عن حالات المطاولة والنصب والاحتيال وتدهور قيم الأعمال والسلوكيات التجارية الفاسدة .

_فقدان المواطن للثقة بشكل عام بجميع المنظمات والمؤسسات الحكومية حتى لو كان هناك موظفين نزيهين و أكفاء وترسخ فكرة الفساد المطلق في كل المؤسسات .

_تتعرض المجتمعات عند استفحال ظاهرة الفساد الإداري و المالي إلى ظهور عناصر ساندة لاستمرار الفساد و إعاقة اجتثاثه حيث تتشكل عصابات منظمة للجريمة (مافيا) أو جماعات ذات مصالح مشتركة متحدين على التخريب والنهب المنظم من خلال الإدارات الحكومية وبالتالي فإنهم لا يسمحون بأي تغيير كما في حالات الجماعات المستفيدة من التهريب أو من عمولات الصفقات التجارية الحكومية.

خاتمة الفصل

يُعد الفساد عامة و الإداري و المالي خاصة من الموضوعات المهمة لما له من جذور تاريخية انتشرت في مجتمعاتنا الحاضرة سواء النامية منها والمتقدمة . شاع في كل النظم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، حيث يؤدي الفساد الإداري و المالي بأنواعه المختلفة و مظاهره إذا ما انتشر في مجتمع ما إلى العديد من الآثار التي من شانها التأثير على حياة الفرد و المجتمعات و حتى المنظمات ،فهو يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع مستويات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و حتى البشرية ، كذلك يعمل الفساد على إضعاف الدولة خارجياً وافتقار العقلانية للمسئولين الحكوميين الفاسدين في اتخاذهم للقرارات السياسية مما يؤول إلى زيادة حدة الفقر وتفاقم التفاوت الطبقي وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي...الخ.

الفصل الثالث :آثار الفساد الإداري و المالي على التنمية الاقتصادية في الجزائر

مقدمة

لقد شهد العالم كله خلال السنوات السابقة على أكبر الفضائح المالية، الاقتصادية و السياسية، و التنامي غير محدود لعمليات الفساد بمختلف أشكاله و خاصة في شقّه المالي و الإداري، و أيضا أنّ الفساد ليس له عنوانا أو مكانا محددا، حيث شملت الفضائح المالية و الإدارية على حد سواء الدول المتخّلفة كما المتقدمة و القطاع العام كما الخاص.

وبعدما قمنا بالتركيز في الفصلين الأول و الثاني على الناحية النظرية لكل من التنمية الاقتصادية و الفساد بصفة عامة ،والفساد الإداري و المالي بصفة خاصة. و عليه سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة الجزائر كنموذج يوضح ظاهرة الفساد الإداري و المالي وأثرة على التنمية الاقتصادية.حيث أن الحديث عن الفساد في الدولة الجزائرية تم تناوله مؤخرا من قبل عدد من الباحثين والكتاب والمختصين ، إضافة إلى التقارير الصحفية الكثيرة التي تناولت الموضوع والتي أشارت إلى وجود الفساد في مختلف مرافق الحياة العامة الجزائرية الأمر الذي جعل من قضية الفساد على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمجتمع الجزائري ولإيضاح ذلك سنقوم بتناول النقاط التالية:

- ✓ واقع الفساد الإداري و المالي في الجزائر.
- ✓ الآثار الناجمة عن الفساد الإداري و المالي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- ✓ جهود الجزائر في محاولة معالجة الآثار المترتبة عن الفساد الإداري و المالي على التنمية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الفساد الإداري و المالي في الجزائر

لقد أدركت الجزائر مدى خطورة ظاهرة الفساد وآثارها السلبية على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية ، فالفساد ظاهرة حساسة وتتم عادة في الخفاء؛لهذا من الصعب دراستها و قياسها خاصة في الدول النامية، حيث يكون متابعة الظاهرة أمرا في غاية الصعوبة، وهذا ما ينطبق خاصة على حالة الجزائر.

المطلب الأول:تطور الفساد في الجزائر.

نظرا لقلة التقارير والأرقام الرسمية والمؤلفات ذات القيمة العلمية عن الفساد في الجزائر، رأينا أنه من الأنسب تناول واقع الظاهرة في الجزائر من خلال:

_تطور الظاهرة في الجزائر بالتركيز على أشهر فضائح الفساد التي عرفتها الجزائر.

_ترتيب الجزائر في بعض المؤشرات الدولية للفساد.

إن ظاهرة الفساد في الجزائر ليست وليدة الصدفة، بل هي نتاج للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر، والتي سادت و هيأة مناخ خصب لنمو واستفحال هذه الظاهرة بشتى أشكالها في المجتمع ,ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها ظاهرة الفساد في الجزائر إلى المراحل التالية[1]:

-المرحلة الأولى من 1962إلى1965

-المرحلة الثانية من 1966 إلى 1979

_المرحلة الثالثة من1980 إلى 1989

_المرحلة الرابعة من1990 إلى1999

-المرحلة الخامسة من 2000 إلى 2012

ولقد ساد في كل مرحلة من هذه المراحل نوعا معينا من الفساد، حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك الفترة.

المرحلة الأولى :من 1962 إلى1965

[1]عبد الحميد براهيمي،" الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية"، دراسة حالة الجزائر،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الأولى، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004 ، ص 890ص 894.

عرفت الجزائر في هذه المرحلة الانتقالية العديد من مظاهر الفساد كالبيروقراطية، المحسوبية، والرشوة...فقد بدأت أهداف الثورة تنحاز عن مسارها من خدمة أهداف وطنية نبيلة إلى خدمة مصالح أشخاص معينة في السلطة، حيث ظهرت العديد من الخلافات والصراعات حول مناصب المسؤولية بين العسكريين والسياسيين، وقد تسبب غياب الإطارات والكفاءات التي تضمن السير الحسن لأمور وشؤون الدولة، في قيام البعض منهم باستغلال الوضع والبحث الدائم عن الثراء الغير مشروع على حساب الفئات الضعيفة من الشعب، ومن أشهر فضائح الفساد في هذه الفترة:

_**قضية المجاهدين المزيفين** :لقد اشترط لإعداد بطاقة المجاهد وجود شاهدين فقط، وهذا ما تسبب في تضخيم العدد لأناس لا علاقة لهم بالثورة و الجهاد و هدفهم هو الحصول على عائد مالي و غير مشروع وبدون عناء، حيث تجاوزت عدد البطاقات المزيفة عن 10000 بطاقة.

_**قضية خزينة جبهة التحرير الوطني :**تعتبر هذه القضية من أشهر الفضائح التي أثيرت في تلك الفترة، حيث تضمنت هذه القضية سرقة أموال جبهة التحرير الوطني و تحويلها إلى الخارج، هذه الأموال في حقيقة الأمر تمثل اشتراكات متبرع بها، حيث قدرت قيمتها 43 مليون فرنك سويسري.

المرحلة الثانية :من 1966إلى1979

حيث أخذت ظاهرة الفساد في هذه الفترة منحنيات و اتجاهات متصاعدة، فقد عرفت هذه المرحلة بمرحلة الفساد الكبير، حيث قامت الدولة بضخ أموال ضخمة في القطاع الصناعي نتيجة لتبنيها لنموذج الصناعات المصنعة، والانطلاق بوتيرة متسارعة أقل ما يقال عنها أنها كانت تفتقد للعقلانية و الرشادة المطلوبة،وهذا ما أدى إلى هدر واختلاس كبير للموارد المالية للدولة.

فعملية التصنيع التي اتبعتها الجزائر في بداية السبعينات تطلبت أموالا ضخمة، حيث أعدت لها الدولة المليارات من الدولارات، خاصة مع الاعتماد على الريع البترولي الذي سهل من مهمة توفير السيولة المالية، لكن في المقابل ازدادت حاجة الدولة إلى استيراد التكنولوجيا والاستعمال المفرط للتعاون التقني لبناء المنشآت الصناعية الضخمة،حيث لم يكن بقدور الدولة الاعتماد على العنصر البشري المحلي،فقامت بإبرام عقود متنوعة مثل عقود" **المفتاح في اليد**"، و"**المنتجات في اليد**"، وغيرها من الصفقات التي تم إبرامها مع شركات فرنسية وأمريكية ويابانية، والتي كانت في حقيقة الأمر صفقات تجارية أكثر منها صفقات

متعلقة بنقل و تطوير التكنولوجيا.وإذا أردنا أمثلة على النتائج الوخيمة لهذه السياسة الفاسدة ما حدث لجل الشركات والمركبات الصناعية التي تم إنشاؤها خلال هذه الفترة، حيث عرفت أخطاء ومشكلات تقنية عديدة ونفقات باهظة، أدت إلى تأخرها في بدء عملية الإنتاج مثل مجمع **سكيكدة** للغاز المميع الذي تم إسناد عقد إنشائه في عام 1968 لشركة فرنسية وأخرى أمريكية، وقد عرفت الأجهزة المركبة والوسائل المستعملة فيه مشكلات تقنية كثيرة، وكذلك مجمع **أرزيو** للغاز المميع بوهران، الذي بدأت الأشغال فيه عام 1973 من طرف شركة أمريكية، حيث طرأت عليه العديد من المشكلات التي تسببت في تأخيرات ونفقات زائدة، و غيرها من التجاوزات.

المرحلة الثالثة:من 1980إلى1989.

بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في فترة الثمانينات، إلا أن الفساد استمر في الاتساع و التغلغل في الاقتصاد الجزائري، حيث شمل برامج مهمة للاستثمار في القطاعات التي شهدت بعض التأخر مثل بناء السدود والعمران والمنشآت الصحية والجامعية و انجاز الطرقات والسكك الحديدية و المطارات، وكلها مشاريع يسهل إخفاء ممارسات الفساد فيها، وكذلك الحال بالنسبة للاستيراد، فبالرغم من الرقابة التي فرضت على العقود الكبيرة ابتداء من 1980 ، إلا أن ذلك لم يغير شيئا بخصوص فضائح الفساد، ولعل أهم وقائع الفساد في هذه المرحلة[1] :

1.الفساد في قطاع الاستثمارات.

من أهم القطاعات الاستثمارية التي شملها الفساد خلال هذه الفترة ما يلي:

الصناعة :استمرت ممارسة الفساد في القطاع الصناعي ولكن بوتيرة أقل من الفترة السابقة، بسبب توجه الاستثمارات نحو قطاعات أخرى و التي أصبحت ذات أولوية في هذه الفترة، وبقي القطاع الصناعي معتمدا بشكل رئيسي على الخارج في تصميم المشاريع وإنجازها واستيراد التكنولوجيا مثلما كان الحال في الفترة السابقة، وقد تجاوزت الاستثمارات الصناعية 100 مليار دينار أي حوالي 20 مليار دولار أمريكي[2].

[1] عبد الحميد براهيمي،" الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية"، دراسة حالة الجزائر، المرجع السابق ،ص 859 .

[2]. المرجع نفسه ،ص 855.

النقل :عرف قطاع النقل كثيرا من الفضائح سواء تعلق الأمر بالسكك الحديدية أم بالنقل الجوي أو البحري، و من أشهر فضائح الفساد في قطاع النقل والتي حدثت خلال هذه الفترة،هي فضيحة في إطار المخطط الخماسي 1980_1984،حيث كلفت الشركة الوطنية للسكك الحديدية شركة أجنبية ببناء تسعة و أربعون(49) مركزا لصيانة القطارات والسكك الحديدية، والشيء الملاحظ عن هذه الصفقة هو أن السعر المتفق عليه كان باهظا جدا وغير مبرر على الإطلاق، وبالرغم من ذلك فإن عدد كبير من هذه المراكز أتلفت بعد بنائها ولم تستعمل قط.

البناء :في إطار المخطط الخماسي1984 _ 1980 ، استفاد قطاع البناء من عدة مشاريع لبناء العديد من المنشآت الصحية والتربوية، والوحدات السكنية، حيث خصصت مبالغ مالية ضخمة، ما جعل هذا القطاع بيئة خصبة لنمو الفساد واستفحاله و على نطاق واسع، فظهرت فضائح مالية كبيرة مرتبطة بمشاريع البناء كلفت بها شركات فرنسية، التي كانت تمارس الفساد بشكل موسع من أجل الحصول على العقود وإقصاء الشركات الأجنبية الأخرى المنافسة ، وأهم الولايات التي شملها الفساد في مشاريع البناء خلال هذه الفترة هي قالمة، أم البواقي، باتنة و الجلفة، فاستنادا إلى ما يقارب خمسون ألف (50.000) وحدة سكنية تم إنجازها، قدرت المبالغ المختلسة عن طريق الفساد بأكثر من 133 مليون فرنك فرنسي.

2. الفساد في الواردات الاستهلاكية

كانت الجزائر في تلك الفترة تعتمد على الاستيراد بشكل كبير، حيث تستورد 100 % من البن،و 90 % من السكر، ومن 60% إلى 70% من الحبوب والخضر وفقا للإنتاج المحلي الذي يعتمد على كمية سقوط الأمطار، و 85% من المواد الصيدلانية، و 40 % بالنسبة إلى الحليب واللحم الأحمر، وقد عرفت هذه الاستيراد ممارسات فساد واسعة نذكر منها :

المنتجات الصيدلانية :اشتهر هذا النوع من الاستيرادات بالفضائح المتكررة، وأغلب ممارسات الفساد التي ضبطت كانت تخص استيراد الأطنان من الأدوية المنتهية الصلاحية، ولم تتخذ أي ملاحقات قضائية ضد المستوردين أو ضد الشركات المصدرة، بالإضافة إلى توقيع الكثير من الصفقات المغشوشة و المشبوهة، لشراء أدوية بأسعار أعلى بكثير من أسعارها في السوق العالمية.

الحبوب والخضر الجافة والطحين :إن استيراد الحبوب في هذه الفترة كان حكرا على المكتب الجزائري لاستيراد الحبوب OAIC ، حيث كانت هذه الهيئة معروفة بإدارتها الغامضة وغياب الشفافية في تعاملاتها، فلم تكن هناك مراقبة مسبقة لعقود استيراد الحبوب، حيث اكتشف جهاز المراقبة الفارق الكبير بين أسعار الاستيراد التي أعلنتها هذه الهيئة وبين أسعار الحبوب في بورصة شيكاغو أو لندن آنذاك، والذي تراوح بين 30 %و 35% .

السكر والبن والحليب :وكما هو الشأن بالنسبة إلى الحبوب، فإن عقود الاستيراد للبن والسكر و الحليب، لم تكن تفحص من طرف هيئة الموازنات الخارجية إلا بعد توقيعها، وقد تبين من هذا الفحص أن سعر استيراد هذه المنتجات أكثر ارتفاعا من الأسعار المعروضة في بورصتي شيكاغو ولندن بمعدل % 30و 35% .حيث يمكن القول بأن هذه الفترة تميزت ببروز أكثر لمختلف ممارسات للفساد، خاصة الرشوة والمافيا المالية، والتي تسببت في استنزاف هائل للموارد المالية للدولة وخسائر كبيرة، وقد اتضحت قضايا الفساد وبرزت أكثر بعد منتصف الثمانينات نتيجة للأزمة البترولية.

المرحلة الرابعة : من 1990 إلى1999.

تعد هذه المرحلة من أصعب وأعقد المراحل التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال، وذلك نتيجة للأزمة الأمنية التي عرفتها في هذه الفترة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكونها تعتبر مرحلة انتقالية في الاقتصاد الجزائري (الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي الحر)، حيث تسبب ذلك في فراغ مؤسساتي كبير نتيجة لإعادة هيكلة و خصخصة المؤسسات الاقتصادية، ما ساعد على اتساع عملية الفساد وتمركز الثروة في يد أقلية وإفقار فئات واسعة من المجتمع الجزائري.

ولقد كان الفساد خلال تلك الفترة متنوع الأوجه على عكس المراحل السابقة فقد انخفض في مجال الاستيراد، نظرا لانخفاض قيمة الواردات خلال هذه الفترة التي قدرت بحوالي 8 مليارات دولار سنويا، وذلك محاولة لإعادة التوازن المالي الخارجي، ولكنه انتقل إلى عمليات أخرى أكثر ربحية مثل برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر ابتداء من 1994 ، حيث بلغ الفساد مستويات قياسية لدرجة أنه أصبح يتم النهب علنا للثروات الوطنية[1].

[1]عبد الحميد براهمي،" الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية"، دراسة حالة الجزائر، المرجع السابق ،ص ص860_862

وسنقدم فيما يلي فكرة عن مدى اتساع الفساد في المجالات التالية :حجم الثروات البترولية، الإنفاق العسكري، الصناعات الغذائية.

_الفساد في قطاع المحروقات:

تعتبر المحروقات الثروة الرئيسية للبلاد فهي تشكل حوالي 98 %من مجموع الصادرات، فبعد تأميم البترول والغاز عام 1971 عرفت الجزائر أول عملية خصخصة في عام 1991 ، ليفتح بعدها الباب خصخصة قطاع المحروقات و بيعه للشركات الأجنبية بدون تهيئة الظروف المناسبة وإجراء الدراسات اللازمة، وهذا ما تسبب في انتشار الفساد بشكل واسع ، و مثال على ذلك في عام 1991 تم الإعلان عن بيع 25%من حقل حاسي مسعود البترولي مقابل 6 أو 7 دولار للبرميل، وذلك من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، وكانت الدراسات التقنية آنذاك تشير إلى أن مخزون حاسي مسعود المتوفر للضخ مقابل 66 %من مجموع مخزون البترول في الجزائر أي ما يعادل 478مليون طن، وبيع 25% من هذه الكمية بسعر 6 أو 7دولار للبرميل الواحد بدلا من سعر السوق آنذاك الذي يتراوح بين 18 إلى 20 دولار أمريكي للبرميل، يعني أن هذه الصفقة ستحرم الجزائر من12 إلى 13 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل خسارة الاقتصاد الوطني الثروة هائلة.

وبالإضافة إلى ما سبق أشارت الصحافة الوطنية إلى العديد من الصفقات المشبوهة خصخصة هذا القطاع الإستراتيجي تورط فيها كبار المسئولين في الدولة.

_الإنفاق العسكري: نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية خلال هذه الفترة فقد زاد الإنفاق العسكري بشكل ملحوظ، إذ ارتفع في سنة 1994 بنسبة 45 % وفي سنة 1998 بنسبة 100% وكل هذا تم على حساب الاستثمارات المنتجة، بحيث ليس بمقدور أحد محاسبة وزارة الدفاع على مشترياتها وصفقاتها الضخمة، كون هذه الصفقات تتم بسرية تامة لدواعي أمنية، مما يصعب اكتشاف الفساد فيها وتقديره.

_الصناعات الغذائية: لم تسلم هذه الصناعات من هيمنة المستوردين الطفيليين وخصوصا المواد الأساسية كالحليب والسكر و الطحين والزيت حيث سيطرة عليها أيادي الفساد وأصبحت تتحكم في أسعارها بهدف تحقيق الربح السريع و الوقت دون الاهتمام بالقدرة الشرائية للمواطن البسيط .

في الأخير نستنتج أن الفساد أصبح في هذه المرحلة ظاهرة مستفحلة ومنتشرة في مختلف الأجهزة والقطاعات نتيجة للفراغ المؤسساتي وعدم الاستقرار الأمني الذي عاشته البلاد، وضعف الجهاز القضائي الذي يحاسب ويطبق القانون على هؤلاء المفسدين[1].

-المرحلة الخامسة:من 2000 إلى2012.

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة مفارقات عجيبة عقب ظهور مظاهر خطيرة للفساد، حيث تجلت في تورط مسئولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات، خاصة مع الأموال الضخمة التي تضخ لتمويل الاقتصاد الوطني في إطار كل من برنامج الإنعاش الوطني وبرامج دعم النمو المخطط الخماسي الأخير2010_2014 الذي خصص له حوالي 286 مليار دولار، وهي مبالغ ضخمة حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للكثير من المشاريع الكبرى الخاصة بالبنية التحتية، و في نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله(رشوة، ونهب للمال العام، إضافة إلى عقد العديد من الصفقات المشبوهة،...الخ

فمنذ 2003 انفجرت العديد من قضايا الفساد الخطيرة بدءا بقضية البنوك الخاصة التي تم تصفيتها في ظروف جد غامضة بدون متابعة فعلية لأصحابها الذين فروا للخارج، وعلى رأسها مجمع الخليفة الذي يتكون من شركة الطيران والبنك وشركة البناء وشركة الخدمات الأمنية وشركة الأدوية، لتليها قضايا أخرى أشهرها: [2]

1.فضيحة بنك الخليفة و إفلاس البنوك الخاصة

وتعتبر قضية الخليفة من أشهر قضايا الفساد التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث عرفت ب" **فضيحة القرن**"، وترجع تفاصيلها إلى سنة 2003 عندما قررت الحكومة تنصيب متصرف إداري من أجل تسير بنك الخليفة لمدة ثلاثة أشهر، بهدف إنقاذه من إفلاس كان يبدو و كأنه قدر محتوم لا مفر منه، وبالرغم من تواصل الجهود في هذا الشأن، إلا أن الحكومة وجدت نفسها مضطرة لإعلان إفلاس

[1]عبد الحميد براهمي،" الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية"، دراسة حالة الجزائر، المرجع السابق ،ص862_863

[2]سارة بوسعيد "دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا"مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف2012_2013 ،ص121

بنك الخليفة، وفتح تحقيقات قضائية عن التجاوزات التي تم ارتكابها من طرف مسيري هذا البنك ,فقد تسببت فضيحة هذا البنك في خسارة المواطنين لكل مدخراتهم التي أودعوها في خزائنه، بهدف الاستفادة من فوائد على الإيداع تصل إلى 17%و هي نسبة عالية جدا في الجزائر حيث كانت الخدعة التي استعملها الخليفة لاستقطاب أكبر قدر ممكن من رجال الأعمال و المستثمرين، وبالفعل نجح في ذلك، كما كانت هناك تجاوزات كبيرة في عمل البنك.

حيث أن ميزانية البنك لم تقدم لمدة ثلاثة سنوات متتالية إلى البنك المركزي حسب محافظ بنك الجزائر آنذاك وهذا ما صعب من مهمة التصفية، إذ لم يكن بالإمكان إحصاء موجودات البنك وحتى الضمانات المقدمة من أجل تعويض المتضررين.

فبالرغم من أن الحكومة أعلنت بأنها ستلتزم بتعويض الضحايا إلى آخر سنتيم، لكنهم لم يحصلوا إلا على60 مليون سنتيم تعويضا على المليارات التي كانوا قد أودعوها بالبنك، حيث لا يزال أكثر من 14 ألف ضحية نصب و احتيال بنك الخليفة ينتظرون التعويضات.

2 .فضيحة الطريق السيار شرق_ غرب:

يعد قطاع الأشغال العمومية من أكثر القطاعات استقطابا للفساد في الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث تسبب في استنزاف و هدر كبير للمال العام وتضخيم الفواتير، والتلاعب في الميزانيات الملحقة التي ازدادت شهرا بعد آخر، وتعتبر قضية الفساد والرشوة التي اتبعت في انجاز مشروع القرن **"الطريق السيار شرق غرب"**، الذي يمتد من الحدود الشرقية للبلاد إلى الحدود الغربية على مسافة تزيد عن 1500كلم، والذي أصبح يعرف ب" **فضيحة القرن** "من أضخم وأشهر قضايا الفساد في الجزائر، حيث قدرت قيمة الرشاوى والعمولات التي تلقاها المتهمون نظير تسهيلات وخدمات قدموها بشكل غير قانوني لشركات أجنبية أبرزها الشركة الصينية-CITIC و CRCCالمكلفة بإنجاز الشطر الغربي من هذا المشروع الضخم بالمليارات، فالمشروع بدأ ب 4 مليارات دولار، ووصل إلى 13 مليار دولار ونسبة إنجازه لم تتعدى 40% ، أما التكلفة النهائية للمشروع بعد إتمام إنجازه فلا تقل عن 20 مليار دولار و هو مبلغ ضخم جدا، يكفي حسب الخبراء لانجاز طريقين سيارين :الأول شرق_غرب، والثاني شمال_جنوب.

وبعد قيام مصالح المخابرات بالتحقيق في آثار تحويلات بنكية بالعملة الصعبة شملت عدة دول أوروبية، تبين بعد التحقيق أنها لم تكن سوى عمولات ورشاوى ضخمة، تورط فيها إطارات سامية في وزارة الأشغال العمومية مع شركات أجنبية مكلفة بإنجاز الطريق **السيار شرق غرب**، حيث تم إحالتهم على العدالة بتهم الرشوة و استغلال النفوذ و استغلال الوظيفة العامة و تلقي هدايا بطريقة غير قانونية وتبييض الأموال. وقد وجهت انتقادات كثيرة لوزير الأشغال العمومية السابق من طرف رئيس الجمهورية نتيجة ارتفاع التكلفة و تضخيم الفواتير وكذا أسعار مواد البناء غير المطابقة للمعايير العالمية، وتأخر آجال الانجازات، بالإضافة إلى طرق مشبوهة من الصفقات للشركات(حيث كانت تمنح لشركات مملوكة لمسئولين مقربين من الوزير أو ينتمون لحزبه، دون الأخذ بعين الاعتبار نوعية العمل الذي تقوم به).

3 .فضيحة شركة سوناطراك:

هذه المرة امتد وتغلغل الفساد في قطاع المحروقات الذي يعد من القطاعات الأساسية في لجزائر، بل يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث تمثل أكثر من 97% من صادرات البلاد، بدخل سنوي لا يقل عن 40 مليار دولار، فعائدات النفط والغاز هي الممول الرئيسي لكل نشاطات التنمية في البلاد، وبالرغم من هذا فهو لم يسلم من فضائح الرشوة والفساد وإبرام العديد من الصفقات النفطية المشبوهة، التي يعتقد أن شركة سوناطراك أبرمتها مع العديد من الشركات الأجنبية وخاصة الإيطالية.وقد زاد من حساسية هذا الموضوع التحقيقات التي فتحتها الشرطة القضائية والمخابرات الجزائرية، والتي طالت بعض المسئولين البارزين في الدولة، ونقلا عن مديرية البحث والأمن بوزارة الدفاع التي تولت التحقيق الأولي في القضية، أن قيمة الصفقات المشبوهة لا تقل عن مئات الملايين من الدولارات ، حيث كشفت عن إبرام صفقات كثيرة بالتراضي(أي دون إجراء مناقصات علنية)، ما تسبب في دفع الشركة الوطنية مبالغ باهظة للشركات الأجنبية لقاء خدمات كان يمكن الحصول عليها بأقل مما أنفقته بكثير، وقدر هذا النوع من الصفقات بأكثر من **1600** صفقة شملها التحقيق[1].

[1] سارة بوسعيد "دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا"مرجع سابق ،ص124

ترتيب الجزائر في مؤشرات الفساد الدولية

نشير أننا اكتفينا بالمعطيات المتعلقة بالفساد انطلاقا من 2003،كون الجزائر لم تكن قد شرعت بعد في توقيع معاهدة مكافحة الفساد،كما لم تكن قد جهرت بما يكفي لانضمامها الفعلي إلى الاقتصاد العالمي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر و هو الذي يفتح ملف الفساد في أي بلد يدخله ،و هذا طبعا في محاولة لتقليل الشك الاقتصادي.و لهذا نقترح عرض نتائج مصدرين لكل منهما أهميته القصوى ، الأول يمثل منظمة غير حكومية متمثلة في منظمة الشفافية الدولية بينما يعني الثاني بمؤسسة عالمية متمثلة في البنك العالمي.

1_تحليل وضعية الفساد بالجزائر وفقا لتقييم منظمة الشفافية الدولية:

إن منظمة الشفافية الدولية تقيم دول العالم وفق مؤشر مدركات الفساد المحصور بين الصفر (أعلى مستوى ممكن من النزاهة و أدنى مستوى ممكن من الفساد)إلى العشرة(أعلى مستوى ممكن من الفساد و أدنى مستوى ممكن من النزاهة)،و لهذا الغرض ندرج فيما يلي جدولا يلخص تطور مؤشر و رتب الفساد بالجزائر 2003_2014 (وفقا لمنظمة الشفافية الدولية).

السنة	المؤشر	الترتيب	عدد الدول
2003	2.6	88	133
2004	2.7	97	146
2005	2.8	97	159
2006	3.1	84	163
2007	3	99	178
2008	3.2	92	180
2009	2.8	111	180
2010	2.9	105	178
2011	2.9	112	183
2012	3.6	105	174
2013	3.4	94	177

المصدر تقرير منظمة الشفافية الدولية.

تؤكد النتائج الموضحة من خلال الجدول أن الجزائر تحتل مراتب غير مشرفة حيث توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية و الحد من الفساد، ففي سنة 2003 حصلت على درجة سيئة قدرت ب 2.6 واحتلت بذلك المرتبة 88 من بين 133دولة، ويرجع ذلك لتفشي الرشوة والفساد بشكل كبير ، ثم عرفت تحسنا طفيفا في درجة الفساد في السنوات 2004_2006 حيث حصلت على درجة 3.1 في 2006 واحتلت بذلك الرتبة 84 من بين 163 دولة، وهي أحسن رتبة حصلت عليها الجزائر حتى وقتنا الحضر، ويرجع ذلك للإجراءات القانونية التي اتخذتها الجزائر في هذه الفترة لردع ومحاربة الفساد كالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإصدارها للقانون رقم06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، و في سنة 2007 تدحرج ترتيب الجزائر 15 نقطة عن 2006، حيث حصلت الجزائر على الرتبة 99 ، وهذا يعني أن البلاد تشهد معدلا خطير للفساد، وفي 2008 عرفت تحسنا طفيفا في درجة ورتبة الفساد، حيث حصلت على درجة 3.2 من 10 درجات ورتبة 92 من 180دولة، سمحت هذه الدرجة للجزائر من الخروج من المربع الأسود الذي يضم مجموعة البلدان الأكثر فسادا، في العالم(البلدان التي تتحصل على أقل من 3 درجات من 10 درجات)، لتراجع بشكل كبير في 2009حيث أصبحت ترتب مع الدول الأكثر فسادا في العالم،بحصولها على درجة جد سيئة قدرت ب 2.8ورتبة111من بين 180 دولة، و في سنتي 2010 و 2011 حافظت الجزائر على نفس مؤشرات الفساد والرشوة،حيث حصلت على درجة 2.9 ، وتراجعت في 2011 إلى الرتبة 112 من بين 183 دولة، بعدما كانت في الرتبة 105 سنة 2010 ، و في سنة 2012 حصلت على 34 درجة من أصل 100درجة وعلى الرتبة105 من بين 174 دولة، في احتلت الجزائر المرتبة 94 دوليا من بين 177 دولة بسنة 2013، وذلك بنقطة 34 على 100، ما سمح لها بتحسين ولو بشكل طفيف ترتيبها العام مقارنة بالسنة المنصرمة 2012.

هذا ما يعني أن الجزائر ما زالت تعرف مستويات مرتفعة لمختلف مظاهر الفساد لاسيما عمليات اختلاس ونهب المال العام، وسوء استغلال الوظيفة وارتفاع الرشوة والصفقات العمومية المشبوهة.

و عليه أن الصورة العامة لأداء الجزائر في مؤشر مدركات الفساد غير جيدة ، إذ تحتل مراتب متدنية وجد سيئة رغم التحسينات الطفيفة في المؤشر، ويرجع ذلك إلى عدم فصلها النهائي في وجهتها الاقتصادية

حيث إنها تعيد تموقع الدولة على هرم الحياة السياسية و الاقتصادية في ذات الوقت الذي تنادي فيه بالانفتاح و الخصخصة و الديمقراطية،و هو ما يخلق شكلا من التعارض بين اللوائح العالمية التي توقعها بغية الاندماج في السوق العالمي. و من أجل تحسين صورة الجزائر عالميا من حيث الشفافية والنزاهة تتطلب عليها تغيير جدري من قبل الحكومة للقيام بالإصلاحات واسعة وجدية من أجل الرفع من تنافسية الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومواصلة المشاريع التنموية المختلفة[1].

موقع الجزائر في خريطة العالم للفساد

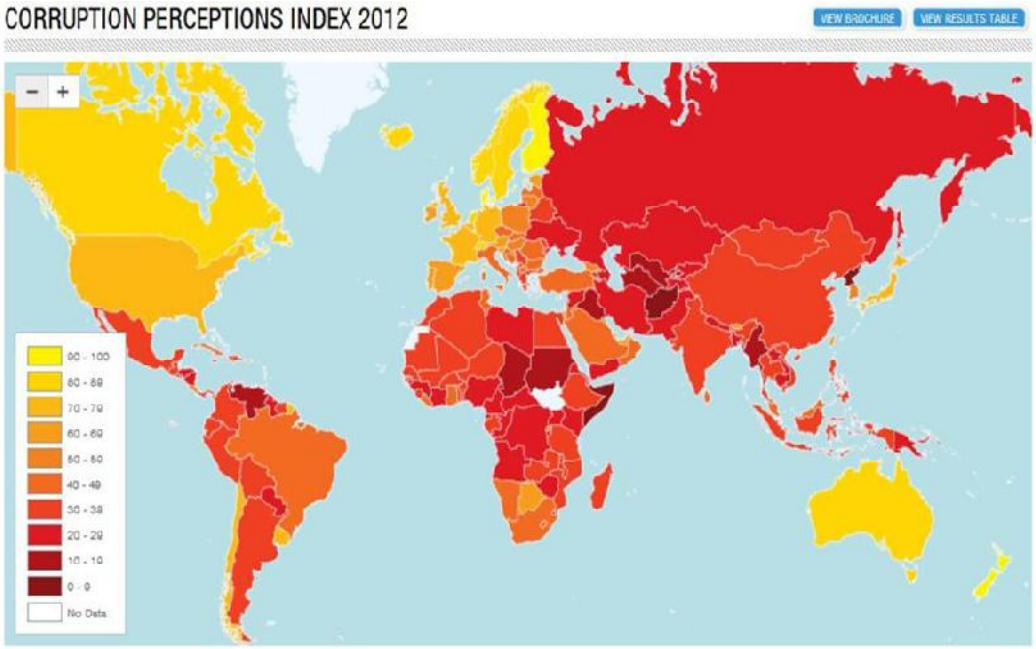

تبين هذه الخريطة الخاصة بالفساد على المستوى العالمي والتي تصدرها منظمة الشفافية الدولية، أن الجزائر تعتبر من أكثر الدول التي تعرف انتشارا واسعا لمختلف أشكال الفساد، حيث تنتمي إلى الفئة **السابعة الملونة بالأحمر الداكن** والتي تسجل درجات متدنية من الشفافية الحكم الراشد تمتد من 30 إلى 39درجة من أصل100 درجة.

مؤشر ضبط الفساد الخاص بالبنك الدولي

سنحاول في ما يلي بتحليل الظاهرة وفقا لأهم مؤسسة مالية عالمية متمثلة في البنك الدولي ،

[1] سارة بوسعيد "دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا"مرجع سابق ،ص132

يصدر البنك الدولي مؤشر ضبط الفساد و هو مؤشر يوضح وضعية نظام الحكم، يتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة، وهو يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية :الفساد بين المسئولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية حيث تتراوح التقديرات ما بين -2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل، وفيما يلي يوضح الجدول تصنيف الجزائر حسب هذا المؤشر خلال الفترة 2003 و 2010.

لسنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	0.61-	0.6-	0.42-	0.39-	0.47_	0.44_	0.49_	0.51_

http://www.undppogar.org/arabic/countries/countrystats.aspx?gid=9&ind=16&cid

من خلال الاعتماد على مؤشر ضبط الفساد للبنك الدولي تعتبر الجزائر مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال، حيث يلاحظ تدهور أدائها سنويا خلال الفترة من2003 إلى2010 كما يشير التقرير الذي أصدره البنك الدولي عن أوضاع الحكومة، والذي يعتمد على قياس مدى تورط السياسيين و البرلمانيين والقضاة وموظفي الحكومة ومسئولي الضرائب و الجمارك في قضايا الرشوة و الفساد، وقد أوضح تقرير البنك الدولي بأن ضعف المؤسسات العامة في الدولة وغياب الشفافية في الإدارة العامة والمالية،وضعف القدرة على الحد من المسئولين الفاسدين، وغياب النظام القضائي النزيه المستقل الذي يحد من حصانة المنصب ونفوذ المسئول، بالإضافة إلى عدم فعالية وجدية الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة، هو ما تسبب في تراجع ترتيب الجزائر على سلم ضبط الفساد[1] .

[1] تقريرالبنك الدولي حول الفساد لسنة 2009 .

المطلب الثاني: الآثار الناجمة عن الفساد الإداري و المالي على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الجزائر و كغيرها من الدول عانت ولا تزال تعاني من الآثار الوخيمة الفساد الإداري و المالي على جميع الأصعدة والمجالات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو إدارية أو اجتماعية، فالفساد ضار ومعوق للتقدم، فهو مشكلة معقدة تخلف نتائج خطيرة على المدى البعيد بحيث يصعب القضاء عليه أو الحد من آثارها.أما فيما يخص الواقع الجزائري و الآثار التي يخلفها الفساد الإداري و المالي على التنمية الاقتصادية باعتبار أن التنمية الاقتصادية ترتبط بجميع مجالات الأخرى و ذلك من خلال التطرق إلى:

أولا:الآثار الاقتصادية السلبية.

إن الاقتصاد الجزائري كونه يعتمد على مداخيل المحروقات جعل منه اقتصاد يتسم بطابع الريع، فهو معرض في أي وقت للاهتزاز والهبوط في أي لحظة. و الذي فتح الباب واسعا لانتشار مختلف أشكال الفساد و خاصة الفساد الداري و المالي، ففي ظل الاقتصاد الموجة فإن كبار المسئولين يقومون باختلاس وتحويل كميات هائلة من الأموال نحو الخارج وذلك في سكون وهدوء تام، في حين أنه وبعد الانفتاح الاقتصادي ظهرت الفوضى والانسحاب الفجائي لدور الدولة لتتضاعف عمليات النهب والاختلاس .يؤثر الفساد على التنمية الاقتصادية من خلال آليات متنوعة، ومن أبرز الآثار السلبية في هذا المجال نذكر ما يلي[1] :

1 :تشجيع التهرب الضريبي:إذا كانت هناك جماعات معينة تمارس نفوذها السياسي في أعلى مستويات الدولة عن طريق الاختلاسات والرشاوى وغيرها من العمولات أثناء القيام بتصدير كميات هائلة من البترول تحولها إلى حساباتها الخاصة باستعمال طرق ملتوية ومختلفة، وذلك من خلال المعاملات على المستوى الخارجي، فإنه هناك بالمقابل جماعات أخرى تمارس نفوذها ووساطتها وذلك من خلال التهرب الضريبي الذي يمارسه أصحاب المؤسسات الخاصة وغيرهم من رجال الأعمال والمقاولين،فالفساد سهل ظاهرة التهرب الضريبي الذي بلغ مستويات قياسية، وتقدر قيمة الضرائب غير المحصل عليها حسب الإحصائيات الرسمية بـ200 مليار دج سنويا،، التي عجزت السلطات المعنية عن تحصيلها بسبب غياب

[1] بكدي كريمة "الفساد السياسي و أثاره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا –دراسة حالة الجزائر-"مرجع سابق،ص152

الرقابة الكافية على الأعمال التجارية، وكذا هشاشة القوانين، إلى جانب تلاعب مافيا الاستيراد؛ مما جعل خبراء الاقتصاد يشددون على ضرورة إعادة النظر في نظام الضرائب وكيفية احتسابها، في سبيل تسهيل عملية استرجاع الديون، حيث أن هذه الأموال التي هي في الأصل حق للدولة اتجاه الموازنة العامة .

2- تسهيل تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج: أعلنت منظمة النزاهة المالية العالمية المتخصصة في مكافحة الفساد المالي أن تهريب رؤوس الأموال من الجزائر بلغ قرابة 16 مليار دولار خلال 10 سنوات، وهي الأموال الناجمة عن عائدات أنشطة الأعمال المشبوهة والجريمة والفساد، لأن الأمر يتعلق بتصرف أقلية معينة في تسيير البنوك التي لا تقدم أي تقارير أو أيه حصيلة حسابات، بحكم أن الأمر يتعلق بأسرار الدولة، حيث تعمل هذه الجماعة على تسيير هذه الأموال تحت غطاء السرية والتكتم، فهي تدير هذه الأموال وكأنها ملكية خاصة ، ولا شك أن ازدياد عمليات تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج و تهريبها يرجع بالأساس إلى سيطرة الجهات النافذة في السلطة في تطبيق أوامرها على مدراء البنوك.

3- تعطيل الاستثمار الأجنبي: أن تأثير الفساد في الاستثمار الأجنبي في الداخل يشبه تأثير الضريبة فيه، وكأنه كلما زاد معدل الفساد، زاد التأثير السلبي في الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى العكس، كذلك أن انخفاض الفساد من خلال تحسين إجراءات مكافحته سيزيد من فرص الاستثمار ويزيد الناتج المحلي الإجمالي. والفساد على هذا النحو لا يعرف الاستثمار فحسب، وإنما يعوق التنمية أيضا ويرفع كلفتها فالمستثمر الذي يهمه الربح السريع والعالي، ويعمل من خلال الأساليب الملتوية، يسأل عن مفاتيح الفساد وعن رجال الأعمال المحليين من أصحاب النفوذ والذين يستطيعون تحرير الصفقات بسهولة .عن طريق الرشوة والعمولات مما يساهم ذلك في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة والكفاءة في البنية التحتية العامة، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تقليص حجم الموارد المخصصة للاستثمار وإساءة توجيهها وزيادة كلفتها على الفرد والمجتمع ككل.

من جهة أخرى فالمستثمر الأجنبي حتى يتمكن من أن يغامر بأكبر قدر ممكن من أمواله ويستثمرها في البلد المستقبل لا بد أن يكون هناك استقرار سياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وكعنصر من عناصر المناخ الاستثماري ، ونظرا لأن الجزائر تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة، لا يمكنها بذلك توفير المناخ المناسب للاستثمار وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار فعدم

الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية المرسومة لأنه يقضي بالأمور إلى عدم التأكد وعدم الضمان إزاء المستقبل، ومن جهة أخرى يؤدي عدم الاستقرار هذا برجال الأعمال إلى توجيه أموالهم إلى مشروعات لا تضيف إلى بناء التنمية أو إلى اكتنازها ووضعها بعيدا عن مجالات الاستثمار

مما يؤدي في النهاية إلى بطئ في التنمية الاقتصادية، وانحدار في مؤشر النمو الذي يعتبر فيه الاستثمار الحقيقي المحرك الأساس لتحقيق نمو أفضل، لذلك يظل الفساد أحد العوامل الرئيسية وراء بقاء الجزائر في مؤخرة الدول القادرة على جلب الاستثمار الخارجي المباشر.لقد ساهمت تلك الآثار السلبية لظاهرة الفساد في عرقلة التنمية الاقتصادية فهو ما يزال يعتبر حاجزا أمام تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستديمة ومتوازنة، وخطرا على أي برنامج للانتعاش الاقتصادي باعتبار أن الفساد أصبح يرهن الموارد البشرية والمادية معا، وهذا بحكم سوء التسيير وتشجيع ظاهرة النهب[1].

_تأثير الفساد على الأسعار:إن الرشاوى والعمولات التي يدفعها أصحاب المشاريع للموظفين الإداريين، تعتبر نوعا من التكلفة، تضاف إلى قيمة السلعة والخدمات التي يعرضها هؤلاء، بحيث يتحملها المستهلك في نهاية المطاف ، وهذا يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلبا على الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية داخل الاقتصاد، فالمستهلك يدفع سعرا للسلعة أعلى من تكلفتها الحقيقية بسبب الريع الإضافي الذي يضطر إلى دفعه للحصول على السلعة أو المزية التي يحتكر الموظف تقديمها، وتتأثر الكفاءة الإنتاجية بأن جزءا هاما من السعر الذي يدفعه المستهلك لا يقدم إلى منتجي السلعة أو الخدمة أو إلى الحكومة، ولكن إلى وسيط يستحوذ على ريع إضافي بسبب موقعه في علاقة التبادل.

كما يؤدي الفساد الإداري و المالي أيضا إلى ضياع واستنزاف وتبديد جزء كبير من الأموال والممتلكات نتيجة حصول رجال الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب على الأشياء والعقود بأسعار أقل مما هي عليه (أسعار رمزية)كالعقارات هذا بالإضافة إلى الاختلاسات التي يرتكبها بعض القادة السياسيين والإداريين، حيث تشهده الجزائر من حالات اختلاس متكررة في المؤسسات المالية أو غير المالية كالبريد والمواصلات، وبعض البنوك العمومية، هذا بالإضافة إلى عملية تهريب وتحويل الأموال إلى الخارج، والتي قدرتها الهيئات الجزائرية ما قيمته 02 مليار دولار تهرب سنويا باتجاه الخارج.

[1] بكدي كريمة "الفساد السياسي و أثاره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا –دراسة حالة الجزائر-"مرجع سابق،ص153

كما يتجلى تبديد الأموال من خلال مظاهر الإسراف والتبذير المالي الذي تشهده بعض الوزارات والهيئات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو الاقتصادي، والذي يتجلى في الإنفاق على المظهر الخارجي للأبنية والتأثيث والتجهيز المبالغ فيه، و استخدام الخبرات الأجنبية ذات التكلفة العالية كمكاتب الدراسات مثلا، إضافة إلى ما يتم إنفاقه ببذخ أثناء انعقاد المؤتمرات والمناسبات، وما يترتب على ذلك من تبديد للأموال العامة وتضخم مصاريف الإنتاج مما يسبب ضررا على الاقتصاد الوطني ، ومثال ذلك ما صرفته مؤسسة سونطراك على تنظيم ملتقى الدول المصدرة للبترول والغاز والذي تم عقده بمدينة وهران وقدرت تكاليفه ب 800 مليون دولار وهو مبلغ كبيرا جدا ومبالغ فيه حيث استأجرت باخرتين بأسعار خيالية لتقديم خدمات الإيواء و الإطعام للمشاركين في الملتقى.كما يدفع الفساد) الرشوة (الشركات إلى التخفي خارج القطاع الرسمي، ومن ثم يتسرب للدخل الوطني مقادير هائلة من المبالغ خارج القنوات الرسمية، ومنه حدوث تشوه في التوزيع داخل الاقتصاد، حتى وان كانت هذه المبالغ تجد طريقها إلى الدورة الاقتصادية عن طريق الإنفاق، وقد زاد الاهتمام بالاقتصاد الخفي في السنتين الأخيرتين نتيجة تزايد حجمه ونسبته إلى الناتج المحلي % 30من الناتج المحلي أي - الخام، مثلا يشكل الاقتصاد الموازي أو الخفي في الجزائر ما بين25 و 14مليار دولار، وبسبب ذلك تزايد العبء الضريبي، مما أوجد حوافز للتهرب . الضريبي، واستخدام العمالة خارج أطر الأسواق المقيدة[1].

ثانيا: الآثار السياسية .

ففي الجزائر ساهم الفساد في تآكل شرعية ومشروعية النظام الحاكم والتي كانت في الأصل أزمة حقيقية، وهذا بفعل تدخل الجيش سنة 1992 حيث أستبدل المؤسسات المنتخبة بمؤسسات غير دستورية وعلى الرغم من كسب النظام السياسي الشرعية الظاهرة منذ انتخابات 1995 وما تلاها من عمليات انتخابية أخرى ، إلا أن مشروعيته ظلت محل شك وريبة، فالسلطة أضحت لا تتمتع بالمشروعية الكافية ناهيك عن المصداقية الحقيقية ولم يعد لها أي مشروع سوى الاحتفاظ بالثروة والامتيازات القائمة .بالإضافة إلى انخفاض مستوى الأداء الحكومي، فإن الفساد يخلق أجواء تسودها عدم العدالة ويشيع فيها الظلم، وهو

[1] حاحة عبد العالي ،الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012..2013 ،ص100

يؤدي في الوقت ذاته إلى تفويض الشرعية السياسية للدولة، ويعبر عن وجود مشكلات عميقة في معاملات الأفراد مع الدولة، فتفقد الدولة شرعيتها ، كما أن الفساد يؤدي إلى تشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع، فضلا عن ما يترتب على سلبيات الفساد من عنف ومظاهرات واضطرابات ضد الحكومة وضد رموز الفساد، و تقليص المشاركة السياسية حيث قاد الفساد إلى رفض المواطن المشاركة في الانتخابات باعتبار التصويت يعد أهم مؤشر وتفضيله خيار المقاطعة لأنه توصل إلى أن المشاركة تعني الموافقة على الوضع الفاسد والمساهمة فيه ولو بطرق غير مباشرة .حيث أن المواطن الجزائري لم يعد يبالي بالانتخابات، بعد أن أصبحت عديمة الجدوى في نظره، وغير قادرة على تغيير وإصلاح الوضع السياسي الفاسد[1].

فالمجتمع الجزائري اليوم صار يعلق على كل العمليات الانتخابية بالمزورة سلفا وأصبح لا يثق بل ويقاطع الانتخابات، فأعمال التزوير والتحايل على الإرادة الشعبية من شأنه أن يعمق من الأزمة أي أزمة الشرعية وبالتالي وجود فتن ومحن جديدة فتكرار التزوير والتحايل على أصوات الشعب أنتج عدم الثقة في الانتخابات التي تنظمها السلطة ،ودفع للصدام مع الحكومات، هذا الصدام قد يأخذ منحنى خطير يشوه المناخ الديمقراطي في المجتمع ويدفع إلى ممارسة العنف والإرهاب مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والذي يعتبر نتيجة من نتائج شيوع الفساد.

ثانيا:الآثار الإدارية:

من بين آثار الفساد الإداري هو انتشار القيم السلبية داخل الجهاز الإداري الجزائري، وتدني في المقابل أخلاقيات الوظيفة العامة، الأمر الذي يؤثر مباشرة في كفاءة أداء الجهاز الإداري وفعاليته ويمكن حصر بعض القيم السلبية فيما يلي[2] :

- إعاقة جهود الرقابة الإدارية:
- الانحراف بمقاصد القرار عن المصلحة العامة
- تدني وتراجع الكفاءة الإدارية في الأجهزة الحكومية، نظرا لعدم مراعاة الموضوعية عند التعيين أو الترقية ...و لأن التعيين في الجزائر يعتمد على القرابة و المحاباة والمحسوبية والرشاوى وعدم وضع

[1] بكدي كريمة "الفساد السياسي و أثاره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا –دراسة حالة الجزائر-"،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2011_2012،ص 148

[2] حاحة عبد العالي ،الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر ،مرجع سابق،ص104_105

الرجل المناسب في المكان المناسب"، الأمر الذي أدى إلى تدهور وتراجع مردودية الجهاز الإداري ومستوى الإنتاج وإلى تعثر التنمية.

- انتشار الانتهازية ومحاولات توريث الوظائف العامة في مختلف المستويات الإدارية
- تدني مستوى و ولاء وإخلاص الموظفين العموميين للجهاز الحكومي، مما أدى إلى تدني نوعية وجودة المنتج أو الخدمة التي يقدمها الجهاز للمستفيدين منه .
- إفساد العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين، حيث تقوم هذه العلاقة على استبداد الرؤساء بالسلطة وعدم ثقتهم في مرؤوسيهم، وهو ما يؤدي إلى الجمود وعدم المرونة في اتخاذ القرار لمواجهة وحل المشكلات، مما يؤدي إلى تعطيل مصالح المواطنين.
- هجرة الكفاءات وأصحاب الخبرات والمؤهلات العليا.
- إخفاق السلطة الرسمية وذلك بخلق مستوى آخر موازي لها، مما يؤدي إلى عدم فعالية بعض القرارات التي تتخذها السلطة الرسمية، فتفقد بذلك قدرتها وهيبتها.

رابعا :الآثار الاجتماعية والثقافية:

إن آثار الفساد الإداري و المالي على الجانب الاجتماعي هي الأكثر خطورة، فهو السبيل الممهد لظهور الفوضى والاختلال والعصيان والتمرد الاجتماعي ، فهو المؤدى إلى الظلم الاجتماعي. يمكن استنتاج الآثار الحادة والتكاليف الباهظة للفساد الإداري و المالي فيما يتعلق بالنتائج السلبية التي يخلفها على المستوى الاجتماعي والثقافي والتي يمكن تلخيصها في[1]:

1.زيادة حدة التفاوت الاجتماعي وتفاقم ظاهرة الفقر : أنّ المشكلة في الجزائر لا تتعلق بالحريات لكن بمزيد من العدالة الاجتماعية،حيث يمكن أن نعبر عن مظاهر التباين الاجتماعي من خلال الاحتكار المفرط

لأقلية معينة للثروة وازدياد عدد الفقراء، وتراجع الطبقة المتوسطة التي أصبحت تزداد فقرا وتعاني من محدودية الإمكانيات والقدرة الشرائية، حيث نجد تركيز الثروة يزداد انحصارا في ثلة قليلة من المجتمع متمثلة في رجال الجيش وكبار المسئولين ورؤساء الأعمال، ونجد هده الأقلية التي تمثل % 20 من المجتمع تسيطر

[1] بكدي كريمة "الفساد السياسي و أثاره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا –دراسة حالة الجزائر"مرجع سابق ص144_150

على أكثر من 50 % من الثروات الوطنية، مع العلم أن هذا الفارق بين عوائد الأغنياء وعوائد الفقراء يزداد تباينا وتمايزا وذلك من سنة إلى أخرى ما جعل الطبقة المتوسطة تنهار تماما باعتبارها طبقة المثقفين والمتعلمين المهنيين وذوي الدخول المتوسطة.

من جهة أخرى هناك أغلبية من الشعب والتي تفوق نسبتها أكثر من 40 % من فقراء الجزائر يعانون من مختلف أوجه الفقر المالي والفقر الغذائي ، التي تظهر ملامحه في العجز الذي تعاني منه الأسر الجزائرية لتسديد نفقات الحاجات الغذائية اليومية، العجز في الحصول على سكن، انخفاض مردودية قطاع التربية والتعليم مما أدى إلى انتشار التسرب المدرسي وكل ذلك انعكس بدوره على صحة المواطن لذا فإن الفساد ظل يهدد الفقراء وأبعدهم عن العملية الإنتاجية والاستهلاكية، أصبحوا مواطنين لا يعبرون عن تواجدهم ومطالبهم إلا عن طريق الاحتجاج .أو التغاضي عن فساد المسؤولين وعدم المبالاة ،وبالتالي فالفساد عطل قوة فاعلة في المجتمع كان من الممكن الاستفادة منها لو أحسن التعامل معها كما أن إضرار الفساد بتوزيع الدخول بشكل غير متكافئ ومشروع و تهميش النسيج الاجتماعي وخلق طبقة فقيرة جدا وطبقة غنية بالانتفاع من موارد الفقراء، أحدث تحولات سريعة ومفاجئة في التركيبة الاجتماعية الأمر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي واحتمالات زيادة التوتر وعدم الاستقرار السياسي وزعزعة أسس بناءات المجتمع وتفكيكه.

ثانيا : انتشار حالة الاغتراب السياسي: أدى الفساد إلى حالة الإحباط والاغتراب لدى الغيورين على المصلحة العامة وأولئك الذين يفقدون الثقة بتحسين أحوالهم بالطرق المشروعة، فالتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وسوء توزيع الثروة الوطنية وعدم المساواة بينهم أمام القانون وإعطاء معايير الشخصية، العائلية، القلبية الأولوية على معايير الكفاءة والانجاز في التوظيف كلها عوامل ساهمت في اتساع دائرة الاغتراب السياسي والتي تبرز أهم مظاهره في عدم الاكتراث بالقضايا السياسية، وعدم الرغبة في المشاركة والتجاهل السياسي العام وفقدان الثقة في النخبة الحاكمة.

وتعتبر أعمال الشغب والعنف التي يمارسها المواطنون من أهم مظاهر الاغتراب الذي يعانيه المجتمع وهذا كله ناجم عن استفحال الفساد في الدولة الذي ينظر إليها اليوم على أنها جهاز لحماية الفاسدين والمفسدين.

ثالثا زعزعة سلم القيم المجتمعية: إن تأثير الفساد على قيم وثقافة المجتمع يكون نتيجة للفساد الذي يمس بالدرجة الأولى مبدأ العدالة الاجتماعية حيث تصبح اللامساواة إحدى ملامح الدولة المبتلاة بالفساد السياسي، مما يحدث انكسارا في السلم الاجتماعي القائم.

إن فقدان الإحساس بالمساواة وغياب العدالة الاجتماعية يؤديان إلى الشعور بالإحباط وضعف قيم مشاعر الانتماء للوطن، وهنا تظهر مشاعر الأنانية وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، ومن ثم يصبح .الإطار العام مناسبا للانحراف والفساد بكل أنواعه .ومع تداعيات الفساد المختلفة التي تؤدي حتما إلى زعزعة الثقة تساهم في خلق ثقافة جديدة هي**"ثقافة الفساد"**التي تساعد بدور ها على تغذية الممارسات الفاسدة، حيث تسود القيم السلبية التي تعود عليها المجتمع ويتقبلها نتيجة لكثرة تداولها ومعايشتها، كما تتقلص القيم الإيجابية مثل قيم المصلحة العامة والمشاركة .والانتماء و تختزل جميعها في قيمة واحدة هي قيمة المال .

بانتشار الأشكال المختلفة للفساد من رشوة ومحسوبية أدى إلى أن إعدام القيم النبيلة والروح المهنية وروح الإتقان لدى الأفراد وأصبحوا يسلكون نفس السلوكيات الفاسدة، وأصبح الكل يبحث عن الربح السريع وعندما تقبل أجيال المواطنين الفساد كأسلوب في العمل وطريقة الحصول على مزايا في المجتمع، يبدأ النسيج الأخلاقي المجتمعي في الانهيار ويتدهور السلم القيمي للمجتمع بحيث يصبح الأفراد فيها لا يميزون بين الخير والشر.

وعليه فالفساد في الجزائر أضحى يشكل خطرا على الاستقرار الاجتماعي من خلال إسهامه في زيادة التوتر الاجتماعي نتيجة تعميق الهوة بين الطبقات الاجتماعية، حيث يزداد الغني غنى والفقير فقرا، نتيجة إهدار كثير من أموال التنمية خارج مسارها الصحيح، خاصة إلى جيوب الفاسدين مما يزيد من احتمالات عدم الاستقرار السياسي ويعرض النظام إلى التآكل المستمر[1].

[1] بكدي كريمة "الفساد السياسي و أثاره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا –دراسة حالة الجزائر"مرجع سابق ،ص157

المبحث الثاني: جهود الجزائر في محاولة معالجة الآثار المترتبة عن الفساد الإداري و المالي على التنمية في الجزائر.

رأينا في فيما سبق أن الفساد من أشد الأمراض خطورة على عمليات التنمية ،و يهدد مستقبل الدول، خاصة الدول النامية التي تعاني من مشاكل الاقتصادية و السياسية نتيجة الآثار التي يخلفها الفساد على جميع المجلات .و من هنا يلزم تكاتف جميع الجهود على مختلف المستويات لاتخاذ الإجراءات الصارمة لمكافحة الفساد.

المطلب الأول : الجهات المسئولة على مكافحة الفساد عالمياً

هناك الكثير من الجهود الدولية لأجل مكافحة الفساد و محاولة الحد منه و ذلك عن طريق الدول أو المؤسسات الدولية التي تهتم بهذه المشكلة ، وهنا سنحاول عرض بعض تلك الجهود ومنها[1]:

1. **هيئة الأمم المتحدة** : تبنت الأمم المتحدة اتفاقيه دولية لمكافحة الفساد عرفت باسم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 ،والغرض منها هو لقلق الدول الأطراف من خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها مما يقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة وقلقها أيضاً من الصلات القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة، واقتناعا منها بأن الفساد لم يعد شأناً محلياً بل هو ظاهرة عالمية تمس كل المجتمعات و الاقتصاديات مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمرا ضروريا.

وقد تطرقت الاتفاقية إلى الجرائم التي تعد من جرائم الفساد وهي كالأتي:

- رشوة الموظفين العموميين الوطنيين.
- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية.
- اختلاس الممتلكات.
- المتاجرة بالنفوذ.
- إساءة استغلال الوظائف.
- الإثراء غير المشروع.

[1] ماهية الفساد على الموقع، ص www.nazaha.iq/%5Cpdf_up%5C994%5C18.pdf11

•الرشوة في القطاع الخاص.

•اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.

•غسل العائدات الإجرامية .

•الإخفاء.

•أعاقة سير العدالة.

.2منظمة الشفافية الدولية : تعتبر هذه المنظمة من أكثر المنظمات الأهلية نشاطاً وفعالية في مجال مكافحة الفساد و قد أنشأت هذه المنظمة في 1993 ،و هي منظمة غير حكومية،غرضها محاربة الفساد في العالم من خلال:

_تضافر جهود جميع الجهات وهي: الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص على المستويين الوطني والدولي.

-زيادة الوعي العالمي من خلال الفروع القومية للمنظمة في الدول المختلفة.

وقد أكدت المنظمة على عدة مبادئ لمحاربة الفساد ومنها:

•الحاجة إلى التحالف مع كل من له مصلحة في مقاومة الفساد.

•دعم الفروع المحلية للمنظمة لتحقيق مهمتها.

•تجميع وتحليل ونشر المعلومات وزيادة الوعي العام بالأضرار المهلكة للفساد (خاصة في الدول النامية) على الإنسان والتنمية الاقتصادية [1].

و هنا قائمة بالتدابيرالأساسيّة المطلوبة من الحكومات[2]:

المنضمة إلى اتّفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد

✓ إرساء نظام يعتمد على الجدارة في مجال الخدمةالمدنيّة .

---

[1] ماهية الفساد على الموقع، صwww.nazaha.iq/%5Cpdf_up%5C994%5C18.pdf12

[2] ريك ميسيك "إدارة الحكم :أخبار وأفكار"في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،تقرير لمنظمة الشفافية الدولية،المجلّد 2 ، العدد1،2008،ص12

- ✓ اعتماد ميثاق سلوك لكّل الموظّفين و المسئولين في القطاع العام والسعي الجّدي لإلزام الموظفين بالكشف عن أي نشطات و وظائف واستثمارات وأصول وهباتخارجيّة قدتتسبّب بتضارب للمصالح.
- ✓ استحداث نظام مشتريات عامّة يرتكز علىالشفافيّة والمنافسة ومعايير الاختيارالموضوعيّة، مع إمكانيّة اللّجوء إلى القضاء في حال حدوث خروقات.
- ✓ تعزيزالشفافيّة فيعمليّات التنظيم والعمل وصنع القرارات في الإدارة العامّة عبر تدابير كقوانين الوصول إلى المعلومات.
- ✓ وضع خطّةتنظيميّة شاملة لمنع تبييض الأموال والتفكير في استحداث وحدة استخباراتيةماليّة لتلّقي التقارير حول الصفقات المريبة وتحليلها ونشرها.
- ✓ منع تقديم الرشوة أو طلبها من قبل موظّفي القطاع العام، وكذلك حظر المتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال المنصب العمومّي والإثراء غير المشروع.
- ✓ تجريم إخفاء هذه الأعمال وتجريم إعاقة سير التحقيق في قضايا الفساد ومحاولات اقتراف أعمال الفساد .
- ✓ تأمين فترة تقادُم طويلة بشأن الرشوة وأعمال الفساد الأخرى وتوفير ما يلزم لتعليقها لدى إفلات الجاني من يد العدالة.
- ✓ الحرص على أن تعكس العقوبات على أعمال الفساد فداحة الجريمة، وعلى ألاّ ُبالَغ بتوسيع حصانات الموظّفينالعموميّين؛ وفي حال إمكانية الاستنساب في الملاحقة القانونية، يجب فعل ذلك بناءً على الحاجة لمنع الفساد.
- ✓ اعتماد إجراءات لتجميد عائدات أعمال الفساد وحجزها ومصادرتها والسماح للّذين تضّرروا من أعمال الفساد برفع دعوى للتعويض عليهم.
- ✓ إزالة أي حواجز تفرضها قوانين السّريةالمصرفيّة للتحقيق في قضايا الفساد.
- ✓ اتّخاذ التدابير المناسبة لحماية من يشهد على أعمال فساد أو يبلّغ عنها.

- ✓ اعتماد تدابير لتشجيع المشاركين في أعمال فساد على الإفصاح عن أعمالهم؛ يمكن مثلاً بالمقابل منحهم حصانة أو تخفيف عقوباتهم.
- ✓ التعاون مع حكومات أخرى في مجال التحقيقات في قضايا الفساد ومحاكمة الجناة عبر تأمين المعلومات التي تطلبها حكومةٌ أخرى والامتثال لطلبات تسليم المجرمين؛ أو، إن كان المتَّهم من مواطنيها، تسليمه أو محاكمته.
- ✓ الحرص على الإعادةالفوريّة لعائدات أعمال الفسادُ المرتكَبة في دولٍ أخرى والموجودة على أراضيها[1].

3.البنك الدولي: وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات و الاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد و الحد من آثاره السلبية على التنمية الاقتصادية [2].

حيث بدأت مجموعة متزايدة من الأدلة تؤكد أن الفساد يتسبب في قدر هائل من الأضرار على التنمية. وقد أثبتت بحوث للبنك الدولي وجهات أخرى أن هناك علاقة ارتباط عكسي بين النمو والفساد. فالفساد يعمل كضريبة تنازلية، بحيث يعاقب المواطنين الأكثر فقراً والشركات الأصغر حجماً. كما يقيد وصول الخدمات إلى المواطنين الأكثر ضعفاً، ويصاحبه تراجع في مستوى الخدمات العامة المقدمة. وهو يمثل تكلفة باهظة تتحملها الشركات. وحسب أحد التقديرات، تتم سرقة 20 إلى 40 مليار دولار من البلدان النامية كل عام بسبب الفساد.

و يقترح رئيس البنك الدولي بشأن كيفية معالجة البنك الدولي للمسائل المتعلقة بمكافحة الفساد بالإشارة إلى أمرين[3]:

أولا: أن جدول أعمال مكافحة الفساد يُعتبر جزءا مهما من حركة نظم الحوكمة الرشيدة الأوسع نطاقا، وينبغي النظر إليه في هذا الإطار. ومما لا شك فيه أن الحوكمة الرشيدة هي إحدى أكثر القضايا أهمية

---

[1] ريك ميسيك "إدارة الحكم :أخبار وأفكار"في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،المرجع السابق،ص12

[2] د/محمد الفتاح محمود بشير المغاربي "الفساد الإداري _أسبابه و آثاره و أساليب مكافحته_" منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر،2011،ص258

[3] www.albankaldawli.org

بالنسبة لتحقيق التنمية والنمو المشترك. فالمؤسسات العامة تقدم خدمات حيوية مثل الصحة والتعليم التي يعتمد عليها الفقراء بشكل خاص. والفساد يدمر جميع هذه الوظائف ويقوضها، وعلى هذا النحو فإنه يمثل عقبة رئيسية أمام التنمية. وفي هذا السياق، فإن مكافحة الفساد كانت وستظل واحدة من قمة أولويات البنك الدولي.

وثانيا: أنه كما تشير وثيقة البنك الدولي المحدثة لإستراتيجية الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، فإن جانبا كبيراً من عمل البنك في جدول الأعمال هذا يتعلق بإدارة المخاطر وليس تجنبها. إننا بحاجة إلى الانخراط في السياقات التي لا تحتل مرتبة عالية في المؤشرات العالمية لنظم الحوكمة الرشيدة. إننا بحاجة إلى أن مكافحة الفقر في المناطق التي يكون فيها الإطار القانوني لمكافحة السلوك الفاسد والسلوكيات غير المشروعة إطارا معيبا، والتي لا تعمل فيها المؤسسات المعنية بالمساءلة العامة بشكل جيد أو لا توجد على الإطلاق. إننا بحاجة إلى تشجيع الموظفين على تحمل المخاطر والابتكار في خدمة التنمية، طالما أنه يتم التفكير في هذه المخاطر بعناية بشكل مسبق وتتم إدارتها أثناء مرحلة التنفيذ. ويتعين أن تكون استجابتنا سريعة وحاسمة عند بدء ظهور المشاكل، التي ستظهر حتما.

لقد ركز البنك الدولي على إصلاح المؤسسات الحكومية، وتأثير المشاركة العامة، ورسم الإستراتيجيات التالية[1] :

- ✓ منع الفساد في البرامج التي تمويلها البنك.
- ✓ مساعدة الدول على الحد من الفساد، وأخذ عامل الفساد عند إقراض الدول.
- ✓ اعتماد الجهود الدولية للحدّ من الفساد.

4.صندوق النقد الدولي: يعتبر صندوق النقد الدولي من المنظمات الدولية الحكومية المعنية بالأنشطة الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والترويج للحكم الصالح وهو يتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية سواء على صعيد الدول الأعضاء أم على الصعيد العالمي ،حيث يشارك الصندوق في وضع معايير ومواثيق الممارسات السليمة المقبولة دوليا في مجالات الشفافية والمساءلة.

[1] د/عبد القادر خليل"دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر" الملتقى الوطني حول آليات حماية المال العام و مكافحة الفساد ،جامعة المدية ،ص16

لجأ صندوق النقد الدولي إلى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائقا في عملية التنمية الاقتصادية.

اتخذ الصندوق موقفا حازما من الدول التي تعد رشوة الموظفين الحكوميين في الدول الأخرى نوعا من نفقات ترويج الأعمال التي يجب إعفائها من الضرائب، ويطرح الصندوق مجالين رئيسيين لمساهمته في مكافحة الفساد، المجال الأول في تطوير إدارة الموارد العامة، ويشمل ذلك إصلاح الخزينة ومديريات الضرائب وأسس إعداد الموازنات العامة، و إجراءات و نظم المحاسبة و التدقيق ، أما المجال الثاني فهو خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تشمل تطوير القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال التجارية[1].

5.المنظمة العربية لمكافحة الفساد: هي مؤسسة أهلية مستقلة لا تسعى إلى الربح، تهدف إلى تعزيز الشفافية والحكم الصالح في العالم العربي. تجهد المنظمة، من خلال مجموعة من البرامج والمنشورات، لمكافحة الفساد، ثقافةً وممارسة، وتعميم الوعي بآثاره المدمرة على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية[2].

تهدف هذه الاتفاقية إلى[3]:

-تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله، وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها.

-تعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه واسترداد الموجودات.

-تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

-تشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع ومكافحة الفساد.

6.منظمة التجارة العالمية: أصدرت غرفة التجارة العالمية عام 1996 توصية تحث فيها أعضائها على تبني قوانين مصممة للحد من الرشوة في التجارة العالمية وهذه القوانين تمنع التعاطي بالرشوة لأي سبب من

---

[1] محمد صيرفي، الفساد بين الإصلاح و التطوير الإداري، الإسكندرية :مؤسسة حورس الدولية للنشر و التوزيع،2008،ص50،ص51

[2] http://arabanticorruption.org/

[3] الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته"الإطار القانوني و المؤسسي للوقاية من الفساد و مكافحته في الجزائر" ط2014،ص90

الأسباب ،كما أقرت في شهر ديسمبر 1996 إنشاء وحدة عمل خاصة لمراقبة الشفافية في التبادلات الحكومية في الدول الأعضاء، و تهدف الوحدة إلى القيام بدراسة عن الممارسات الحكومية في هذا الصدد بغرض صياغة المواد الأساسية لاتفاقية حول الفساد[1].

7.اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته:تعترف بأن الفساد يقوض المساءلة والشفافية في إدارة الشؤون العامة وكذلك التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في القارة.وإذ تدرك الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للفساد في القارة،تتمثل أهداف هذه الاتفاقية فيما يأتي[2].:

1تشجيع وتعزيز قيام الدول الأطراف بإنشاء الآليات اللازمة في إفريقيا لمنع الفساد وضبطه والمعاقبة، والقضاء عليه وعلى الجرائم ذات الصلة، في القطاعين العام والخاص.

2تعزيز وتسهيل وتنظيم التعاون فيما بين الدول من أجل ضمان فعالية التدابير والإجراءات الخاصة بمنع الفساد والجرائم ذات الصلة في إفريقيا وضبطها والمعاقبة والقضاء عليها.

3تنسيق ومواءمة السياسات والتشريعات بين الدول الأطراف لأغراض منع الفساد وضبطه والمعاقبة والقضاء عليه في القارة.

4تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحقوق المدنية والسياسية.

5توفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية والمسائلة في إدارة الشؤون العامة.

المطلب الثاني : أساليب مواجهة الفساد الإداري و المالي في الجزائر

فالجزائر دولة كغيرها من الدول تدرك في الوقت الحاضر مدى خطورة الفساد والمشاكل الناجمة عنه التي من شأنها تهديد الأمن والاستقرار السياسي وتقويض القيم الأخلاقية وتعريض التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية للخطر. أما عن تجربة مكافحة الفساد في الجزائر، فتشير إلى اتخاذ العديد من التدابير من اجل الوقاية من الفساد ومحاربته[3].

---

[1] بكدي كريمة "الفساد السياسي و أثاره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا –دراسة حالة الجزائر-"مرجع سابق،ص180

[2] الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته" مرجع سابق ،ص72

[3] د/عبد القادر خليل"دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر" الملتقى الوطني حول آليات حماية المال العام و مكافحة الفساد جامعة المدية ،ص16

ومن هذا المنطلق فقد سعت إلى انتهاج السبل الكفيلة للحد من ظاهرة الفساد، حيث تمثلت أهم جهود السلطات العمومية الرامية للوقاية من الفساد فيما يلي:

1.تصديق الجزائر على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته :لقد وقعت الجزائر على الاتفاقية الإفريقية للوقاية ومكافحة الفساد في ديسمبر 2003 ، وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد شهر أوت 2004, كما صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة شهر أوت 2004،وتبنت كل القوانين و الاتفاقيات التي جاءت بها هذه الهيئات من اجل مكافحة الفساد.[1]

2. إنشاء هيئات حكومية للرقابة و مكافحة الفساد:

تعد الأجهزة الرسمية والمؤسسات الحكومية الرقابية التي تقوم الدولة بإنشائها وإرساء دعائمها من الوسائل المهمة للحد من الفساد على المستوى المحلي خاصة ما يتعلق منها بالرشوة وممارسة النفوذ ، فهي تمنع المسئولين على مختلف المستويات من ممارسة الفساد و نجد:

_مجلس المحاسبة[2] : مجلس المحاسبة مؤسسة تتمتع باختصاص إداري وقضائي في ممارسة المهام الموكلة إليه، مقره في الجزائر العاصمة .ويعتبر المؤسسة العليا للمراقبة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، تهدف هذه الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- التحقق من مدى تطبيق قوانين المالية وقواعد الميزانية تطبيقا صحيحا، والتحقق من مدى شرعية العمليات وترخيصها، وتبرير الإرادات والنفقات العمومية و الالتزامات الخاصة بها، إضافة إلى مراقبة مدى شرعية الحسابات الخاصة بالعمليات المتعمقة بأموال الدولة والجماعات المحلية.
- التأكد من تطبيق السلطة التنفيذية للقوانين وعدم إجحافها في فرض الضرائب ما حصلت عليه من إرادات و مداخيل.
- الكشف عن المخالفات المالية إذا ارتكبت أثناء تنفيذ الميزانية.
- معرفة ما إذا كانت الوحدة الإدارية قادرة أو مؤهلة لاستخدام الأموال العمومية
- التحقق من قيام المحتسبين بتقديم الحسابات و جعل سير المالية العامة بصورة واضحة.

---

[1] زوين إيمان"دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية_دراسة حالة الجزائر- مذكرة نيل شهادة الماجستير جامعة منتوري قسنطينة 2010_2011،ص134

[2] سهيلة بوزبرة"دو مجلس المحاسبة في مكافحة جرائم الفساد" الملتقى الوطني حول آليات حماية المال العام و مكافحة الفساد جامعة المدية،ص4

♦ أعلن السلطات بالمخالفات والتقصير وعد احترام أحكام ومبادئ الميزانية العامة المطلوبة قانونا.

_المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية(ONSPC[1]) : هي ثاني هيئة وضعت لمحاربة الفساد حيث تعتبر أداة لتقديم اقتراحات للقضاء على الرشوة ومعاقبة ممارسيها وإضفاء الشفافية ، يقوم المرصد برفع حصيلة سنوية لتقدير التدابير المطبقة والنقائص باقتراحات، تعليقات وتوصيات. مارس المرصد نشاطاته التي مست مختلف القطاعات واعتنى خصوصا بفحص وتشخيص الإجراءات وقواعد التسيير وكذا تحديد مواطن الخلل والانحرافات الأخرى ومعرفة هذه الاختلالات والكشف عن مسببتها ودوافعها .وقد انتهج المرصد الوطني لمحاربة الرشوة أسلوب إجراء التحقيقات الميدانية وعقد عدة جلسات مع عدة مسؤولين بصفة منتظمة والاستعانة بآراء المئات من الموظفين وبأعضاء الجمعيات والمتطوعين الذين تم التقرب منهم اعتمادا على تجاربهم[2] .

وتجدر الإشارة إلى أن المرصد تعرض لمجموعة من الضغوط أظهرت عدم قدرته الفعلية في الحد من ظاهرة الفساد، إذ لوحظ أن التنظيم الذي يحكم هذه الهيئة تم تنظيمه بعد مرور 19 شهرا من الإعلان عنه مما يؤكد غياب الإرادة السياسية في تشجيعه وتحصينه من ناحية، ناهيك عن التباطؤ الإداري البيروقراطي للحد من فاعليته من ناحية ثانية .

ومن جهة أخرى ما عقّد مهمة المرصد الوطني هو أن جريمة الرشوة لا تخلق ضحايا ظاهريين ومشخصين وكثيرا ما يرتكبها منحرفون متخصصون ومؤهلون لهم معرفة تامة بالقوانين ويبحثون دوما عن الأساليب المتميزة لأي ثغرة في التنظيم كما أن عدم نشر التقارير أو عدم التصريح والإعلان الخاص بالنتائج التي توصل إليها أدى إلى غياب الاتصال، وعدم تحقيق الهدف الذي أسس من أجله وهو التوعية الإعلامية والتحسيس للوقاية من الرشوة، حيث أنه لا يملك أرقاما عن قضايا الرشوة كما لا يملك عدد المرتشين الذين تمت إحالتهم على العدالة لمحاكمتهم طبقا للقانون لما ارتكبوه في حق الاقتصاد على حد سواء.

_إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: والتي تتولى على وجه الخصوص اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد، إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد، جمع

[1] Observatoire national pour la prévention et la lutte contre la corruption

[2] بكدي كريمة "الفساد السياسي و أثاره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا –دراسة حالة الجزائر-"مرجع سابق،ص206

ومركزة واستغلال كل المعومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها لاسيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية عن عوامل الفساد لأجل تقديم توصيات لإزالتها، تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية واستغلال المعلومات الواردة إليها والسهر على حفظها، السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي[1].

3.إصدار تشريعات قانونية :إن التطور الكبير الحاصل في الفساد أوجب على الجميع تطوير آليات مكافحته، ومن بين هذه الآليات نجد سن القوانين و التشريعات، و لما كانت ظاهرة الفساد تمثل خطورة كبيرة و ذات أوجه متعددة على اعتبارها أنها لم تعد شأنا محليا بل ظاهرة عالمية، بادرت الجزائر في مكافحة هذه الظاهرة فأصدرت القانون رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 و المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، و لذا سنتعرض لأهم ما جاء فيه.

إن من أهم التدابير الوقائية التي استهل بها المشرع الجزائري قانون الفساد نجد:[2]

– **التوظيف:** إذ فرض هذا القانون جملة من المعايير الواجب توفرها في مستخدمي القطاع العام مثل: الجدارة و الكفاءة و النزاهة.

– **التصريح بالممتلكات:** ألزم القانون كل موظفي القطاع العام بالتصريح بالممتلكات و ذلك خلال الشهرين اللذين يعقبا تنصيبه، و عاقب على كل مخالف أو مصرح بالكذب بعقوبة تصل إلى سنتين و ذلك في لمادة 36.

- **وضع وثيقة أخلاقية:** و تتمثل هذه المدونة أساسا في جملة من المبادئ و القيم التي يجب أن تراعى بمناسبة الأداء المهني، و كذا جملة من النصائح الإرشادية التي على كل المستخدمين إتباعها و توخيها في آداءاتهم الوظيفية.

---

[1] زوين إيمان"دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية_دراسة حالة الجزائر- مذكرة نيل شهادة الماجستير جامعة منتوري قسنطينة 2010_2011،ص134

[2] /http://droit7.blogspot.com

– **التدابير المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية:** و تتمثل هذه التدابير الوقائية في إتباع سياسة رشيدة و طرق عقلانية في تسيير الصفقات مع الالتزام الكامل بالإعلان عنها بتأسيس الإجراءات المعمول بها في الإعلان عنها، وكل هذا ما تضمنته المادة التاسعة من هذا القانون.

القطاع الخاص: و قد نص القانون أيضا على وضع آليات مراقبة داخلية حتى على القطاع الخاص و ذلك بالتدقيق في الحسابات المعمول بها بالإضافة إلى تحرير وثيقة بها جملة من المبادئ الأخلاقية و النصائح التوجيهية.

أما في الباب الرابع فقد تعرض المشرع الجزائري إلى التجريم و العقوبات و كذا أساليب التحري و كذا رشوة الموظفين العموميين و التي تتمثل بعض صورها أساسا في:

– الإمتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية.

- الرشوة في مجال الصفقات العمومية.

- رشوة الموظفين العموميين الأجانب و موظفي المنظمات الدولية العمومية.

– اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي.

– الغدر.

– استغلال النفوذ.

– إساءة استغلال الوظيفة.

– عدم التصريح بالممتلكات أو التصريح الكاذب بالممتلكات.

– الإثراء غير المشروع.

ما يلاحظ في الأخير أنه رغم التدابير القانونية القوية التي وضعتها الجزائر فيما يخص مكافحة الفساد فإن متطلبات تنفيذها على أرض ا لواقع يتطلب الكثير من الإمكانيات البشرية والمادية والتقنية الشيء الذي تفقده كثيرا الجزائر منها على وجه الخصوص متطلبات الحكم الإليكتروني حيث لا تزال الجزائر متأخرة كثيرا في هذا المجال بالإضافة إلى التأخر الكبير في مجال التحكم في تكنولوجيا الاتصال، إذ لا يمكن تطبيق هذه القوانين في ظل المحيط السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يتميز بالفوضى وقلة المراقبة وضعف الضبط والتنظيم الإداري.

3. تطبيق الإجراءات الاقتصادية تشمل ما يلي:

_التركيز على سياسة الإصلاح الاقتصادي و بناء المؤسسات بحيث يكمل بعضهم بعضا .

_ضبط الأسواق: و يشمل ذلك أسواق السلع و الخدمات و أسواق رأس المال ،قصير الأجل(الجهاز المصرفي)،طويل الأجل (بورصة الأوراق المالية).حتى لا يتم استخدامها كوسيلة لممارسة و نشر الفساد، أو لغسيل الأموال الناتجة عن الفساد أو التي تدعم الفساد.

_إصلاح النظام الضريبي و الجمركي ،حتى يكون حافز للاستثمار ،فارتفاع أسعار الضرائب و الجمارك يعوق الاستثمار و يدفع العديد من المشروعات إلى تقديم الرشاوى للموظف لكي يتهرب من الضرائب أو الجمارك[1].

4.تطبيق الحكم الراشد كآلية للمكافحة الفساد الإداري و المالي:وبالنسبة للجزائر فقد ظهر مصطلح الحكم الراشد في القانون رقم 06_06 المتعلق بالمبادئ العامة، حيث عرفه بأنه" :المنهج أو الآلية التي بموجبها تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية. يمثل الحكم الراشد انعكاس لتطورات المجتمعات الدولية والمحلية، حيث اعتبرته المنظمات الدولية بأنه السبيل إلى تغيير الأوضاع، وتحقيق التنمية والإصلاح الإداري والمالي والمؤسساتي.من خلال تبني قواعد الحكم التي تندرج حول الشفافية ،المسائلة ،سيادة القانون، الديمقراطية و المشاركة السياسية[2].

5.تعزيز دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد:يعتبر دور الصحافة ووسائل الإعلام بصفة عامة في محاربة الفساد الإداري و المالي دورا متميزا عن باقي الوسائل الأخرى، حيث يعتبر الخط الأول في فضح أعمال الفساد فضلا عن إنجاح عمليات الانتقال الديمقراطي فالإعلام هو أهم مرتكز في مواجهة الجريمة من خلال وسائله المقروءة والمسموعة أو المرئية ببرامجها ومضامينها . و يتضح الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في محاربة الفساد والتصدي له على النحو الآتي[3]:

1 - نشر الوعي الوقائي والأخلاقي بين أفراد المجتمع بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد.

---

[1]حسين المحمدي بوادى "الفساد الإداري_لغة المصالح_" دار المطبوعات الجامعية،مصر 2008،ص168

[2]وفاء رايس/ ليلى بن عيسى"الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية" -الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر،2013،ص5

[3]دور الاعلام في مكافحة الفساد - هيئة مكافحة الفساد www.jacc.gov.jo/Portals/0/news

2-تنظيم حملات توعية للرأي العام لدعم مكافحة الفساد.

3 - نشر الدراسات المتخصصة بهذه الظاهرة.

4 - تسليط الضوء على مشكلات الجهاز الحكومي.

5 - كشف معوقات تحسين الأداء المؤسسي الحكومي .

6 - متابعة الندوات والمؤتمرات التي تختص بموضوع الفساد ونشر التقارير عنها وإعطاءها أهمية خاصة.

7 - متابعة الإجراءات الحكومية الخاصة بمحاربة الفساد .

8- نشر تجارب الشعوب الأخرى التي نجحت بالحد من هذه الظاهرة ومحاولة تسليط الضوء عليها .

9- المتابعة الجدية لقضايا الفساد المثارة وتتبعها للوصول إلى حل نهائي لها.

10- التوعية بأهمية تحقيق الإصلاح الإداري والحاجة للإصلاح وبيان ضرورة تكاتف الجميع للوصول للإصلاح الإداري المنشود .

11- الشفافية في كشف كل ممارسات الإدارات الفاشلة وإثارة قضايا الفساد وايلاءها الأهمية القصوى بوضعها على سلم أولوياتها واعتبارها من الأهداف الأساسية للإعلام.

بالإضافة إلى كل هذه الأساليب و الإجراءات المختلفة ينبغي على الجزائر و غيرها كم الدول إن تعتمد عليها في محاولة التقليل من تفشي ظاهرة الفساد الإداري و المالي و ذلك من خلال[1]:

- اعتماد إستراتيجيات بناءة في الحد من الفساد من خلال تنسيق كافة الجهود المبذولة في هذا الإطار من طرف المنظّمات الحكومية أو غير الحكومية و خاصة منها منظّمات المجتمع المدني و تفعيل دورها و الاستفادة من تجارب العديد من الدول بإنشاء هيئات ووكالات تأخذ الطابع التعاوني بين الحكومة و المجتمع لمكافحة الفساد .

[1] بن رجم محمد خميسي/ حليمي حكيمة" الفساد المالي و الإداري :مدخل لظاهرة غسيل الأموال و انتشارها" الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري و المالي07/06ماي 2012 جامعة بسكرة،ص12

- تبسيط القوانين و جعلها أكثر شفافية ووضوحا و إزالة الغموض الذي يتيح المجال لتأويل تفسير القوانين حسب مقتضيات مصالح فئة على حساب فئة أخرى ، و كذا تغطية كافة الثغرات التي يمكن استغلالها.
- الاهتمام بالجانب الأخلاقي للمجتمع و بثّ مبادئه في أفراده من خلال المناهج التربوية و الثقافية في مختلف المدارس و الجامعات و المراكز الدينية ووسائل الإعلام المختلفة لبناء علاقة جديدة بين الفرد و الدولة أساسها الأمانة و النزاهة و الحفاظ على المال العام.
- لا بد من نشر الوعي لدى المواطنين لضرورة التعاون مع الجهات المختصة في مكافحة الفساد في التبليغ بفساد الإداريين و الموظفين و مختلف المسئولين سواء في القطاع العام أو الخاص خاصة في حالة طلب الرشوة.
- تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع برفع الأجور و تقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة لهم، خاصة و أنّ ضعيفي الدخل مهددون أكثر من غيرهم في التوجه نحو الفساد.
- محاربة الفساد السياسي الذي بني على أساس تزاوج السلطة مع الثروة ، إذ لا بد من المتابعة و المراقبة الدائمة لثروات السياسيين و المسئولين الحكوميين كونهم أكثر المسئولين عن عمليات الفساد.

خاتمة

لقد أصبحت ظاهرة الفساد و خاصة في شكله المالي و الإداري من أسوء مظاهر الاقتصاد العالمي الحديث حتى أضحت كارثة كبرى تبتلع شيئا فشيئا خيرات البلاد بكامله و بالتالي التأثير على مجلات التنمية الاقتصادية ، ففي الجزائر فهو يؤدي إلى إضعاف أداء القطاعات الاقتصادية و من ثمّ النمو الاقتصادي ،حيث يؤثر على استقرار ملاءة مناخ الاستثمار فهو يزيد من تكلفة المشاريع و يهدد نقل التقنية ، و يضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار حيث يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة و معيقة للاستثمار. كذلك التقليل من إيرادات الدولة و أموالها و هو ما يؤّثر سلبا على مقابلاته من الإنفاق العام و خاصة على جودة البنى الأساسية و الخدمات العامة المقدمة .كل هذه الآثار و غيرها كان على الجزائر التصدي لها و محاولة التقليل منها من خلال عدة إجراءات مختلفة لمكافحة الفساد كل أنواعه و خاصة الفساد الإداري و المالي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

في الآونة الأخيرة ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الفساد باعتباره ظاهرة عميقة و متفشية في كل المجتمعات بدون استثناء، و لكن بدرجات متفاوتة الحد، وبما أن جميع الدول تسعى إلى تحقيق التنمية في اقتصادياتها باعتبارها تضمن مستوى من التقدم و الازدهار و تحسين الظروف المعيشية و الرفاهية للأفراد و المجتمع.و لكن تواجهها عدة معوقات تحول دون بلوغ هذه الأهداف و غيرها ، ومن أهم هذه المعوقات نجد الفساد بصفة عامة و الفساد الإداري و المالي بصفة خاصة،و ازداد الاهتمام الدولي بالفساد و كذا المشكلات الناجمة عنه في النصف الثاني من الثمانينيات على نحو لم يكن معهودا من قبل و ذلك نظرا إلى تعاظم الآثار الاقتصادية و الاجتماعية السلبية للفساد على التنمية.

و لهذا حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التي تمحورت حول **الآثار السلبية التي خلفها الفساد الإداري و المالي على التنمية الاقتصادية** و خصصنا حالة **الجزائر** باعتبارها من بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة و تأثرت بها كثيرا. حيث تزايد اهتمام الحكومة الجزائرية بمشكلة الفساد وبما تفرزه من انعكاسات سلبية وأضرار بالغة في مختلف ميادين الحياة الإنسانية

والاقتصادية والاجتماعية, و تسعى فيه إلى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة العالمية والمتمثلة في الوصول إلى الحدود الدنيا في مؤشرات الفساد.

و من خلال ما تقدمنا بطرحه سابقا يتأكد لنا أن تفشي الفساد من شأنه أن يعطل كل برامج التنمية التي تعمل الحكومات على وضعها، و بالنسبة للجزائر تعد مسألة مكافحة الفساد مسالة هامة و ضرورة حتمية وذلك بوضع برنامج كبير لدعم التنمية الاقتصادية و محاربة كل أشكال الفساد، وهذا من خلال وضع إستراتيجية محكمة يشارك فيها كل من الحكومات و الإدارات العمومية و مجتمع الأعمال و وسائل الإعلام و المجتمع المدني كل بحسب مستواه. لأن مسألة الفساد مسألة معقدة فمكافحتها تتم وفقا لجهود جماعية و ليست فردية. لأن النجاح في تجسيد هذه المشاريع و التحكم في مصادر الفساد من شأنه أن يحسن نظرة المجتمع الدولي لمناخ الأعمال في الجزائر، و يسمح بجذب الاستثمارات الأجنبية و يشجع القطاع الخاص الوطني على القيام باستثمارات منتجة، الأمر الذي يسمح بتحقيق تنمية حقيقية مستديمة،كما أنه شرط أساسي لترسيخ المنافسة العادلة و بذل جهود إضافية لتوفير متطلبات مواجهة الفساد المتمثلة في وجود دولة توفر الخدمات بمزيد من الفعالية و الكفاءة و الأمانة في استخدام الموارد العامة و حماية حقوق الملكية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم (الآيات :القصص،النحل،البقرة ،الدهر ،الأنبياء).

المعاجم

- معجم الوسيط "إصدار مجمع اللغة العربية ،القاهرة ط3_1998
- معجم ،" لسان العرب" ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور دار المعارف، القاهرة، المجلد الخامس.

الكتب

- أمير فرج يوسف" الحوكمة و مكافحة الفساد الإداري و الوظيفي و علاقته بالجريمة" ،مكتبة الوفاء القانونية،الإسكندرية،مصر ،ط1،2011.
- حسين المحمدي بوادى "الفساد الإداري_لغة المصالح_" دار المطبوعات الجامعية،مصر 2008.
- طاهر محسن منصور الغالبي .د/صالح مهدي محسن العامري "المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال و المجتمع"،دار النشر وائل ،مصر ،ط1،2008
- علي جدوع الشرفات"التنمية الاقتصادية في العالم العربي "دار جليس الزمان 2010,الطبعة الأولى 2010.
- فريد بشير طاهر "التخطيط الاقتصادي"،دار النهضة العربية للنشر و الطباعة بيروت1998 .
- فليح حسن خلف "التنمية و التخطيط الاقتصادي" جدارا للكتاب العالمي ،الأردن 2006 .
- قادري محمد الطاهر"التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق" مكتبة حسن العصرية للنشر و التوزيع،لبنان،2013.

- محمد الصيرفي ،الفساد بين الإصلاح و التطوير الإداري مؤسسة حورس الدولية للنشر و التوزيع ،الإسكندرية ،2008.
- محمد عبد العزيز عجمية ،سحر عبد الرءوف القفاش ،علي عبد الوهاب نجا "التنمية الاقتصادية و مشكلاتها" دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع ،مصر،2013 .
- هاشم الشمري ود/إيثار ألفتلي" الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية" دار النشر اليازوري ،الطبعة الأولى، 2011.
- هنان مليكة "جرائم الفساد"دار الجامعة الجديدة ،الجزائر ،2010.

المذكرات و الأطروحات

- بكدي كريمة "الفساد السياسي و أثاره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا –دراسة حالة الجزائر-"،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2011_2012.
- حاحة عبد العالي ،الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام، تحت إشراف الأستاذ الدكتور :الزين عزري، جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012/.2013 .
- خلادي إيمان نور اليقين "دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2011-2012.
- زوين إيمان"دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية_دراسة حالة الجزائر- مذكرة نيل شهادة الماجستير جامعة منتوري قسنطينة 2010_2011.
- سارة بوسعيد "دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا"مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف2012_2013 .
- شيخاوي سنوسي"هجرة الكفاءات الوطنية و إشكالية التنمية في المغرب العربي:دراسة حالة الجزائر2010 1999" مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية2010 /2011.

- كبداني سيدي أحمد"أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية": دراسة تحليلية وقياسية ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2013.
- محي الدين حمداني "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل دراسة حالة الجزائر" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان،2009.
- ناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، 2008 – 2009.

المجلات

- هناء اليماني "الفساد الإداري و علاجه من منظور إسلامي"،مجلة الفرقان،عدد يوم :16 جوان 2014،عدد 908
- عنترة بن مرزوق، "المقاربة الإسلامية في تحديد مفهوم الفساد" ،المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30،مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2011 .
- علي سكر عبود، تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري،دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد ١٢ العدد ١ لسنة ٢٠١٠
- عبد الحميد براهيمي،" الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية"، دراسة حالة الجزائر،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الأولى، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004 .
- محمد عدنان وديع"مؤشرات التنمية" المعهد العربي للتخطيط –الكويت-المجلد1-العدد-2- 2002. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية "آليات مكافحة الفساد و الرشوة في الأجهزة الحكومية العربية"مصر 2010.
- ابتهال محمد رضا داود" الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع أشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد"العدد48

- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته"الإطار القانوني و المؤسسي للوقاية من الفساد و مكافحته في الجزائر" ط2014

الملتقيات و المؤتمرات

- د. محمد محمود العجلوني "أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصاالاية ُ ستدامة في الدول العربية" المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي2013.
- بن رجم محمد خميسي .حليمي حكيمة ،الفساد المالي و الإداري :مدخل لظاهرة غسيل الأموال و انتشارها ،الملتقى الوطني حول :حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ،يوم 7.6 ماي 2012،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر،ب سكرة.
- حسين محمود حسن"الإطار القانوني و المؤسسي لمكافحة الفساد الإداري في مصر" ،المؤتمر السنوي العام "نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد"المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،مصر،جويلية 2010،.
- جمال صالح محمد أبو غليون "استراتيجيات الحد من ظاهرة الفساد الإداري ."المؤتمر السنوي العام "نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد".
- عبد القادر خليل"دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر" الملتقى الوطني حول آليات حماية المال العام و مكافحة الفساد ،جامعة المدية .
- سهيلة بوزبرة"دو مجلس المحاسبة في مكافحة جرائم الفساد" الملتقى الوطني حول آليات حماية المال العام و مكافحة الفساد جامعة المدية.
- وفاء رايس/ ليلى بن عيسى"الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية" - الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر،2013،ص5

التقارير

- ريك ميسيك "إدارة الحكم :أخبار وأفكار"في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،تقرير لمنظمة الشفافية الدولية،المجلّد 2 ، العدد1_2008

- تقريرالبنك الدولي حول الفساد لسنة 2009 .

المواقع الالكترونية:

http://bohothe.blogspot.com/2008/11

http://www.undppogar.org/arabic/countries/countrystats.aspx?gid=9&ind=16&cid

www.nazaha.iq

www.albankaldawli.org

http://arabanticorruption.org

http://droit7.blogspot.com

www.jacc.gov.jo/Portals/0/news/

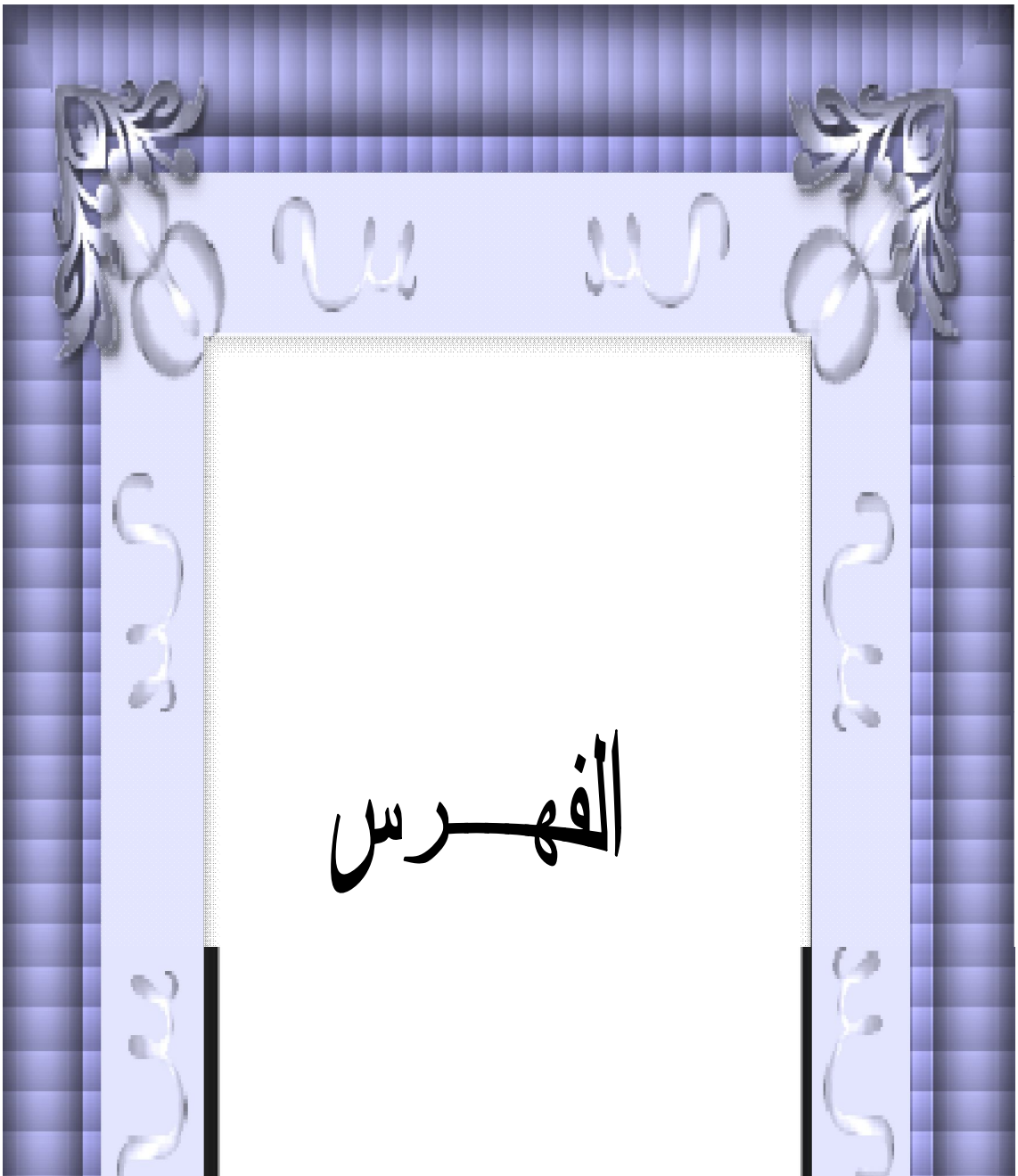

الفهـــــــــــــــــرس

المحتوى	الصفحة
المقدمة العامة	أ_هـ
الفصل الأول : عموميات حول التنمية الاقتصادية	01
مقدمة الفصل	01
المبحث الأول :ماهية التنمية الاقتصادية	02
المطلب الأول:تعريف النمو و التخلف الاقتصادي	02
أولا: تعريف النمو الاقتصادي	02
ثانيا:تعريف التخلف الاقتصادي	04
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية و متطلباتها و أهدافها.	07
أولا:تعريف التنمية الاقتصادية.	07
ثانيا: متطلبات التنمية الاقتصادية.	10
ثالثا: أهداف التنمية الاقتصادية	12
المبحث الثاني: معوقات و مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية	13
أولا :معوقات التنمية الاقتصادية.	13

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.	18
الفصل الثاني :الفساد الإداري و المالي و علاقته بالتنمية الاقتصادية	30
مقدمة الفصل	30
المبحث الأول:مفاهيم حول الفساد.	31
المطلب الأول :تعريف الفساد وأشكاله	31
أولا:تعريف الفساد	31
ثانيا : أشكال الفساد	36
المطلب الثاني:التطور التاريخي لظاهرة الفساد	39
المبحث الثاني :الفساد الإداري و المالي	42
المطلب الأول :مفهوم الفساد الإداري و المالي و أنواعه	42
أولا:تعريف الفساد الإداري و المالي	43
ثانيا:أنواع الفساد الإداري و المالي	47
المطلب الثاني: مظاهر و أسباب تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي	49
أولا: مظاهر الفساد الإداري والمالي	49
ثانيا: أسباب تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي	55
المطلب الثالث:آثار الفساد الإداري و المالي على التنمية الاقتصادية	62
خاتمة الفصل	68
الفصل الثالث:آثار الفساد الإداري و المالي على التنمية الاقتصادية في الجزائر	69
مقدمة الفصل	69
المبحث الأول: واقع الفساد الإداري و المالي في الجزائر	70
المطلب الأول:تطور الفساد في الجزائر	70
المطلب الثاني: الآثار الناجمة عن الفساد الإداري و المالي على التنمية الاقتصادية في الجزائر	83
المبحث الثاني: جهود الجزائر في محاولة معالجة الآثار المترتبة عن الفساد الإداري و المالي على التنمية في الجزائر	91
المطلب الأول : الجهات المسئولة على مكافحة الفساد عالمياً	91

المطلب الثاني : أساليب مواجهة الفساد الإداري و المالي في الجزائر	97
خاتمة الفصل	105
الخاتمة العامـــة	106
قائمة المراجع	108
الفهرس	113

الملخص

يعتبر الفساد الإداري و المالي من الظواهر المستعصية التي تعاني منها جميع الدول ،و التي تهدد مستقبل الخطط التنموية في كل المجالات. و الجزائر كغيرها من الدول تشهد انتشار كبير لصور الفساد الإداري و المالي كالرشوة, التزوير،المحسوبية، اختلاس الأموال العامة...الخ.ومن خلال هذا البحث حاولنا الوقوف على أهم آثار الفساد الإداري و المالي التي تعيق فرص تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل أفضل.ففي الجزائر أدى إلى إضعاف أداء القطاعات الاقتصادية و من ثمّ النمو الاقتصادي ،حيث يؤثر على استقرار ملاءة مناخ الاستثمار،كذلك التقليل من إيرادات الدولة و أموالها و هو ما يؤّثر سلبا على مقابلاته من الإنفاق العام و خاصة على جودة البنى الأساسية و الخدمات العامة المقدمة.

تعد مسألة مكافحة الفساد مسالة هامة و ضرورة حتمية ،في ما يخص الجزائر تسعى إلى دعم التنمية الاقتصادية و محاربة كل أشكال الفساد.

الكلمات المفتاحية:

التنمية الاقتصادية، الفساد الإداري و المالي ،الحكم الراشد، التنمية المستدامة.

Résumé

La corruption administrative et financière des phénomènes intraitable connu par tous les États, et qui menacent les futurs plans de développement dans tous les domaines. Et l'Algérie, comme les autres pays qui connaissent grande diffusion de photographies de corruption administrative et financière, comme la corruption, la fraude, le népotisme, détournement de fonds publics ...dans cette recherche, nous avons essayé de se tenir sur les effets les plus importants de la corruption administrative et financière qui entravent les chances de parvenir à un développement économique. Algérie a conduit à la performance de l'affaiblissement des secteurs économiques et à partir de là la croissance économique, qui affectent la stabilité de la solvabilité du climat de

l'investissement, ainsi que la réduction des revenus et des fonds étatiques et ce qui est un impact négatif sur ses entretiens avec des dépenses publiques, en particulier sur la qualité des infrastructures et des services publics.la question de la lutte contre la corruption est une question importante et une nécessité, en ce qui concerne en Algérie vise à soutenir le développement économique et la lutte contre toutes les formes de corruption.

Mots clés: Le développement économique, la corruption administrative et financière, la bonne gouvernance, le développement durable.